

الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقارنة لبناء عقيدة أمنية جزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ:

د/سفيان طبوش

إعداد الطالبة:

نعيمة موصر

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

د. محمد عمرون

د. سفيان طبوش

أ. جمال عليوة

السنة الجامعية 2018/2019

الشكر والعرفان

الشكر لله والحمد لله على توفيقه في إتمام هذا العمل، كما أود أن أتقدم بأسمى معاني العرفان وعبارات الشكر إلى الدكتور سفيان طبوش لقبوله الإشراف على هذا البحث وعلى جهوده ونصائحه وتوجيهاته القيمة طيلة فترة إعداد هذا البحث. أتقدم بشكر الأستاذ قشي عاشور على مساعدته.

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين لما منحاني إياه من رعاية واهتمام و إلى إخوتي وأخواتي.

نعيمه

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع بناء العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر على الصعيد الوطني أو الخارجي، بحيث شهدت الجزائر العديد من الأزمات والمعوقات التي جعلت أمنها على المحك بالإضافة إلى التهديدات الجديدة التي تعرفها كل من المنطقة المغاربية والساحلية والآتية كذلك من الضفة المتوسطية مما يؤثر على الأمن القومي الجزائري، بالإضافة إلى تأثير العولمة عليه كل هذه المعطيات تؤثر بشكل سلبي على صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية التي تسعى الجزائر من خلالها إلى تحقيق الاستقرار السياسي وبناء اقتصاد وطني يتماشى مع الإمكانيات الطبيعية والموارد البشرية التي تمتلكها، وكذلك إلى تفعيل دورها على المستوى الإقليمي وليس ردود أفعال فقط.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الجزائر، التهديدات، العقيدة الأمنية.

Cette étude a pour objectif, le traitement du défi de la politique sécuritaire Algérienne sur les deux plans : national et international.

L'Algérie a connu plusieurs crises et situations qui ont mis sa sécurité à l'épreuve, ajoutant à cela les nouvelles menaces au grand Maghreb et de la région du sahel et même de la région méditerranéenne ce qui influence négativement sur l'élaboration de la doctrine sécuritaire algérienne.

Les mots clés : La sécurité, l'Algérie, les menaces, la doctrine sécuritaire.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الأمن الوطني الجزائري: مقاربة مفاهيمية

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المبحث الثاني: محددات الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: المحددات الداخلية للأمن الوطني الجزائري

المطلب الثاني: المحددات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري

المطلب الثالث: المحددات الدولية للأمن الوطني الجزائري

المبحث الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: المرتكزات التاريخية للعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: المرتكزات الجغرافية للعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثالث: المرتكزات الإيديولوجية للعقيدة الأمنية الجزائرية

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية

المبحث الأول: التهديدات الداخلية للأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: تهديدات الاستقرار السياسي

المطلب الثاني: تهديدات الأمن الاقتصادي

المطلب الثالث: تهديدات الأمن الاجتماعي

المبحث الثاني: تهديدات الأمن الوطني الجزائري في دوائره الجيوسياسية

المطلب الأول: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المغاربية

المطلب الثاني: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المتوسطية

المطلب الثالث: تهديد الأمن الوطني الجزائري في منطقة الساحل

المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية

الفصل الثالث: استراتيجية مواجهة تهديدات الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: آليات مواجهة التحديات الداخلية

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار السياسي

المطلب الثاني: بناء منظومة اقتصادية

المطلب الثالث: تحقيق الاستقرار الاجتماعي

المبحث الثاني: آليات مواجهة التهديدات الخارجية

المطلب الأول: خلق مناطق التعاون مع المغرب العربي

المطلب الثاني: دعم وتفعيل الهوية المتوسطية للجزائر

المطلب الثالث: تفعيل وتقوية التعاون مع البلدان الإفريقية

المبحث الثالث: نحو بناء عقيدة أمنية جزائرية

المطلب الأول: العولمة والعقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: نحو مراجعة في مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثالث: الأمن الموسع كمدخل لبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية

خاتمة.

مقدمة:

تعيش الجزائر في بيئة إقليمية على درجة عالية من عدم الاستقرار بسبب انتشار المخاطر والتهديدات غير الدولاتية، وهذا نتيجة لضعف وترهل الدولة في المنطقة وكذلك بسبب التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في هذا الإقليم، إذ تعاني الجزائر العديد من التهديدات كونها تقع في بؤرة ساخنة نسبياً، كما تواجه مجموعة من التحديات أو الرهانات كندهور وهشاشة القطاع الاقتصادي والتخلف الاجتماعي وانتشار الآفات الاجتماعية كال فقر والبطالة، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وغياب الحكم الراشد في ظل لا فعالية السياسات، هذا ما يهدد أمنها الداخلي بالموازاة مع التهديدات الخارجية، وظل مع التحولات التي تعرفها المنطقة التي أصبحت تؤثر على الأمن القومي الجزائري مما يدفع بها إلى إيجاد سبل وتعزيز قدراتها وإمكانياتها للتعامل مع التغيرات والتطورات السائدة سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، مما يستوجب عليها بناء عقيدة أمنية تحدد فاعلية مواجهة التحديات بأفعال بدل ردود أفعال على مستوى الأمن المحوري الذي هو امتداد إقليمي ليضمن أمن الحدود في ظل بيئة إقليمية هشة يفرض على الجزائر التهديدات والتحديات.

1. مبررات اختيار الموضوع

لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في موضوع الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: نحو مقارنة لبناء عقيدة أمنية نذكر:

المبررات العلمية:

إن الدوافع العلمية لاختيار الموضوع لا تتفصل عن التحولات والتطورات الراهنة التي سارعت من وتيرة الأحداث التي تؤثر على الأمن القومي الجزائري سواء من التهديدات الحاصلة أو المنبثقة على المستوى الوطني أو الإقليمي، وهذا من خلال معرفة جل التغيرات والتهديدات التي نتجت عن هذه التحولات. والتطرق إلى مفهوم الأمن القومي الجزائري ومعرفة الانتقادات أو النقائص بما يتعلق بالعقيدة الأمنية الجزائرية، وهذا ما يقودنا إلى محاولة معرفة سياسة الجزائر في مواجهة هذه التهديدات الداخلية والخارجية وأثرها في تحقيق الأمن القومي، والكشف عن طبيعة هذه التهديدات سواء كانت موضوعية أو ذاتية وإمكانية الاستفادة من التجربة الجزائرية في التصدي لهذه التهديدات، بالإضافة إلى دعم التجربة عن طريق بناء عقيدة أمنية جزائرية لا تعتمد فقط على الجانب العسكري بل تشمل كافة الجوانب من بناء الدولة وترسيخ مؤسساتها وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وإلى الجانب الاجتماعي من خلال تحقيق الرفاهية والاستقرار الاجتماعي.

المبررات الذاتية:

ومن الأسباب الذاتية التي دعتنا لاختيار الموضوع حكم التخصص العلمي، بالإضافة إلى الرغبة الذاتية والميل الشخصي في دراسة كل ما يتعلق بالأمن القومي الجزائري ومعالجته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

2. إشكالية البحث:

يعتبر الأمن القومي والعقيدة الأمنية محل نظر العديد من الدارسين والباحثين باعتباره من الركائز الأساسية لبقاء الدولة واستمرارها وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية

الاجتماعية وهذا ما يقودنا إلى سرد الإشكال الجوهري: إلى أي مدى تساهم بناء عقيدة أمنية جزائرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية؟ ولمعالجة هذه الدراسة فقد عمدنا إلى تجزئة هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ما هي محددات الأمن الوطني الجزائري؟
- ما هي التهديدات والتحديات التي تواجهها الجزائر؟
- ما هي مركبات العقيدة الأمنية الجزائرية؟
- فيما تتمثل إستراتيجية الجزائر في مواجهة تهديدات أمنها الوطني؟

3. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والتعمق في دراستها ووضع منهج للبحث نقترح مجموعة من الفرضيات التي تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في:

- كلما تعقدت البيئة الأمنية للأمن القومي الجزائري في البيئة الداخلية والإقليمية كلما دعت الضرورة لبناء عقيدة أمنية جزائرية جديدة.

الفرضيات الفرعية:

- كلما تزايدت التهديدات الأمنية للجزائر ضمن دوائره الجيوسياسية كلما كان مؤثرا على مكانتها الإقليمية والدولية.
- إذا كانت البيئة الداخلية والإقليمية هشة فإن بناء الأمن بإستراتيجية واضحة ضرورية.
- تركز العقيدة الأمنية الجزائرية على متغير تاريخي وسياسي.
- تركز الجزائر على مواجهة التهديدات بدعم التنمية في المنطقة

4. أهداف البحث:

إن الغرض من تناول هذه الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر من كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

أهداف علمية:

تحليل وكشف لطبيعة التهديدات وتسليط الضوء على ممارسة الأداء السياسي للجزائر إزاء هذه التهديدات وكيفية مواجهتها ومحاولة تقديم أسس ومبادئ لبناء عقيدة أمنية جزائرية بغية تحقيق الأمن الجزائري في التهديدات القديمة والجديدة.

أهداف نظرية:

السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية في الميدان بناء العقيدة الأمنية وهذا من خلال بناء تصورات وأفكار للوصول إلى خطة جاهزة ومنظمة قادرة للاستجابة للتغيرات الطارئة، وهذا يؤدي إلى تنمية قدراتنا ومعارفنا في هذا المجال، وذلك راجع إلى دراسة وتحليل الواقع وحقيقة التهديدات مما يؤدي إلى إيجاد إمكانيات ووسائل تكون ملائمة وقادرة لبناء العقيدة الأمنية ومواجهة التهديدات الطارئة.

5. حدود البحث:

لمعالجة إشكالية قمنا بوضع إطار لدراسة وذلك باعتبار الموضوع على النحو التالي:

• المجال الزمني

إن التطورات التي شهدتها الجزائر في نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة سنحاول تسليط الضوء على هذه الحقبة الزمنية إلى يومنا هذا.

• المجال المكاني

سنركز في دراستنا على الأمن القومي الجزائري في البيئة الداخلية والإقليمية.

6. أهمية البحث:

إن الصعوبات التي تواجهها الجزائر في أمنها الداخلي والخارجي وسعيها لتحقيق الأمن وسلامة الدولة ضد التهديدات والأخطار، لذا تسعى جاهدة لتحقيق وترسيخ الأمن داخليا وإقليميا خاصة في ظل التهديدات والتحديات في المنطقة هذا ما يدعو إلى التوجه للقيام بدراسات وأبحاث في مجال العقيدة الأمنية والأمن القومي الجزائري من أجل تسهيل الدور الذي تلعبه العقيدة الأمنية في الوقت الحالي، لقد خلقت هذه التهديدات المتنامية في المنطقة سياقاً أمنياً في طبيعة مع المشهد الأمني التقليدي، بما أن المسائل الأمنية استعجالية بطبيعتها فإن معضلة التدخل أصبحت الشغل الشاغل للجزائر التي ترفضه بحكم عقيدتها الأمنية والسياسية، لذلك تجد نفسها بين الضغوطات البيئة الإقليمية والدولية ومطرفة مصالحها الإستراتيجية وعقيدتها الأمنية، هذا ما يستوجب الاهتمام بموضوع العقيدة الأمنية الجزائرية من طرف الباحثين والأكاديميين للوقوف على أهم المحددات والمتغيرات التي تحكمها من أجل إعادة السلم والاستقرار الداخلي ولعب دور إقليمي فعال يتلاءم مع موقعها الجغرافي وإمكانياتها الجيوسياسية والاقتصادية، وهذا من خلال بناء عقيدة أمنية تفرص مكانتها الإقليمية وحتى الدولية من خلال انتهاج سياسة الفعل وليس رد الفعل.

7. منهج البحث:

للوصول إلى نتائج موثوقة لابد من منهج يسير عليه البحث، فالمنهج هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها، وتتطلب دراستنا الاستعانة ببعض المناهج المناسبة والضرورية لمثل هذه المواضيع وفي هذه الدراسة اعتمدنا على:

• الدراسة تاريخية:

يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، كما أنه يساعدنا على الاستقصاء والتطور على قدم وتطور مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية ومحددات الأمن القومي الجزائري في بعده التاريخي ويوفر لنا المعلومات لعملية التحليل والتفسير.

• المنهج الاستقرائي:

من خلال هذا المنهج نقوم بالملاحظة لواقع الأمن الذي تمر به الجزائر سواء كان عدم الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي، إذ مازالت الجزائر تعاني لتبعية لدول الشمال خاصة الأوروبية منها، وكذلك الأمن الاجتماعي من بطالة وآفات اجتماعية كمخدرات والهجرة غير

الشرعية، والوقوف على حقيقة التهديدات والتحديات التي تواجه الجزائر، كما يشمل مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة على الملاحظة وهو ما يدل على حركة العقل للوصول إلى تفاصيل وتحليل التهديدات وأثرها في بناء العقيدة الأمنية وتحقيق الأمن القومي الجزائري.

• المنهج الوصفي:

إستعنا بالمنهج الوصفي الذي يتم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعيا عبر جميع الحقائق والبيانات وباستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، كما يساعد في عرض المعلومات وفق التسلسل التاريخي التي تؤدي إلى بناء عقيدة أمنية وبالتركيز على تفاصيلها وينقل الصورة من خلال الألفاظ والعبارات ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين بناء عقيدة أمنية وتحقيق الأمن القومي الجزائري.

8. الإطار النظري:

• النظرية الواقعية:

تتخذ من الدولة وحدة التحليل للعلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها، فموضوع المقاربات التقليدية في الدولة في كيفية تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها وعلى وحدة ترابها، وتعتمد الجزائر على الطرح الذي يقر بمركزية الدولة، في حماية أمنها الوطني من مختلف التهديدات التي يتعرض لها، فهي ترى بأن الأمن هو من الاختصاصات السيادية للدولة، منتبهة بذلك إستراتيجية أمنية قائمة على أساس عقلاني لتحقيق الأمن والمصلحة الوطنية.

• النظرية البنائية:

تقوم النظرية على وحدات النظام والعلاقات بينها، فتعتمد الجزائر في بناء وصياغة سياساتها الخارجية منطلقة من سياساتها الداخلية وتفعيل وحداتها لبناء سياسة خارجية تتماشى مع مصالحها وأمنها الوطني مستجيبة لمعطيات الداخلية وتتكيف معها للمحافظة على مصالحها وركائزها على المستوى الخارجي مما يسمح لها ببناء عقيدة أمنية.

• المقاربة الموسعة للأمن:

أحدثت هذه المقاربة ثورة علمية ومعرفية جديدة في حقل الدراسات الأمنية، ولذلك بفضل إسهامات الباحث "باري بوزان" الذي قدم تعريفا موسعا للأمن، الذي لم يعد يقتصر على المعنى الضيق المتمثل في الجانب العسكري ليشمل التحرر من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تم الاعتماد على هذه لإيضاح كيف يتأثر كل بعد من أبعاد الأمن الوطني جراء نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب في مختلف الدوائر الجيوسياسية للجزائر التي تمس بتأثيراتها جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري.

• اقتراب الدور الإقليمي:

يعرف الدور بأنه: «أحد مكونات السياسة الخارجية وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة... وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية والالتزامات والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام

بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به...⁽¹⁾.

بذلك يعد دور الجزائر ضمن حدود فضائها المغاربي، العربي، المتوسطي، والإفريقي خصوصا مع تنامي التهديدات الأمنية الجديدة تلعب دورا أساسيا كطرف محوري في المنطقة لاستتباب الأمن مما يجعلنا بحاجة إلى استدراك هذا الدور.

9. أدبيات الدراسة:

نحاول تقديم بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة حيث نذكر:

• كتاب "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"².

حاول الباحث في بداية هذا الكتاب تكوين تصورا واضحا عن الأمن القومي الجزائري في عالم متغير، من خلال تحديد معالمه، محدثاته، مدركاته والاهتمامات الأمنية في الوقت الراهن، مع نظرة استشرافية بتحليل بعض القضايا، مركزا على البعد المتوسطي للأمن الجزائري باعتباره محورا استراتيجيا للجزائر، نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حالة عدم الاستقرار أو في حالة تهديد الجناح الشمالي لأمنها، أو إيجابية في حالة تطور التعاون الأمني مع بلدان الضفة الشمالية للمتوسط.

• أطروحة دكتوراه بعنوان: "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر: 2006-2011".

حاولت هذه الأطروحة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية "في ظل التغيرات الدولية والإقليمية المتوالية منذ نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من تغير في المفاهيم الأمن ومحدثاته وطبيعة مهدداته، كيف تقيم الجزائر سياستها الأمنية بما تستطيع معه تحقيق أمنها الوطني، في امتداداتها عبر وطنية والإقليمية؟ وما هي حدود نجاعتها في تحقيق أمن الجزائر: نظاما ومجتمعاً ودولة؟ وتم التركيز فقط على الفترة الممتدة بين 2006 إلى غاية 2011م. ولم يركز على البعد المتوسطي للأمن الجزائري على عكس البعد المغاربي والساحلي.

• مذكرة الماجستير حاملة لعنوان: "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري".³

حاول الباحث الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: "كيف يتحدد تأثير أمن الجزائر القومي-بشئ قطاعاته ومرجعياته-وسلوكلها الأمني والاستراتيجي بالتهديدات (الجديدة والتقليدية) والتفاعلات الأمنية (سيما ذات البعد التعاوني التي تحصل فيما يحيط وتنتمي إليه من دوائر جيوسياسية منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين؟ فقد حاول أن يبين التقاطعات بين كل الدوائر الجيوسياسية (المغاربية، الإفريقية، المتوسطية) للأمن الجزائري.

إلا أننا نركز على الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية وطبيعة التهديدات وكيف يمكن أن تبني الجزائر أفعال من تجاربها بدل ردود أفعال كمقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية تحررها من سلبية التعامل مع التحديات والتهديدات.

1-بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014، ص 3

-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

-حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011م.

10. الإطار المفاهيمي للدراسة:

- **الأمن:** أن تكون أمانا يعني أن تكون سليما من الأذى بالطبع، لا أحد أمن بالكامل ولا يمكن أن يكون كذلك، فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب، ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لتتمكن من العيش بشكل محترم.¹
- **الأمن القومي:** قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها.
- **العقيدة الأمنية:** العقيدة الأمنية هي دليل يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي.

11. هيكلية الدراسة:

ولدراسة موضوع "الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقارنة بناء عقيدة أمنية جزائرية" نحرص على اعتماد الإطار المنهجي للدراسة المتكون من مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة كاستنتاجات وإجابة على الإشكالية وإثبات أو نفي صحة الفرضيات.

وبناء على ذلك فقد تناولنا في **الفصل الأول** مفهوم الأمن ومحددات الأمن الوطني الجزائري ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

أما **الفصل الثاني** فقد أشرنا إلى تهديدات الأمن الوطني الجزائري على المستوى الداخلي وكذلك على المستوى الخارجي وانعكاسات هذه التهديدات على الأمن الوطني الجزائري.

بينما **الفصل الثالث** النظر في استراتيجية مواجهة تهديدات الأمن الوطني الجزائري من خلال مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى بناء مقارنة أمنية قادرة على مواجهتها.

مبارتن غريش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 78.

تمهيد:

شهد موضوع الأمن تحولات عميقة مست صلب مهدداته بسبب التحولات التي طالت الساحة الدولية خلال العقد الأخير من القرن 20م تغيرت أشكال وأنماط التحديات التي يتعرض لها أعضاء المجتمع الدولي، واتخذت أبعاد جديدة فلم تعد مهددات الأمن تقتصر على تلك الفواعل التقليدية والمتغيرات العسكرية المتمثلة أساسا في الدول والاعتداءات الخارجية وانتهاك سيادة الدول. بل امتدت إلى فواعل غير الدول ولم يبق مجالها محددًا بحدود الدولة الوطنية بل تعداها، مما يدفع إلى ضرورة رصدتها فيما وراء حدودها.

عملت الجزائر منذ الاستقلال على إعادة بناء الدولة التي اعتمدت على إمكانياتها الطبيعية في تحديد استراتيجياتها على مستوى الدولة القطرية وكذا في سياساتها الخارجية مع دول المنطقة (المغربية-الإفريقية)، والتي تحدد بالمحددات الجغرافية وكذا موقعها ودورها على المستوى الإقليمي مما يعطي لها مكانة على الساحة الدولية، وهذا من خلال العقيدة الأمنية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو مستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق الأمر بذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي.

المطلب الأول: تعريف الأمن

1. لغة: يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف.¹ ويوضح "الجحني" الأمن في اللغة بأنه: "طمأنينة النفس وزوال الخوف"، وأن الإنسان يكون آمناً إذا استقر الأمن في قلبه أما أمن البلد فهو اطمئنان أهله فيه".²

ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف".³ وقوله: "...وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا".⁴ وقوله تعالى: "...وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به...".⁵

فالأمن في اللغة العربية هو نقيض الخوف، فهو حالة يوجد بها الإنسان لا تستثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو الهرب أو العدوان وهذه الحالة كما توجد في الفرد توجد في الجماعات.⁶

فالأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي الداخلي منه والخارجي.

وفي اللغة الأجنبية ترجع كلمة Security إلى أصلها اللاتيني Securiatas/Securus المشتقة من الكلمة المركبة «SineCura» بحيث تعني «Sine» «بدون» «cura» تعني «الاضطراب» ومنه المعنى «بدون اضطراب».⁷

كما ورد في القاموس الإنجليزي The Oxford English Dictionary بمعنيين: المعنى الأول: الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد، وله شروط منها:

- يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.
- يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، وله عدة استعمالات منها:

- هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
- هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.
- هو ضمان وتأكيد على تحقيق الحماية.
- هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو شيء آخر.⁸

وعرفه المعجم السياسي بأنه: "الإجراءات التي يتخذها المقر لحماية نفسه من التجسس أو الرصد أو التخريب أو المباغثة، وكذلك هو الجزء الوقائي من نشاط مكافحة الاستخبارات

¹ - أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ط7، بيروت: دار صادر، 2011، ص162.

² - علي فايز الجحني، لمحات في التخطيط الاستراتيجي: رؤية أمنية، المجلة العربية لدراسات الأمن والتدريب، المجلد 11، ع 21، ص11.

³ - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية رقم 4 و3.

⁴ - القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55.

⁵ - القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 83.

⁶ - أحمد قدر، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994، ص161.

⁷ - Michael Dillo, Politics of Security. London: the taylor. 2003. p125.

⁸ - Shahrbanou Tadjbakhsh, Anuradha chenoy, Human Security Concepts and Implications, Canada :Routledge, 2000 ,p10

ويشمل أمن الأشخاص والمعلومات والمنشآت والمواد العائدة للدولة⁹ والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية."¹⁰

هذا التعريف يركز على كيفية حماية الأمة، أو ما يصطلح عليه بالأمن القومي، ضد أي عدوان محتمل من قبل أي قوة أجنبية، ويكون ذلك بقدرة الأمة على استعمال مصادرها لصد هذا العدوان.

2. التعريف الاصطلاحي

الأمن اصطلاحاً هو ما يتعلق بالحفاظ على السيادة الوطنية وعلى الوضع القانوني الطبيعي القائم للدولة في حدود الإطار الإقليمي لها، وهو حماية الأمة والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي.¹¹

ويعتبر الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد، الشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت التعريفات للأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به، وهذا حسب بعض التعريفات المقدمة من طرف العديد من المفكرين ولذا نلجأ إلى تقديم بعض التعريفات.

وعرفه هنري كيسنجر Henry Kissinger: "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء."¹²

كما يرى باري بوزان Barry buzan من جهته بأن الأمن يعني: "أن الأمن على مستوى الدولة الوطنية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدولة والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"¹³

ومن خلال هذا التعريف يبرز المفهوم الموسع للأمن ولم يحصر الأمن في مستوى الدولة فقط أو في بعد من الأبعاد وإنما وسعه ليشمل خمسة أبعاد أساسية هي: البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي وهذه الأبعاد لا تعمل بمعزل عن بعضها.

ما يلاحظ من التعاريف السابقة، أنها لم تركز على عامل التنمية كعامل أساسي في التحقيق للأمن، وعكس هذا ما يتضح في تعريف "روبرت ماكنامارا Robert Macnamara" في كتابه "جوهر الأمن" أين يعرفه من خلال التنمية وفي هذا الصدد يقول: "في أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فإن الأمن معناه التنمية، والأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان قد يتضمن المعدات العسكرية، والأمن ليس هو القوة العسكرية، وإن كان قد يتضمنها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشملها، إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول

⁹ - وضاح زيتون عبد المنان، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص 46.

¹⁰ - منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته "مجلة مقاربات"، ع15-2008، ص14، ص6.

¹¹ - مجموعة من المؤلفين، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي، الرياض: أكاديمية العربية للعلوم الأمنية، 1998، ص112.

¹² - Henry Alfred Kissinger، «domestic structure and foreign policy»، In James Rosenau، International politics and Foreign Policy، 3rd Edition، New York: Free Press، 1970، P 260.

¹³ - Barry Buzan، People, states and fear :The National Security Problem International Relation، Brighton :Harvester Wheat sheaf 1990، p 142

النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة بسبب أن مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية".¹⁴

وتعرفه الموسوعة السياسية على أنه: "الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية وخارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".¹⁵

يستخلص من خلال التعاريف السابقة، بأنها لم تتفق على تعريف موحد لمفهوم الأمن، إلا أنها أجمعت بأنه يدل على خلو التهديد للقيم الرئيسية، ولكن هناك خلاف رئيسي عرفه التطور التاريخي لمفهوم الأمن حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل.

وكتعريف إجرائي للأمن هو حماية المصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية أو التحديات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالطمأنينة والراحة.

أما الأمن القومي ظهر كمصطلح نتيجة لقيام الدولة القومية في القرن 16م وتلته مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والإرادة الوطنية. ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم غموضاً ومحورية في حقل الدراسات السياسية حيث تم استخدامه لأول مرة تزامناً مع إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي في 1947.

ويتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة "الأمن القومي" كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل.¹⁶ حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية العسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية من بروز قوى جديدة، ومن تغيير في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قيادته، بيد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي والقومي.¹⁷

إن مفهوم الأمن القومي يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة التهديدات على مستوى حدودها الإقليمية وذلك من خلال مجموعة من الترتيبات الوقائية بواسطة قواتها المسلحة أو عقد الأحلاف العسكرية لغرض مواجهة كل الأخطار المحدقة بها.¹⁸

ويمكننا رصد مجموعة من التعريفات لمصطلح الأمن القومي ونذكر منها:

عرفه فراكلين هديل أنه: "معناه يفوق مجرد السلامة من غزو أجنبي أنه يتضمن ضرورة المحافظة على نظام مستقر للحضارة".¹⁹ أما حامد ربيع عرفه بأنه: "هو مجموعة من

¹⁴- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص125.

¹⁵- عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **الموسوعة السياسية**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص131.

¹⁶- Richard N. Rosecrans، **International Relations، peace or war**؟ New York: Macmillan, 1996، p33.

¹⁷- تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: 2004، ص143.

¹⁸- معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص17.

¹⁹- صلاح الدين حافظ، **صراع القوى حول القرن الإفريقي**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب، 1990، ص154.

القواعد الحركية التي يتعين على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية".²⁰

وعرفه **مدحت أيوب** أنه: "قدرة المجتمع وإطاره النظامي على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى محافظة على كيانه، هويته، إقليمه، موارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته".²¹

أما **إسماعيل مقلد** فيعرفه بأنه: "العمل على حماية الكيان الإقليمي أو الدولي وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي وحماية القيم والمصالح الحيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي ضد التهديدات الموجهة ضدها، والمحافظة على النظام السياسي إذا كان يمثل معنى خاص للشعب".²²

ويعرفه **جون سباينز John Spanies** أنه: "يتمثل في البقاء العضوي وحماية إقليم الدولة والاستقلال السياسي".²³

نجد جل هذه التعاريف تصب في اتجاه واحد وهي القدرة العسكرية وهذا ما ذهب إليه **والتر ليبمان Lippmann** وهو من أوائل من وضعوا تعريفاً لمصطلح "الأمن القومي" إذ يقول "أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".²⁴

غير أن الأمر اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم يعد يعتمد على القوة العسكرية على أنها المصدر الرئيسي للتهديد، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهذا ما نادى به العديد من المفكرين والدارسين على غرار باري بوزان الذي سعى إلى إيجاد رؤية حول الأمن تتضمن جوانب سياسية، اقتصادية واجتماعية وبيئية تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعاً داخل النظام الدولي.

وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين لإيجاد تعريف شامل لمفهوم الأمن القومي ظهرت مدارس فكرية وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي، ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة منها من ركز على القيم الاستراتيجية ومنها من طرح أهمية الدولة القومية وآخرون انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وللفضل بين المفهومين للأمن يقودنا إلى حصر معنى الأمن من خلال مدرستين أساسيتين وهما المدرسة القيمية الاستراتيجية والمدرسة الاقتصادية الاستراتيجية.

²⁰ - باسم الطاوسي، الأمن القومي العربي: الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي وجهة نظر المثقفين في الأردن، عمان: دار سنباد للنشر، 1997، ص 12.

²¹ - مدحت أيوب، الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر القومي 2001، القاهرة: مكتبة مديولي، 2003، ص 17.

²² - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: دار السلاسل، 1984، ص 130.

²³ - John Spaniers, **Games Nations Play**, New York, College Publishing, 1984, p 57.

²⁴ - سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع 19، ب س ن، ص 14.

أ. **المدرسة القيمية الاستراتيجية:** من خلال هذه المدرسة فإننا نرصد تقاطع اتجاهات روادها في نقطة واحدة وهي القيم المكتسبة للدولة على حماية القيم الداخلية، كما تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة تحليل في العلاقات الدولية، وعلى القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر وتشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساسي في تفسير العلاقات الدولية.²⁵

أما أرنولد وولفرز يرى أن الأمن القومي "يعني من الزاوية الموضوعية حماية القيم التي تم اكتسابها أما من الناحية غير الموضوعية فهي تعني غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم."²⁶

ب. **المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية:** هناك اختلاف بين رؤى المدرسة القيمية الاستراتيجية فالأولى تعلي من أن الجوانب العسكرية في تفسير ظاهرة الأمن القومي أما الثانية تركز على جانبين مهمين:

- الحفاظ على الموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية كمورد الطاقة للبلاد.
 - يركز على التنمية الاقتصادية والتي تعتبر ركيزة من ركائز الأمن القومي بحيث أنها تحدد مدى تقدم أو تخلف البلاد حيث يقودنا إلى ظاهرة استقرار أو عدم الاستقرار النظام السياسي.
 - يمكن إضافة قدرة الدولة على رسم سياساتها الاقتصادية دون إملاءات خارجية.²⁷
- وكتعريف إجرائي للأمن القومي: من أبرز توسع البحث في الدراسات الأمنية رؤية جديدة تفسر الواقع وهي:

- الدولة مهما كان وضعها معرضة لمواجهة صعوبات لضمان الأمن لديها اعتبارات داخلية وخارجية.
- إن التهديدات المسجلة متنوعة ومختلفة حسب المناطق وخصائصها.
- إن إقرار الأمن يحتاج إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية.

فالأمن هو عملية متكاملة تعني قدرة الدولة شعبا وحكومة وإقليما على حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الخارجية والداخلية من خلال كافة الوسائل والأساليب من أجل التغلب على نواحي الضعف وتطوير نواحي القوة في إطار مفهوم أمني وطني شامل يضع في الاعتبار ما يدور حول الدولة من متغيرات داخلية، إقليمية ودولية التي تحفظ أمن الفرد والمجتمع.²⁸

المطلب الثاني: مستويات الأمن

²⁵-Hans Morgenthau, *Politics among Nations the struggle for power and peace*, 6ed, New York: Macmillan grew hill, 1993, p11.

²⁶- بن صايم بونوار، مفهوم الأمن: دراسة في تاريخ التضمين السياسي للمفهوم، *مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004، ص 306.

²⁷- ميلاد مفتاح الحرائي، *تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط*، السلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 24.

²⁸- سفيان طبوش، *الشراكة الأوروبية متوسطة في ظل التحديات الأمنية الراهنة*، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019، ص 28.

لقد أحدثت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرات في بنية وفواعل النظام الدولي فرضت إعادة النظر في بعض المفاهيم والتي أصبحت غير قادرة على تفسير الواقع الدولي في تلك المرحلة، ويغير مفهوم الأمن أخذ هذه المفاهيم فنظرا لتشيكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والعسكرية جعل التعامل معها كمصادر تهديد محتملة ولا نفس الأدوات والطريقة، فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة المعنية، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا.

من خلال هذا توجد عدة مستويات للأمن: الأمن الوطني، الإقليمي والدولي.

أولا: الأمن الوطني

لا تعتبر قضية الأمن الوطني قضية جديدة في مضمونها وجوهرها، وقد استخدم هذا المصطلح الذي ظهر مع ظهور الدولة القومية الحديثة²⁹. ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة.

ويعرفه أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية³⁰. ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس كيان الداخلي للدولة.

فعلى المستوى الداخلي يقصد بالأمن الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف والذي يمس باستقرار المجتمع عبر طرق غير شرعية، وكذلك توفير وحشد كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد³¹.

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة من التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع.

والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الظواهر التي قد تتسبب في حالات من اللأمن مثلا: فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع، وعدم التسامح مع من لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المستحقة لأن أي تساهل أو تخاذل من طرف السلطة اتجاه خروقات من طرف جهات سياسية معارضة أو غير معارضة قد يعرض الأمن الوطني للتهديد، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو

²⁹ - محمد سعد أبو عامود، العلوم السياسية في إطار الكونية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 101.

³⁰ - أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الشروق، 1991، ص 28.

³¹ - قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 27.

متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع، فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين.³²

وموضوع الأمن الوطني كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية.

ثانيا: الأمن الإقليمي

يرتبط هذا المستوى بعلاقة الدولة بالدول المجاورة لها في نفس الإقليم الجغرافي، وهو ما يطلق عليه النظام الأمني الإقليمي³³، ويؤثر هذا المستوى تأثيرا مباشرا على الأمن القومي للدولة، لذلك تولي الدولة أهمية خاصة من أجل إقامة علاقات جيدة مع جيرانها من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف قد تتطور إلى إنشاء منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق الأمن والمصالح المشتركة لهذه الدول.

والأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو "ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عنصر فيه خارج النظام الإقليمي".³⁴ وقد ظهرت أهمية هذا المستوى من الأمن أثناء الحرب الباردة وارتبط ارتباطا وثيقا بالمداخل الاقتصادية، وهناك من يرى أن الأمن الإقليمي عبارة عن سياسة لمجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لمنع أي قوة أجنبية في هذا الإقليم.³⁵ ويفترض لقيام النظم الإقليمية توفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

- الجوار الجغرافي.
- وجود دولة إقليمية مركزية.
- وجود إجماع قومي على الأهداف العليا المشتركة.
- وجود هوية مشتركة.
- وجود تفاعلات سياسية كثيفة.³⁶

ويرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بصفة مباشرة بأمن الدولة وبمناطق أمن الدولة، هذه الأخيرة تعرف أنها تلك المناطق التي تؤثر بصفة مباشرة على مصالح الدولة واستقرارها السياسي والأمني ويمكن تحديد ثلاث معايير أساسية مرتبطة بمناطق أمن الدولة:

- المعيار الجيوبولتيكي وما ينتج عنه من تفاعلات بينية نتيجة المصالح والأهداف المتضاربة، قد ينتج عنها علاقات إيجابية أو سلبية بين الأطراف الإقليمية.
- المعيار السياسي ويرتبط أساسا بالعقيدة السياسية التي تتبناها الدولة وما ينجر عنها من علاقات ترابطية مع القيم والأفكار السائدة في إقليم معين.

³² - قريب بلال، مرجع سابق، 28.

³³ - ممدوح شوقي، مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1985، ص 44.

³⁴ - جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 269.

³⁵ - محمد صلاح سالم، العراق ماذا جرى: واحتمالات المستقبل، مصر: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003، ص 140.

³⁶ - خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في نقل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 1995، ص 27.

- معيار القوة ويقصد به قوة الدولة خصوصا من الناحية السياسية والدبلوماسية، وقدرتها على حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية المرضية.³⁷

بذلك يمكن القول بأن الأمن الإقليمي عبارة عن سياسات دول ذات إقليم مشترك تتجه إلى التعاون العسكري والأمني لتوفير الأمن لهذا الإقليم ضد القوى المتدخلة والقوى الأجنبية في إطار من التكامل والتنسيق على مستويات مختلفة.

ثالثا: الأمن الدولي

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا أمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته كما أن التفاعل يتسم بالانتمية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به.³⁸ وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية من بينها نظام الأمن الجماعي الذي ظهر مع الانفتاح الذي ميز النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كبديل عن نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم المتحدة ثم في إطار هيئة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية لحل النزاعات بين الدول.

فالأمن الدولي هو الذي تتولاه المنظمات الدولية منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.³⁹

فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي لحل التناقضات بين وحدات النظام الدولي، وبالتالي فمفهوم الأمن الدولي يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين دول العالم وهي فكرة تتكون من شقين شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدين.⁴⁰

وهناك اتجاهات تعتقد أنه لتحقيق الأمن الدولي لابد أن يكون هناك ترابط بين الأمن القومي، الإقليمي والدولي.

فالأمن يضع في الاعتبار ما يدور حول الدولة من متغيرات داخلية وإقليمية ودولية التي تحفظ أمن الفرد والمجتمع، ولحماية قدرات الدولة وتأمينها يتعامل الأمن مع أربعة أبعاد أساسية:

³⁷ - رداً طارق، الاتحاد الأوروبي من استراتيجيات الدفاع في إطار الناتو إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2005، ص 24.

³⁸ - محمد نبيل فؤاد، حلف الشمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007، ص 15.

³⁹ - محمد حسين هيكل، الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول، ط 4، القاهرة: الشركة المصرية للنشر، 2003، ص 205.

⁴⁰ - زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا: دار الرواد، 2002، ص 204.

- الاستباق: أي التعامل مع الحركات المنتجة للأسباب التهديد فتحدث معالجة استباقية تحول دون ظهور أسباب التهديد.
- الوقاية: التعامل مع أسباب التهديد التي من شأنها أن تحول دون ظهور التهديد.
- الحماية: وذلك من خلال التعامل مع التهديدات ومحاولة حصرها ولقضاء عليها.
- التعزيز: وذلك من خلال خلق آليات وسياسات وسلوكات التي من شأنها أن تمنع التهديد من التأثير العميق على أمن الدولة، وهذا مرتبط بوجود عقيدة أمنية واضحة المعالم حيث تؤدي إلى أفعال لا ردود أفعال، وذلك من خلال الاستثمار في أدوات الأمن سواء داخليا (عسكري، اقتصادي، سياسي، اجتماعي، ثقافي، تكنولوجي..)، أو خارجيا (الدبلوماسي والجندي) حيث يجعل الدولة قادرة على مجابهة التهديدات الجديدة أو الطارئة والمفاجئة، وهذا بالاعتماد على ركيزتين الأولى من خلال إدراك القادة لمختلف التهديدات والثانية تحقيق تنمية شاملة باستراتيجية واضحة.⁴¹

رابعا: المستوى الفردي

هناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بالأفراد مثل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تأكيد على الحقوق الأساسية للإنسان، التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وكذلك اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، لحماية الأفراد في الصراعات المسلحة وإدانة العنصرية، كما أن القانون الجنائي الدولي يعد من أهم ضمانات حقوق الإنسان والجماعات.⁴²

وقد توالى المبادرات لطرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية ففي عام 1966 ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي" ومع بداية السبعينات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما، اللجنة المستقلة للتنمية الدولية، اللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، وقد أكدت تلك اللجان على أهمية تحقيق أمن الفرد وضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكله.⁴³

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات في البيئة الأمنية الدولية، وظهر نوع جديد من التهديدات تستهدف الفرد بدرجة كبيرة (النزاعات العرقية، الإرهاب، الفقر، الأوبئة والأمراض والمجاعة...)، أصبحت هناك ضرورة للتوظيف السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، الذي جوهره الفرد، ويعني بالتخلص من كافة التهديدات المختلفة حتى يشعر ذلك الفرد بالطمأنينة والاستقرار، وكان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.⁴⁴

⁴¹ - سفيان طوبوش، مرجع سابق، ص 33.

⁴² - لخميسي شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008،

القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص 18.

⁴³ - جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 299.

⁴⁴ - Jean François Rioux، Raoul-Dandurand Coll، «La sécurité humaine. Une nouvelle conception des relations

internationales»، Montréal، Chaire Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatiques، 2001 :

Etudes internationales، Québec : Institut québécois des hautes études internationales، Vol 34، N 2، juin 2003، p

21.

وأمن الأفراد يقصد به صون كرامتهم وتلبية حاجياتهم المادية والمعنوية وتحسين نوعية حياتهم حتى يحققون رفاهية العيش، فالتهديد العسكري لم يعد الخطر الوحيد المترتب بالإنسان، فالحرمان الاقتصادي وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، والعيش الكريم أصبحت من أهم التهديدات التي يتعرض لها الأفراد، ومن أجل تحقيق أمنهم الإنساني لابد من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان وحرياته والحكم الرشيد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون.

هذا ما حاول توضيحه الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" من خلال تعريفه الشامل للأمن الإنساني، حيث يقول:

"أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكيد على أن الفرد لديه الفرصة والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات لتحقيق التحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن تراث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة الأمن القومي."⁴⁵

إن الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الفردي في تحليل مسألة الأمن هو من إسهامات المدرسة النقدية في الدراسات الأمنية، حيث يتم الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس الأفراد والشعوب،⁴⁶ فقد تكون الدولة آمنة على صعيد التهديدات الخارجية لكن مواطنيها غير أمنين، بل قد تكون الدولة ذاتها مصدرا للقلق والتهديد بالنسبة لمواطنيها جراء سياسة هذه الأخيرة الداخلية والخارجية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للأمن القومي

لقد شكل مفهوم الأمن موضوعا مركزيا في الدراسات التقليدية وحتى المعاصرة، وذلك يرجع إلى تعقيد المفهوم وشموليته، فالأمن من المسائل الشائكة التي كانت ولا تزال مصدر نقاش وجدل واسع على مستوى أفكار وآراء منظري السياسة الدولية. فقد تشكلت حوارات نظرية في إطار هذه النقاشات وكانت أولها بين المدرستين المثالية والواقعية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فالمثاليون انطلقوا في تفسيرهم للأمن على مقارنة أخلاقية وقانونية التي تنطلق من الطبيعة الخيرة والتي تهدف إلى الأمن الجماعي، إلا أن فشل نظام عصبة الأمم وقيام الحرب العالمية الثانية أثبت قصور الطرح المثالي.⁴⁷ أما الواقعيون فقد قدموا طرحا مخالفا إلا أنه أقرب لتفسير حالة الصراع حتى فترة الحرب الباردة، حيث أكد الواقعيون على أن صفة الصراع والحرب هي صفة ملازمة للعلاقة بين الوحدات الأساسية وهي الدول، فمحددات التفاعلات في النظام الدولي في فترة الحرب الباردة هي مصطلحات واقعية صرفة، فقد سادت مفاهيم واعتبارات تمجد استخدام القوة (الردع، الحرب النووية..)، وقد عرف الاتجاه التقليدي أيضا إسهامات النظرية الليبرالية، ومع نهاية الحرب الباردة،

⁴⁵ - عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ع 160، 2005، ص 20.

⁴⁶ - وليد عبد الحى، تحول المسلمات في النظرية العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص 117-118.

⁴⁷ - مارتن غيفيش وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 78.

ظهر الحوار الواقعي الليبرالي وبهذا شهد مفهوم الأمن إشكاليات وقضايا جديدة كالتلوث البيئي، الهجرة السرية، الإرهاب والكوارث الطبيعية.

فمن أهم ما يميز الظاهرة الأمنية المعاصرة هو أنها متعددة الحدود، ومصادر التهديد الأمني واسعة المجال، تغير في مضمون التهديدات الأمنية التقليدية، وتغيير وزن أهميتها، وظهور نوع جديد من التهديدات التي لم تكن موجودة سابقاً أو كانت متخفية.

إن من تداعيات نهاية الحرب الباردة تميز الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة، وتفرداها في رسم السياسة العالمية، وظهر هذا الأثر على المستوى التنظيري حيث بدى التغير مستويين، فالمستوى التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة ظهور فواعل جديدة، والمستوى الثاني التحول في موضوعات العلاقات حيث نتج عنه غلبة المواضيع الاقتصادية عن السياسية والاجتماعية، فمجل هذه التحولات قادت إلى ظهور مقاربات ونظريات تنفادى القصور المنهجي والفكري للنظريات التقليدية.

فظهرت النظرية البنائية التي تعتمد على الهويات والأفكار والعوامل الثقافية في تفسير الظاهرة الأمنية، ويعتبر ألكسندر وانت أب البنائية.⁴⁸ والنظرية النقدية الاجتماعية التي تركز على رؤية تحررية إنسانية من أنصارها روبرت كوكس. بالإضافة إلى الاتجاه التوسعي لمفهوم الأمن الذي تمثله مدرسة كوبنهاجن، حيث أعطت أبعاد جديدة أبعاد جديدة غير الأبعاد العسكرية للأمن ليشمل وحدات من غير الدول.

وفيما يلي سنسلط الضوء على أهم النظريات المفسرة للأمن التقليدي والنظريات المتضمنة الأمن بمفهومه الجديد.

أولاً: المقاربة الواقعية

يركز الواقعيون في تحليلهم لمفهوم الأمن على اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهذا ما يجعل مسألة توفير وضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات وصلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى.

• الأسس النظرية للواقعية

اعتبار السياسة الدولية هي موضوع للصراع والحرب من أجل القوة⁴⁹، أو الدول تتصارع بسبب تناقض في المصالح، فالقوة حسب مورغانو هي الهدف في تفاعل الدول فيما بينها والتالي مهما كان شكل العلاقات الدولية فالقوة هي المحدد لها.

⁴⁸ - عبد الحي وليد، مرجع سابق، ص 449.

⁴⁹ - جيمس دوروثي، روبرت بلتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986،

يرى مورغاننو أن المصلحة هي جوهر السياسة الدولية، حيث اتخذ المصلحة وحدة التحليل لسلوك الدول، فالدول لا تتصرف في البيئة الدولية إلا بالرجوع إلى مصلحتها الوطنية، فهناك دول مصلحتها تتجسد في قضايا الأمن والسيادة وتحقيق الاستقرار، وهناك دول تجاوزت هذا الأمر وأصبحت مصلحتها تدور حول الهيمنة والنفوذ.⁵⁰

كما يرى ريمون أرون أن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للفاعلين الحق الشرعي والعاقل لاستعمال القوة والعنف وهي الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية السائدة⁵¹. والدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى ويقصد بها عدم وجود انتظام أو تدرج في السلطة على المستوى الدولي تهيكّل القواعد القانونية التي تحمي الدول من اعتداءات الخارجية، فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها.⁵²

يدرك الواقعيون أن السياسة هي محصلة الصراع من أجل الهيمنة والقوة والمصلحة القومية بين الدول ذات السيادة، وبالنسبة للواقعيين فالقوة هي مجموع القدرات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية وذلك لتجميع قدراتها حتى تفسر سلوكها الخارجي.⁵³

ومنه نستنتج أن الواقعية تنطلق في تحليلها لمفهوم الأمن على القوة في بعدها العسكري، حيث لا يمكن الحديث عن المسألة الأمنية دون القوة العسكرية، لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على تحليلات المتخصصين الأمنيين في حصرها الأمن في المجال الأمني فقط وباعتبار الأمن مشتق من القوة، إن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها واختزال الأمن في دفاع وحماية الأمن موضوعا للدراسات الاستراتيجية والدفاعية وهذا ما جعله موضوعا متعلقا بالخبرة الواقعية وليس نظريا.

وبسبب تنامي ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية وزيادة الانتقادات لافتراضات الواقعية التقليدية ليرز تيار تجديدي له رؤيا في تفسير واقع السياسة الدولية وتسمى الواقعية الجديدة أو البنيوية، حيث يركز أنصار هذا التيار على أساس بنية النظام الدولي وهذا ما جسده "كينث والتز" في قوله: "نظرا لكون بنية النظام الدولي فوضوية في كل أبعاده التنظيمية سواء سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هي وحدات وبما أن الدولة هي الوحدة المسيطرة فإن الأمن القومي هو القضية المركزية، فإن النظام الدولي ذو سيادة مهيكّل سياسيا كنظام فوضوي".⁵⁴ وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه لوجود الدول وبدأ الحراك التوسعي على الصعيد النظري بنشر 'باري بوزان' لكتابه الذي يناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والبيئية، ولكن رغم دعوة بوزان

⁵⁰-عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 162-163.

⁵¹-Jean Jaques Roches, Théories des Relations Internationales, éd 4, Paris : Montchrestien, 2001, p 23.

⁵²-Dario Batistella, Théories des relations Internationales, Paris : Presse de sciences politiques, 2003, p 306.

⁵³-مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: شركة باتنسييت، 2005، ص 327.
ستيف سميث، جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص419⁵⁴

التي تعتبر الأكثر تنظيماً لتوسيع مفهوم الأمن إلى أنه ظل وفيما لنموذج مركزية الدولة عندما رأى أن سباق الفوضوية يفرض علينا اعتبار الدولة هي المرجع الرئيسي للأمن، وبذلك كما أشار "ستيف سميث" يكون قد اكتفى بتقديم تفسير واقعي جديد متطور للأمن.⁵⁵ وعليه فالواقعيون الجدد بتيارهما الدفاعي والهجومى أبقوا على الدولة كمرجعية أولى في تحليلاتهم للدراسات الأمنية، إلا أنهم اختلفوا في كيفية تحقيق الأمن فارتبط الأمن عند الدفاعيين بالدفاع وعند الهجوميين بزيادة القوة وتعظيمها، حيث استجمعت كل هذه المفاهيم في إطار الواقعية الكلاسيكية والجديدة.

ثانياً: النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة

لقد مثل الفكر الواقعي لعقود من الزمن المنهج المناسب لدراسة العلاقات الدولية، حيث انحصر مفهوم الأمن في العنصر الدولاتي وبنيت عليه عدة نقاشات سادت تلك الفترة، ولكن مع بداية التسعينات من القرن الماضي مع اجتهد مجموعة من المنظرين في حقل الدراسات الأمنية ارتأوا أنه لا بد من إخراج هذا المفهوم إلى أبعد من النظرة الدولاتية، وتعتبر الدراسات الرائدة لباري بوزان نقطة تحول في حقل الدراسات الأمنية وذلك بتوسع دائرة التهديدات ليتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل الأساسي من وجهة نظر الواقعيين.

ولقد جاءت النظرية الليبرالية على أثر الانتقادات التي وجهت للطرح الواقعي، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بحيث يحدد مفهوم الأمن اعتماداً على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسسية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات ضمن وعبر الدول.⁵⁶ وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط أسس هذا التصور في القرن 18م عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم حيث تتكفل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى.⁵⁷ هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي تتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، وهي نفس الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي "ويلسون" في تصوره العالم يسوده السلام. وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم لحل النزاعات في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين. ويرى فوكوياما أن أفضل فرصة لوضع حد للحرب تقع على مدى انتشار الليبرالية الديمقراطية لأن هذه الدول لا تميل إلى استخدام القوة في حل خلافاتها مع بعضها البعض مما يؤهل الليبرالية الديمقراطية لأن تكون أفضل عملية في بناء السلام وأنها تمثل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية.⁵⁸

ويمكن تلخيص الفكر الليبرالي في النقاط الآتية والتي من خلالها يمكن فهم ورصد المقاربات الأمنية وفق هذا المنظور ونذكر:

⁵⁵ - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية "معضلة التطبيق في العالم العربي"، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، ص 22.

⁵⁶ - علاق جميلة، وفي خيرة مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والأطروحات النقدية الجديدة، مداخلة في ملتقى دولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008، ص 08.

⁵⁷ - تيباني وهيب، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014، ص 34.

⁵⁸ - Scott Burchill, Liberalism in Scott Burchill and others, Theories of international relations, 3ed, New York, Palgrave Macmillan, 2005, p 56.

- يكون التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليل حدة التهديدات.
 - إتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول، يمكن تقليل حدة النزاعات بينها.⁵⁹
 - نشر القيم الديمقراطية وتقليل العامل العسكري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.
 - نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي.⁶⁰
- يعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم التصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.

ثالثا: مدرسة كوبنهاجن (القطاعات الجديدة للأمن).

إن تجديد الدراسات الأمنية الذي انفرد به باري بوزان ينطلق من عدم اقتناع، وكذا الحاجة إلى تكييف النظرية مع حقيقة وواقع العالم المعاصر فتحول هذا الأفراد إلى عمل إبداع واستحواذ، حيث مهدا الطريق للدراسات النقدية للأمن بداية من ثمانينات القرن الماضي، كون الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مناص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية ومجتمعية.⁶¹

كما ساهم باري بوزان في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاجن وأبحاثها في السلام والتي يعتبرها الكثير من المحللين نتاج "اندماج نظري نادر" بينما أطلقوا عليه "المدرسة الإنجليزية البنائية الواقعية والواقعية ما بعد البنوية، المتأثرة إلى حد بعيد بأعمال دريدا وكيسنجر.⁶²

فقد اشترك كل من "باري بوزان" و"أولي وايفر" في تأليف سلسلة من البحوث النظرية طوروا من خلالها برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية فقد قدما مقاربتين نظريتين لإعادة فهم الأمن والظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف بوزان وهو ما يعرف بـ "الأمن المجتمعي" فيما كانت الثانية متمثلة في

⁵⁹ - جهادة عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 191.

⁶⁰ - رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، 2008، ص 276.

⁶¹ - Salim Chena, « l'école de Copenhague en relation Internationales et la notion de sécurité sociétal », Une théorie d'Huntington, N°4institutionalisation de la xénophobie en France, Mai 2008, Revue Alyson : <http://Reseau-terra.eu/article750.Hhl>.

⁶² قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية في تطور مفهوم الأمن عبر منازعات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : الاستراتيجيات والمستقبلات، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 106.

الفكرة التي قدمها أولي وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بنظرية الأمانة.

فيعرف بوزان الأمن المجتمعي: "أنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"، بمعنى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، فحسب بوزان إذن يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد⁶³.

أما وايفر يرى أن الأمانة هي إضفاء الطابع الأمني، بحيث يرى أن تحديد المشكلة الأمنية هي الخطوة التأسيسية لحدوث الأمانة من طرف الدولة وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة ولكن ورغم أن النخب دور محوري في تحديد المشكلة الأمنية، إلا أن الأمانة لا تتم إلا بتدخل المجتمع الذي يعطيه وايفر أهمية من خلال اعتبارين هما:

- تبنية الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي.
- تبنية مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل (حسب مقارنة بعد البنيوية).

ومن أهم ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية هو تصورهما الموسع للأمن بحيث لا يقتصر فقط على الجانب العسكري أو السياسي، فهناك البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي، حيث لا يمكن لأي من القطاعات أن تعبر عن المسألة الأمنية منفردة عن القطاعات لا تعمل في معزل عن بعضها البعض ويؤكد بوزان هذا بقوله "هذه القطاعات لا تعمل في معزل عن بعضها البعض فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية"⁶⁴.

1. القطاع العسكري

يتميز هذا القطاع باستخدام الإكراه والقوة المادية والوحدة المرجعية الأساسية فيه هي الدولة ذات السيادة ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدولة. وكما يمكن أن تكون حماية بعض المبادئ والقيم موضوعات لسياسة أمنية تتطلب استخدام أدوات العنف والقهر مثل محاربة الإرهاب والتخريب... الخ.⁶⁵

والأمن العسكري يكمن في ميزتين هما قدرة الدولة العسكرية في الدفاع عن سياستها والهجوم في نفس الوقت، وكذلك قدرة الدولة على التصور في إيجاد مدرجات حول الوحدات المحيطة بها، من حيث النوايا السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول وكذا أنظمة الحكم والإيديولوجيات والأفكار التي تستمد منها شرعيتها⁶⁶. وفي هذا القطاع نجد أن ممثلي الدولة من وزراء ومصالح أمن وقيادات عسكرية هم الفاعلون الأساسيين الذين يعبرون عن تصورات النظام السياسي لكيفية التعامل مع طبيعة التهديدات، والذين يتعاملون مع المسائل

⁶³ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 27.

⁶⁴ Barry Buzan, « New patterns of global security in the twenty first Century », International affairs, 1991, p 433.

⁶⁵ ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن: نحو علم الاجتماع الأمني، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص 149.

⁶⁶ محمد اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكورة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012، ص 285.

العسكرية والتنظيمات الأمنية ويمكن لبعض الفواعل في القطاع العسكري، أن تؤثر على ديناميكية هذا القطاع.

2. القطاع السياسي

يمكن تقسيم هذا القطاع إلى بعدين البعد الداخلي للدولة وهذا من خلال حماية الأفراد والسهل على أمنهم والبعد الدولي من تفاعل الوحدات في الساحة الدولية فهذا الأخير له تأثير كبير على أمن الدولة وذلك بارتباطها بصورة وثيقة بالساحة الدولية التي تتميز بالفوضى. فالتهديد السياسي قبل أن يكون واقعيا فهو إدراكي وحتى لو أصبحت فيما بعد مهيكلة فهي يمكن أن تكون نتاج اختلاف أيديولوجي أو ناتجة عن صراع.⁶⁷ وعليه فإن القطاع السياسي يدرس التهديدات التي تسبب أضرارا بالاستقرار المؤسسات التنظيمي للدولة، أنظمة حكمها وشرعية الإيديولوجيات التي تتبناها.

3. القطاع المجتمعي

يعتبر الأمن المجتمعي أحد أهم القطاعات الأمنية للنظام السياسي وفق ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن ويتمحور هذا القطاع أساسا حول استمرارية الحياة للدولة وللمجتمع، وذلك في الحدود الذي تسود فيه عملية تطور اللغة والثقافة والمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد وكل مكتسبات الهوية القومية.⁶⁸

إن هذا التوسع في مفهوم الأمن جعله يكتسي أهمية بالغة بعد نهاية الحرب الباردة في ظل العلاقة بين دول الشمال والجنوب الذي تسببه ظاهرة الهجرة والتصادم بين الثقافات والهويات حيث اعتبرتها الدول المستقبلية من أهم المخاطر التي تهدد الأمن المجتمعي لدولها حيث أصبح مفهوم الأمن المجتمعي مرادفا للبقاء الهويتي.⁶⁹

بالإضافة إلى التقارب الجغرافي فيرى بوزان: "أنه إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز (الدول المستقبلية) وجزء من الأطراف (دول المنبع)⁷⁰، ويرى في نفس السياق فرانسيس فوكوياما من خلال كتابه "نهاية التاريخ" إلى أن الأوضاع غير المستقرة في العالم الثالث ستسبب في هجرات ضخمة من سكان العالم التاريخي إلى عالم ما بعد التاريخ سيعاني جراء ذلك-من متاعب جمة.⁷¹

⁶⁷-Mierry Balzac, Le Secteur Politico-Militaire dont la Sécurité : Définition secteurs et niveaux d'analyses, popups.ulg.ac.be1374 vu : 12/04/2019.

⁶⁸-Barry Buzan, «Rethinking security after cold war «In cooperation and conflict»», Nordic journal of international studies, Vol 32, N1, 1997, P17.

⁶⁹-Hélène Viau, «Le conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique» : Quelques pistes de réflexion sur la sécurité humaine et de sécurité globale", Aout 2018 sur : <http://www.uqam.ca>.

⁷⁰- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط3، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 98.
⁷¹- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، تر: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 243.

المبحث الثاني: محددات الأمن الوطني الجزائري

يقوم الأمن الوطني الجزائري على مجموعة من المحددات الهيكلية والنسقية والتكيفية، أما الهيكلية فهي مرتبطة بطبيعة الدولة ما بعد الاستعمار بحدود شاسعة أكثر من 7000 كلم وغير متوافقة مع بعض دول الجوار، ورقة جغرافية كبيرة وواسعة بتوزيع ديمغرافي مضطرب وغير متوازن مما يصعب من بناء خارطة أمنية ثابتة المعالم أو قادرة عمليا على حماية كل مكونات الدولة والمجتمع من كل أشكال التهديد الدولي وغير الدولي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

تلعب العوامل الجغرافية لكل دولة من موقع ومساحة وتضاريس ومناخ دورا هاما في التأثير على سياستها الداخلية والخارجية بشكل مباشر وغير مباشر، فالمباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الخارجية، من ثم تحديد مركزها الدولي أما غير المباشرة فيكون في تحديد نوعية الخيارات المتاحة للدولة عند صياغة سياستها الخارجية.

ولذلك نجد ما يميز الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي من خلال تحكمها في طريق الاتصال والمرور الدولي هي الأكثر فعالية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالازمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود⁷²، فالدولة التي تتمتع بمنافذ بحرية تتمتع بقوة تجارية وبقدرة حربية من الدفاع والهجوم،⁷³ ومن أهم هذه المحددات الجغرافية نذكر ما يلي:

• الموقع الجغرافي

الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، تقع شمال غرب إفريقيا بين خطي طول 12° شرقا و 9° غربا، ودائرتي عرض 37° شمالا و 19° جنوبا. تبلغ مساحتها 2381741 كلم²، للجزائر واجهة شمالية بحرية متوسطة تمتد 1200 كلم، وحدود برية تمتد 6343 كلم، تتجاوز بها مع سبع دول حدودية⁷⁴ هي:

من ناحية الشرق: تونس بشريط حدودي طوله 965 كلم، يمثل 15.21 في المئة من مجموع حدودها البرية، ليبيا بشريط حدودي طوله 982 كلم، يمثل 15.48 في المئة من مجموع حدودها البرية.

من ناحية الجنوب: مالي بشريط حدودي طوله 1376 كلم، يمثل 21.69 في المئة من مجموع حدودها البرية، النيجر بشريط حدودي طوله 956 كلم يمثل 15.07 في المئة من مجموع حدودها البرية، موريتانيا بشريط حدودي طوله 463 كلم، يمثل 7.30 في المئة من مجموع حدودها البرية.

⁷² -محمد طه بدوي، مدخل إلى العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة، 1990، ص 110.

⁷³ -عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: الجامعة اللبنانية، 2003، ص 58.

⁷⁴ -عبد السلام قريفة، دور الجزائر في إطار المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والإعلام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003-2004، ص 14.

من ناحية الغرب: الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بشريط حدودي طوله 42 كلم، يمثل 0.66 في المئة من مجموع حدودها البرية، المغرب بشريط حدودي طوله 1559 كلم، يمثل 24.85 في المئة من مجموع حدودها البرية.

تمتلك الجزائر موقع استراتيجي متميزا في المنطقة العربية والإفريقية بحيث تتوسط القارات الأربع إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا وترتبط بين الضفة الشمالية والجنوبية بحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط إلى عمق القارة الإفريقية، ويلعب الموقع الجغرافي للدولة أهمية بالغة فهو يعتبر عاملا جوهريا في قوة أو ضعف الدولة وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة ترتبت على دول أكبر منها من حيث المساحة والموارد وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تمتلك تلك المواقع بحيث يؤثر على السياسة الخارجية للدولة من حيث التهديدات.

● **التضاريس:** إنشاعة مساحة دولة يكسب عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميا والثانية إفريقيا وفي العالم العربي من حيث المساحة. كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، ولهذا نجد الجزائر تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحرير الجزائرية، كما أن طبيعة المناخ السائد في الدولة هو الذي يحدد مقدرتها الزراعية والنشاط السكاني بها، ومن ثم تحدد مدى استقلاليتها أو تبعيتها لغيرها.⁷⁵

تلعب التضاريس دورا هاما في بعض الأحيان فمن الصعب على القوة الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة والجزائر من بين الدول التي تمتلك سلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا.⁷⁶

● **السكان:** تعتبر الموارد البشرية دعامة النظام لأي بلد لأنها من عوامل الإنتاج الرئيسية التي تساعد على رسم سياسة رشيدة للتنمية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الكبرى⁷⁷، حيث تشمل الموارد البشرية للسكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم والتوزيع فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية وبتوفر القدرة التكنولوجية على الاستفادة من حجم السكان زمن ثم حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى، ولذا يتحدث علماء

⁷⁵ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989، ص 154.

⁷⁶ - نفس المرجع، ص 145.

⁷⁷ - سلاطينة بلقاسم، قيرة إسماعيل، غربي علي، المجتمع العربي: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1997، ص 110.

السكان عن الحجم الأمثل، وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان وبين الموارد الاقتصادية المتاحة.⁷⁸

إضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من الأصول العرقية و الدينية فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو إثنية في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فالأقلية عادة تمتلك مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح الأغلبية، كما أن تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات⁷⁹، بالنسبة إلى تعداد السكان، كشفت الحيلة الديمغرافية المنبثقة عن نتائج إحصائيات الديوان الوطني للاقتصاد أن عدد سكان الجزائر بلغ 43 مليون نسمة في عام 2019 بنسبة ارتفاع 1.9% مقارنة بسنة 2018، غير أن هذا لا يبعد عن تصورنا مشكل الاختلاف في تركيز السكان على الشريط الساحلي نظرا لتوافر موارد الحياة الاجتماعية، إذ أن أهم مرجع رئيسي للموارد البشرية في الجزائر عن غيرها من البلدان هو التركيبة الاجتماعية المتميزة بنسبة عالية من الشباب، حيث تمثل فئة أقل من 20 سنة حوالي 55% من السكان، كما تصل النسبة الإجمالية للشباب أقل من 35 سنة إلى 75% ونجد ضمن هذه النسبة 08 مليون متدرس وحوالي نصف مليون جامعي.

المطلب الثاني: المحددات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام بحيث تتوسط بلدان المغرب العربي وكذلك بوابة الساحل مما يجعلها ذات أهمية كبيرة في منطقة ويعطيها القوة التي تجعل منها قوة إقليمية، إلا أن الجزائر تحتفظ كذلك بعدد من المتغيرات التي تسمح لها بالانفراد في قيادة المنطقة وهذا من خلال معطيات أخرى تتمثل في ركائز القوة الكامنة، وهي التي تسمح لنا باستقراء مكانة الجزائر الإقليمية التي منها فاعل رئيسي في المنطقة (قائد إقليمي)، فهذه العوامل تساعد في تحديد مكانة الجزائر الإقليمية استنادا إلى:

• **معطيات الجغرافيا السياسية والبشرية:** فالجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة بإطلالة (1200 كلم)، عكس كل من مالي والنيجر الحبيستين محاطة بسبعة دول (تونس، مالي، النيجر، ليبيا، المغرب، موريتانيا والصحراء الغربية)، تتميز بتنوع مناخي وتضاريسي يسمح لها بازدهار الحياة البشرية رغم كون المساحة الغالبة للجزائر تقع في الصحراء التي تتميز بصعوبة المناخ، إضافة إلى قوة بشرية تعتبر الأولى في المنطقة بحوالي 43 مليون نسمة وأكثر من ذلك أن الفئة الغالبة 70%، إضافة إلى التجانس الديني والإثني واللغوي من وحدة الدين، اللغة والإثنيات فأغلبية الجزائريين مسلمون يتبعون مذهب واحد، إثنيا نلاحظ فيه أمازيغ وعرب أما لغويا فنلاحظ أن فيه لغتين وطنيتين العربية والأمازيغية، فهذا التجانس المذهبي والطائفي واللغوي يمنح الجزائر استقرارا روحيا وعقديا

⁷⁸ - مورييس دوفرجه، **مدخل إلى علم السياسة**، تر: الأتاسي وسامي الدروبي، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1992، ص 67.

⁷⁹ - زايد عبيد الله مصباح، اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع، **المستقبل العربي**، ع 236، بيروت: 1998، ص 282.

أكبر من جهة و من جهة أخرى يربطها بدول العربية خاصة المغربية منها ويربطها كذلك بعمقها الساحلي.⁸⁰

● **البعد الجيوتاريخي لمكانة الجزائر الإقليمية:** تتمثل في التعاون الإقليمي وكذا تكريس لمبدأ إفريقيا للأفارقة، وهذا ما يتجسد في الانتماء الإفريقي للجزائر وبطبيعة الحال فإن التاريخ وحجم العلاقات والتوجه الإفريقي الدائم للجزائر في سياستها الخارجية وأبرز مثال على المكانة التاريخية للجزائر في القارة وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص.

● **البعد الجيوثقافي لمكانة الجزائر الإقليمية:** من دين، إيديولوجيا ولغة وكذا تواجد الطوارق في الساحل كامتداد عرقي للجزائر إلى الساحل.

● **البعد الجيواقتصادي لمكانة الجزائر الإقليمية:** يتجسد هذا في عمل الجزائر لتنمية المنطقة الساحلية وإفريقيا عامة، ولعل مبادرة النيباد أفضل مثال على هذا ويضاف إليه عمل الجزائر في عديد من المناسبات على مسح ديون دول الساحل العاجزة بما فيها مالي والنيجر.⁸¹

● **البعد الجيوأمني لمكانة الجزائر الإقليمية:** التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية القائمة خاصة وأن طبيعتها ومصدرها يستدعي تكثيف الجهود والتعاون الإقليمي، ولعل قيادة الأركان العملياتية المشتركة أبرز مثال على إدراك الجزائر لضرورة تمتين الجهود الإقليمية وكذا تعزيز نمط الاعتماد الأمني المتبادل ضمن مركب الأمن الإقليمي نظرا لأن الهواجس الأمنية المدركة مشتركة حيث لا يمكن لأي دولة مواجهتها لوحدها.

● **البعد الجيوسياسي والجيواستراتيجي لمكانة الجزائر الإقليمية:** إضافة إلى الموقع المتميز المساحة، التنوع البيئي والجغرافي... نجد الامتداد الجيوسياسي للجزائر في المنطقة المغربية والساحلية على اعتبار أن هذه المنطقة ذات عمق استراتيجي وامتداد حيوي للجزائر، وهذا ما يمكن إدراكه من خلال مفهوم الجيواستراتيجيا كونها معنية بدراسة البيئة الطبيعية لتحليل أو فهم المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاعتبار الدولية. وأن هذه الدراسة تتضمن موقع الدولة وصولا لتحديد مركزها الاستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم أو دراسة الحدود السياسية، بما فيها من خصائص مؤثرة في وضع الاستراتيجيات العسكرية السياسية والاقتصادية، وبما تحمله هذه الحدود من معطيات ثقافية واجتماعية بين الشعوب المتجاورة.⁸²

وهي المعايير التي تنطبق على دراسة دور ومكانة الجزائر في المنطقة على اعتبار أن هذه المنطقة تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر، بناءا على معطيات وعوامل الارتباط، الاتصال والمكانة التي تمثلها الجزائر في المنطقة من حيث إدراك البيئة الأمنية الهشة وكذا في امتلاك مفاتيح حل الأزمات والتهديدات التي تتخبط فيها أغلب دول المنطقة (مالي، النيجر، ليبيا)، وهذا وفق مقاربات لينة وذكية.

المطلب الثالث: المحددات الدولية للأمن القومي الجزائري

⁸⁰-ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل(2006-2014)، مذكرة ماجستير في دراسات متوسطة ومغربية، التعاون والأمن، جامعة مولود معمري-تيزي وزوكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016، ص56.

⁸¹-ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص 57.

⁸²- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص 77.

الجزائر ينظر إليها على اعتبار أنها قوة إقليمية في منطقة شمال إفريقيا، بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا فالجزائر ثالث أهم ممول للاتحاد الأوروبي بما قيمته 26.8 بليون أورو، وكذلك هي أكبر اقتصاد إقليمي بناتج محلي يصل إلى 207 بليون دولار.

من جهة أخرى فإن حجم الاستثمار في الجانب الأمني والعسكري يجعل من الجزائر أكبر قوة عسكرية في منطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى خبرة كبيرة في العمليات الميدانية في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد اعتماد هيئة قيادة الأركان العملياتية المشتركة في 2010 ما يشير إلى كون الجزائر مستقلة في سياستها الخارجية أكثر من أي دولة في شمال إفريقيا.⁸³

● **مكانة الجزائر في الإدراك الفرنسي:** الموقع الاستراتيجي للجزائر وتعدد أبعاد انتماءاته الجيوسياسية (مغربيا، ساحليا ومتوسطيا)، تجعل من الجزائر حسب الإدراك الفرنسي قوة إقليمية كذلك وجود جملة من المبادئ المكرسة دستوريا مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى وزن عسكري معتبر يمكن إدراكه كميًا، مع تبني الجزائر لسياسة تحالفات وشراكة دولية وإقليمية متعددة حسب الأهداف الخارجية للجزائر وأبعاد انتماءاتها المتنوعة، كلها متغيرات يمكن من وراءها الاعتراف بمكانة ريادية للجزائر في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، ففي ظل الأزمات التي تشهدها المنطقة حاليا فإن الجزائر تملك إدراكات ومقاربات لها من الشمولية والواقعية ما يمكنها من تجاوز الوضع القائم، خاصة ما تعلق بمكافحة الإرهاب، الأزمة المالية وإقرار الأمن والتنمية عامة في المنطقة.⁸⁴

● **مكانة الجزائر حسب الإدراك الأمريكي:** رغم دخول الجزائر في صراع داخلي بداية التسعينات إلى أن اهتمام أمريكا بالطاقة الجزائرية دفع بشركاتها المتعددة الجنسيات إلى الاشتغال بالتنقيب عن البترول، ففي 1994 اعتبرت الجزائر الدولة التي عرفت أكبر وأهم الاكتشافات النفطية في العالم.⁸⁵

لكن هذا الأمر لم يخفي مخاوف الولايات المتحدة من الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال نفس الفترة، من هنا قامت الولايات المتحدة بتبني استراتيجية شاملة تربط بها علاقاتها مع الجزائر في ميادين عديدة منها: الطاقة، الاقتصاد، الجانب العسكري وكذا السياسي، وهو ما أشارت إليه آنذاك استراتيجية الدول المحورية في السياسة الخارجية الأمريكية « Pivotal States and U.S Strategy » والتي تضمنت الجزائر كدولة محورية آنذاك أين تم الإشارة إلى مفهوم الدولة المحورية الذي يمكن إدراكه على أساس أنها: " كل الدول التي بإمكانها أن تؤثر تأثيرا عميقا في مستقبل ومآل جوارها الإقليمي، ففكرة وجود دولة محورية في منطقة غير مستقرة لا يمكن أن تحدد فقط مصير المنطقة وإنما يؤثر أيضا على الاستقرار الدوليين.⁸⁶

⁸³-Daniela Huber, Algeria three years after Arab spring, the German marshall fund of the United States, 2014, p 01.

⁸⁴- Jean-Pierre Dufau, Assemblée nationale le projet de loi n°73, autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défense entre le gouvernement de la république française et le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire, rapport n° 343, 2012, p 06.

⁸⁵-Ravenel Bernard, L'Algérie s'intègre dans l'Empire, Confluences Méditerranée, n°45, 2003, p 115.

⁸⁶-Robert Chase, Emily Hill, Pivotal states and U.S. Strategy, Foreign Affairs, volume 75, n°1, 1996, p37.

المبحث الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

قبل تعريف العقيدة الأمنية ينبغي أولاً تحديد المقصود بكلمة "عقيدة" أصل كلمة عقيدة لاتيني وهو يعني عملية تعليم نظرية أو منهجاً⁸⁷. وتعرف "العقيدة" على أنها مجموع الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع، ترشد وتوجه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة.

كما تعرف "العقيدة" على أنها جملة من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد-أو تكون جزءاً من عملياتهم التعليمية والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمية.⁸⁸ وكثيراً ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر (مثل العقيدة الماركسية نسبة إلى كارل ماركس)، إلى سياسي (مثل عقيدة مونرو)، أو حركة أفكار (مثل العقيدة الليبرالية)، وتأخذ العقيدة بعداً إيديولوجياً إذا شكلت نظاماً فريداً ومتناسقاً من التصورات للعالم والتي تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد أو مناقشة.⁸⁹

أما "العقيدة الأمنية" فتعرف على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي والتي: تحدد نظرة وقراءة قاداتها لبيئة الأمن، كليات استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، سياسية، عسكرية أو غيرها)، كيفية توظيف هذه القوة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وأخيراً، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكرية، دبلوماسية أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع. وتسمح العقيدة الأمنية – بما تحتويه من مبادئ وقواعد-للقيادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي. وفي المقابل تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى.

⁸⁷ -Dictionnaire Toupie, "Définition de Doctrine" 'http : //www.toupie.org/dictionnaire/Doctrine.htm.

⁸⁸ - Alain Rey (Sous la direction de) « Définition de doctrine » Le Grand Robert de la langue française (Version électronique) ,2010.

⁸⁹ - Dictionnaire Toupie, op.cit.

وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية. ويلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية.⁹⁰

كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريبة، المتوسطة والبعيدة. ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي⁹¹، وذلك من خلال تحديد ما يلي:

- كيف ترى وتعرف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟ (من نحن؟ who we are ?)
- ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة (الاستراتيجية) الأمنية؟ (ماذا نفعل؟ what do we do ?).
- كيف تنفذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟ (كيف نفعل هذا؟ how do we do that ?)
- كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق؟ (كيف كنا نفعل هذا في السابق؟ how did we do that in the past)⁹².

وبالنسبة لتاريخ العقيدة الأمنية فإنها كتصورات كانت موجودة منذ القديم (منذ الحروب النابوليونية 1799) وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية، لكن استخدامها بهذا التعبير (عقيدة الأمن القومي) هو بالأساس بالحرب الباردة، إذ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في 1947م في تأكيد على أن بلاده مستعدة لمواجهة التقدم الشيوعي وتدخله العسكري في بؤر التوتر في العالم، ورأى أنه بموجب عقيدة الولايات المتحدة فإن أي اعتداء على الأنظمة الحليفة لها-أو حتى المتجاوبة والمتلائمة مع سياساتها الخارجية-

يعتبر اعتداء على أمنها القومي. علاوة على هذا، بالاعتماد على عقيدتها الأمنية تلك، حاولت الولايات المتحدة دفع الدول اللاتينو-أمريكية، التي كانت حيادية آنذاك إلى الانضمام إلى معسكر العالم الحر معتبرة-على لسان أحد وزرائها آنذاك "جون فوستردولز"-أن الحيادية غير أخلاقية.

وكثيرا ما تصنع العقائد الأمنية من طرف قائد سياسي، خصوصا رئيس الدولة أو كبير دبلوماسيها، وتأخذ اسمه بعد رحيله (مثل عقيدة برجنيف وعقيدة مونرو)⁹³، لكن هذا ليس دائما، ففي الدول أخرى تسمى العقائد بالأرقام (مثل الصين). ونتجت العلاقة بين القادة السياسيين والعقائد الأمنية عن أن هذه الأخيرة هي "إدراكات قادة الدولة لمصالحها"⁹⁴ وأن

⁹⁰ - Francis Sempa، «US National security doctrines historically viewed»، American diplomacy، 2003، www.americandiplomacy.org.p01.

⁹¹ - قوي بوحنية، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي: قراءات إفريقية، منشور بتاريخ 3 جويلية 2012، تاريخ الاطلاع 2.12.2018.

⁹² - حسام حمزة، مرجع سابق، ص55.

⁹³ - Charles Zorgbibe، l'avenir de la sécurité internationales، Paris: presses des sciencespo، 2003، pp12-13.

⁹⁴ - Francis Sempa، op.cit. p01.

دوافع الدول ليست منفصلة عن دوافع صناع القرار والذين يتحدثون نيابة عنها ويصيغون قراراتها في إطار عقلاني'. لكن هذا لا يعني عدم تأثر الزعماء والقادة بعوامل أخرى عند صياغتهم لعقائد دولهم سيما في الأنظمة الديمقراطية وعموما تساهم المؤسسات، التاريخ والإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية مع اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة الديمقراطية والتسلطية.

المطلب الأول: المرتكزات التاريخية للعقيدة الأمنية الجزائرية

وتركز الجزائر في عقيدتها على المبادئ الآتية:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وينقسم عدم التدخل إلى نوعين: عدم التدخل بمعنى الواسع، وهو عدم تدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطات الداخلية للدول من طرف الدول الأخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة. وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية.⁹⁵

والجزائر بقيت ثابتة على مبدأ عدم التدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، وبهذا رفضت الجزائر خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب 2015 بشرم الشيخ مشروعا يتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب، وأكدت أنها لا تسمح بقوات خارج الوطن، ولكن يمكن أن تكون لها مساهمات لوجستية دون أن تشارك بوحدات قتالية خارج حدود بلدها وستكتفي بالمساهمة بالدعم اللوجستي والدعم المادي والتدريب والتعاون الاستخباراتي.

- التعاون مع الدول المجاورة: منحت الجزائر اهتماما كبيرا لمبدأ التعاون الدولي مع الدول الجوار، بقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون إيجابي لعلاقات حسن الجوار والمساهمة في التقليل من احتمالات الاعتداء وفض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء للقوة.⁹⁶

- حل النزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء للقوة: استمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه كما جاء في المادة 26 من دستور 2008م "أن الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحررتها".⁹⁷

- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: تقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، ويستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على تقرير مصيرها.⁹⁸

⁹⁵ - ماجد عمران، فيصل كلثوم، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، 1ع، 2011، ص 476.

⁹⁶ - رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 9، 2016، ص 159-160.

⁹⁷ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008م، الجريدة الرسمية، ع 63، المؤرخ في 16، 11، 2008، المادة 26.

⁹⁸ - محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص 15.

واستمدت الجزائر عقيدتها الأمنية من مبادئها الدستورية، ففي حين لم ينص دستور 1963م على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976م في الفصل السابع والذي يتضمن مبادئ السياسة الخارجية في مادتيه 90، 93 على مبدأ عدم التدخل من خلال أن الجزائر تتنازل من أجل السلم والتعايش السلمي وذلك وفاء لمبادئ حركة عدم الانحياز ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989م فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث تحت عنوان الدولة أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة، بالإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقد تم تكرير نفس المادة في نص المادة 28 من الفصل الثالث في دستور 1996، ولم يشهد تعديل 2016م تغييرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم موقف الحياد الإيجابي.

وقد عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية ثلاث مراحل وهي:

● المرحلة الأولى: 1963-1990 تهديد الجبهة الغربية

أبدت المملكة المغربية منذ استقلالها، على طموحات توسعية في مجالها الجيوسياسي المغربي والإفريقي في إطار سعي التيارات السياسية لديها لبناء مملكة مغربية كبرى. خاصة "حزب الاستقلال"، فقد رفض صناع القرار المغاربة الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار، وقدموا مطالب حدودية تشمل كل موريتانيا، أجزاء من مالي والسنغال ومناطق من الجنوب الغربي الجزائري.⁹⁹ وعليها أقدمت المملكة على خطوة مفاجئة وغير منتظرة مستغلة ضعف الجيش الوطني الشعبي الجزائري المنهك بعد خوضه الحرب التحريرية، فقامت بغزو "تندوف" وبعض المناطق المجاورة لها. فاندلعت على إثرها حرب بين البلدين سنة 1963م عرفت "بحرب الرمال أو حرب الحدود" شكلت هذه الحادثة نقطة مفصلية كبرى، حيث أصبح المغرب تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وقد ساد هذا التصور لدى صناع القرار الجزائريين الذين اعتبروا أنه بعد الاستعمار الفرنسي أصبحت المملكة المغربية هي التهديد الأساسي لأمن الجزائر.

إن اعتبار المغرب كتهديد مباشر للأمن القومي الجزائري، أثر كذلك في العقيدة العسكرية والدفاعية وسياسة التسلح الجزائرية. فمع تفاقم الصراع مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية منذ السبعينات، والذي أثار من جديد الذكريات المريرة للصراع العسكري بين البلدين في 1963 وفي الوقت لا يزال فيه الجيش الوطني الشعبي ضعيف. تغير نمط تشكيل القوات المسلحة الجزائرية، إذ تمركزت ستة مناطق عسكرية عند منطقة "تندوف" قرب مع المغرب والتي تم الإعلان عنها لأول مرة في جانفي 1976م. وعليه زادت النفقات العسكرية من 285 مليون دولار أمريكي عام 1975م إلى 856,8 مليون دولار عام 1982م أي بزيادة 400%. مقارنة بزيادة 40% بين عامين 1965م إلى 1973م، أما بالنسبة لمشتريات السلاح فإن معهد أبحاث السلام الدولي "بستوكلوم" يكشف لنا أن هناك خمس

⁹⁹ - قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص 18.

عشر اتفاقية بين عامين 1976-1989م مقابل خمسة اتفاقيات فقط، تم توقيعها بهذا الخصوص في الفترة ما بين عامي 1970-1975م.¹⁰⁰

النزاع الحدودي مع المغرب كذلك، أدى إلى بلورة تصور شبه مبسط للتهديد بمعنى أن التهديد لن يكون إلا بري المصدر وهذا ما يفسر تمركز وحدات الجيش الجزائري الأكثر تطورا على الحدود مع المغرب، وبالتالي أعطت الأولوية في تطوير وتحديث القوات البرية وسلاح الجو على حساب البرامج المخصصة للقوات البحرية. لكن الأمر لا يقتصر فقط على الجزائر فحسب دون سواها ذلك أن هذه الظاهرة تطبع التوجهات الدفاعية للدول العربية عموما، كما هو شأن المغرب حيث كان لقضية الحدود مع الجزائر وخاصة نزاع الصحراء الغربية الأثر العميق في توجيه خياراته الدفاعية بالعناية بالقوات البرية على حساب القوات الجوية والبرية.¹⁰¹

• المرحلة الثانية: التهديد النابع من الداخل (التطرف والإرهاب ونظرية المؤامرة الخارجية).

فترة نهاية الثمانينات، شهدت تطورا ملحوظا في العلاقات الجزائرية المغربية بعد سعي قادة البلدين إلى ضرورة فتح صفحة جديدة بينهما مبنية على الحوار والتفاهم وأيضا على التكامل في إطار الاتحاد المغربي. في هذه الفترة بدا أنه انخفاض حدة التهديد المغربي خاصة بعد توقيع اتفاق تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش سنة 1989م وذلك رغم بقاء بعض القضايا عالقة بين البلدين خاصة قضية الصحراء الغربية، هذا "الوفاق" الجزائري-المغربي تزامن مع بروز وتصلب عود ما يسمى "بالإسلام السياسي" والأصولية والتطرف الإسلامي في العالم الإسلامي عموما وفي مصر والجزائر خصوصا، فظهرت بعض التيارات ذات توجهات دينية أصولية متطرفة في الجزائر انتظمت في أحزاب سياسية أهمها "الجمبهة الإسلامية للإنقاذ" مستغلة أحداث أكتوبر 1988م والتي أسفرت على إصلاحات سياسية هامة بحيث تبنت البلاد التعددية السياسية والحزبية وانطلقت العملية الديمقراطية.¹⁰²

لكن توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في الانتخابات البلدية والولائية أدخل الجزائر في دوامة عنف سياسية وأمنية خطيرة بعد حل "الشاذلي بن جديد" البرلمان واستقال تحت ضغط من المؤسسة العسكرية وتم تقديم هذه الاستقالة على مجلس الدستوري الذي أعلن الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية ليزداد تعقيد الأزمة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإصدار مراسيم بحل جميع المجالس البلدية.¹⁰³

لنتعقد الأمور فيما بعد عقب بروز تنظيمات إرهابية جد متطرفة غريبة عن المجتمع الجزائري، صار المدنيون مستهدفين لديها إلى جانب عناصر النظام ولم يعد المشهد الأمني والسياسي واضحا في الجزائر حيث ظهرت في تلك الفترة تساؤلات على شاكلة من يقتل من؟ بحيث أن البعض كان يوجه أصعب الاتهام تجاه النظام والمؤسسة العسكرية تحديدا.

¹⁰⁰ - بهجت قرني وآخرون، السياسات الخارجية للدول العربية، تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص219.

¹⁰¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 42.

¹⁰² - قط سمير، مرجع سابق، ص 20.

¹⁰³ - مبروك كاهي، "إدارة الأزمة: دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر" حالة شغور مؤسسات الدولة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مارس 2013، ص 01.

فأول تنظيم مسلح باسم الإسلام في الجزائر كان "الحركة الإسلامية المسلحة" التي تأسست من بقايا تنظيم "مصطفى بوعلي" الذي أعلن حركته المسلحة عام 1982م، إلا أنه مع بداية التسعينات ومع انفجار الأزمة السياسية كانت الجزائر مسرحا لعدة تنظيمات مسلحة إسلامية تبادلت الأدوار فيما بينها في فترات مختلفة ضد مصالح الأمن والجيش أو حتى ضد المدنيين أدرجوا ضمن قائمة الأهداف المفضلة لديهم.¹⁰⁴

وعن راهن التنظيمات الإسلامية المسلحة تقدر السلطات العسكرية أنه بقي حوالي 700 إسلامي مسلح فقط ناشط في الجبال وأدغال الجزائر، فحسب الجنرال "معيزة" الجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة "أوكالي رشيد" الملقب "بأبي تراب" مشكل من 60 عضوا فقط منتشرين في مناطق عديدة: البلدية، عين الدفلى، الشلف، المدية، معسكر، سيدي بلعباس سكيكدة... ويتحركون بمجموعات صغيرة مكونة من أربعة إلى ستة عناصر.¹⁰⁵

الإرهاب الداخلي في الجزائر كان له الأثر على العقيدة العسكرية الجزائرية فقامت الأمن لم تكن مستعدة لحرب العصابات التي شنتها ضدها التنظيمات الإرهابية، فكان الجيش الجزائري مشكل من وحدات ثقيلة التجهيز من أجل الدفاع عن البلاد ضد تهديد دولتي عسكري خارجي بري تحديدا (التهديد المغربي)، فانتظرت الجزائر حتى 1993 لتشكل القوات قوة خاصة بحرب العصابات ومكافحة الإرهاب تحت قيادة "العماري" هذه القوة مكونة من عناصر من مختلف وحدات الأمن كان عدد أفرادها 20000 عنصر في 1993، ووصلت إلى 60000 عنصر في سنة 1996، بالإضافة إلى أن صفقات التسليح الجزائرية في هذه الفترة كانت متأثرة بطبيعة الحرب على الإرهاب فقد عملت على استيراد أسلحة جديدة لهذا الغرض مثل أجهزة الرؤية الليلية، مروحيات.¹⁰⁶

الأزمة التي عرفت الجزائر برهنت أن أمن الجزائر أصبح واسعا وشاملا وأن التهديد لم يعد يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب بل تتعداها كذلك إلى المخاطر الأمنية الجديدة لاسيما الإرهاب، وأن العدو ليس خارجيا فقط بل كذلك بنويا داخليا ناتج عن فشل الدولة على مستوى التنمية والعجز الديمقراطي الذي ينتج مثل هذه الظواهر المرضية المدمرة.

• المرحلة الثالثة: ما بعد سبتمبر 2001 الشركات الاستراتيجية والمبادرات الأمنية

بداية العقد الأول من القرن الجديد، عرفت تحولات داخلية في الجزائر ودولية كذلك سيما في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، التي ضربت أمريكا القوة العظمى فكان لزاما أن يتجند العالم من وراءها لمكافحة الإرهاب الدولي كما عرفت الجزائر أيضا تحولات داخلية ذات دلالة أهمها الانتخابات الرئاسية الجديدة لسنة 1999، والتي اتسمت بالنزاهة بشكل كبير والتي أسفرت على انتصار ساحق لعبد العزيز بوتفليقة الذي أعلن منذ وصوله سدة الحكم، أنه يسعى لتحسين الوضع الأمني وإطفاء نار الفتنة في الجزائر وكذلك تحسين صورتها في الخارج.

¹⁰⁴ - محمد مقدم، القاعدة في بلاد الإسلام، الجزائر: دار القصة للنشر، 2002، ص ص 135-136.

¹⁰⁵ - Luis Martinez, "La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre", Centre d'études et de recherches internationales (SERI), sciences po, Paris, p 11

¹⁰⁶ - Luis Martinez, Ibid, 10.

تبنت الجزائر منذ الاستقلال مقارنة استراتيجية مستقلة فهي لم تنضوي تحت أي مظلة لقوة كبرى وحتى في عز الحرب الباردة ورغم تقاربها الإيديولوجي والاستراتيجي مع الاتحاد السوفييتي، إلا أنها ظلت تتمسك باستقلاليتها في خياراتها الحيوية لكن في زمن العولمة والحرب العالمية على الإرهاب بات من الصعب على أي دولة مهما بلغت قوتها، المضي قدما في شؤونها بعيدا عن أي تحالفات أو شراكات مع القوى الكبرى.¹⁰⁷

ولتعزيز أمنها الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي، عملت الجزائر على الانخراط في شبكة من الشراكات الاستراتيجية والأمنية والحوارات مع الحلف الأطلسي وأمريكا. فقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 2007 أنه حتمي على الجزائر الانخراط في كل المساعي والجهود الدولية خدمة لمصالحها الأمنية وسياساتها الدفاعية.¹⁰⁸

ويمكن أن تستفيد الجزائر من تقاربها مع الحلف الأطلسي في مجال الدفاع فقد قاد هذا القرار إلى رفع الحضر الغربي الأمريكي والأوروبي على بيع السلاح للجزائر، وفي هذا السياق أكد العميد "شريف زراد" رئيس لجنة متابعة الحوار مع المتوسطي: "أن الجزائر شاركت بشكل نشيط في المجال العسكري في مختلف البرامج السنوية للتعاون مع الناتو وحجم مشاركتنا يشهد على الفائدة التي يكتسبها الجيش الوطني الشعبي في مختلف النشاطات المقترحة، والتي تسمح بالاستفادة منها على أساس المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية فاختيار النشاطات أملت الحاجة في ميدان التكوين التي عبرت عنها مختلف تشكيلات الجيش الوطني الشعبي. باعتبار المشاركة في هذه النشاطات تشكل فرصة مواتية لتطوير الكفاءات وتنميين الأفراد في إطار سياسة التكوين المنتهجة من طرف وزارة الدفاع الوطني".¹⁰⁹ ففي تحليل الخطابات السياسية والعسكرية الجزائرية تؤكد أن الحوار مع الأطلسي ناتج عن خيار استراتيجي.

الأمن الجزائري عرف توسعا منذ الاستقلال فقد دخلت إلى دائرة تهديد الأمن الجزائري مخاطر جديدة بخصوص الإرهاب سواء الداخلي أو الإقليمي في المغرب العربي والساحل الإفريقي، دون أن نهمل استمرار تهديد الجبهة الغربية ما دامت الكثير من القضايا العالقة بين الجزائر والمغرب لم تحل بعد خاصة قضية الصحراء الغربية.

ولهذا يتعين على صناع القرار الجزائريين إدراك كل هذه التحديات المركبة التقليدية منها والجديدة والتعامل معها بعقلانية، فمن الضروري فتح صفحة جديدة مع المغرب يفضي إلى التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي. أما التهديدات الجديدة، فالإرهاب الداخلي في الجزائر وبفضل المصالحة الوطنية تراجع بنسبة كبيرة لكن لا بد من المزيد من الإصلاحات التنموية والسياسية لمعالجة الظاهرة من جذورها. الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي يمكن احتواءه عبر ترتيبات أمنية إقليمية وتنسيق بين دول هذا المجال الجيوسياسي وتكريس الأطر الموجودة حاليا مثل مجلس السلم والأمن الإفريقي والاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.

¹⁰⁷ - قط سمير، مرجع سابق الذكر، ص 24.

¹⁰⁸ - فريد بوراس، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني، مجلة المدرسة العليا الحربية، ع 2، 2009، ص 71.

¹⁰⁹ - شريف زراد، مجلة الجيش، 2009.

ترتكز العقيدة الأمنية عموماً على عوامل عدة كالتاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا، كما كان ذا تأثير واضح على العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال وبالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر فإنها تستمد توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية دون إهمال العوامل السابق ذكرها.

تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء. ورغم التحولات التي عرفت الجزائر في ظل تنامي العولمة إلا أن هاجس التاريخ يبقى حاضراً أمام عقيدتها الأمنية وخير دليل على ذلك رفض الجزائر المستمر في إقامة علاقات أو حتى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.¹¹⁰

المطلب الثاني: المرتكزات الجغرافية

تعتبر الجغرافيا ذات دور هاماً محدد للأمن، فالجزائر وموقعها الجغرافي والاستراتيجي متعدد الأبعاد (المغربي، المتوسطي والإفريقي)، جعلت من الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فإن صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ في عين الاعتبار هذا الانكشاف الأمني وهذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دوراً محورياً في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.

تعتبر الموارد الطبيعية نتاج المنظومة البيئية الطبيعية، وهي موجودة بأنواعها المتجددة وغير المتجددة والدائمة، في كل مكان في جميع الدول المتقدمة والنامية، وإن اختلفت أنواعها ونسب وجودها وكمياتها وخصائصها من بلد إلى آخر.

تعتبر الجزائر بلد واسع المساحة و متنوع جيولوجيا، حيث تزخر الجزائر بالمعادن والثروات ما يعطيها كمونات اقتصادية ذات أهمية بالغة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد والتي تقدر بنحو 55 مليار دولار سنوياً، وتحتل الموارد الطاقوية من بترول وغاز مركزاً متميزاً في الاقتصاد الجزائري عام ونموه المطرد بشكل خاص باستغلال هذه الموارد الحيوية وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي، حيث جرى تطوير هذا المجال الحيوي في الجزائر بشكل فعال عبر شبكة من المصانع وشركات الضخمة والتي جرى السيطرة عليها فيما يخص الإنتاج والتسويق الدولية لكي تعبر عن سيادة الدولة على مواردها الاقتصادية والتي تعتبرها محددات هاماً يعبر عن سيادة الاقليم. وتحتل الموارد الطاقوية من بترول وغاز.

- النفط: والذي اكتشف سنة 1956 يتمركز في منطقتين رئيسيتين في الصحراء الأولى هي حوض حاسي مسعود باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، وقاسي الطويل، أما المنطقة الثانية فهي عين أمناس باحتياطي قدره 11.3 مليار برميل سنة 2004 إلى 12.3 مليار برميل سنة 2005.

¹¹⁰ -صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع5، دس ن، ص 288.

- الغاز الطبيعي: أما الغاز الطبيعي فتنتشر مناطق إنتاجه أو استخراجة في حاسي الرمل والذي يعتبر من أكبر الحقول الغازية في العالم، حيث يقدر الاحتياطي الصافي للجزائر من الغاز الطبيعي بحوالي 4580 مليار متر مكعب، بما يجعل الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا فيما يخص هذه الثروة الاستراتيجية، بإنتاج قدره نحو: 80 مليار متر مكعب سنويا¹¹¹.

- المعادن: فيما يخص المعادن فللجزائر تنوع كمي وكيفي فيما يخص المعادن، حيث يزخر باطنها بموارد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني ويتصدر الحديد قائمة المعادن الطبيعية من خلال أهميته ومكانته الاقتصادية واعتباره عصب الصناعات، حيث يتوفر الحديد في الجزائر بكميات معتبرة ويرتكز على وجه الخصوص عند الحدود التونسية وبالضبط في الونزة والتي يقدر انتاجه في هذه المنطقة بحوالي 80% من جملة إنتاج الحديد في الجزائر والتي تبلغ حوالي 3.4 مليون طن سنويا¹¹².

المطلب الثالث: المرتكزات الإيديولوجية

ظل البعد الإيديولوجي من بين المرتكزات الرئيسية في العقيدة الأمنية الجزائرية وذلك منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستقلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1966-1989، كما كان خيار الحزب الواحد مقتدية بذلك بتجارب عدة دول، راسمة بذلك مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 والمتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة¹¹³.

❖ أبعاد الأمن القومي الجزائري

إن العوامل الجغرافية والتاريخية هي التي تشكل عموما ملامح ببنية للأمن القومي لأي بلد، إن الجزائر بحكم موقعها المركزي في المنطقة المغاربية بين جناحيه الشرقي والغربي وموقعها وسط منطقتين بحرية من الشمال يمثلها البحر المتوسط وبرية تمثلها الصحراء الكبرى جنوبا، هذا الموقع هو نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشف على كل الجبهات خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية.

● **البعد المتوسطي:** إن تاريخ الجزائر هو عبارة عن سلسلة من الغزوات المتتالية التي تركت بصماتها في الذاكرة الجماعية للجزائريين وجعلت من المتوسط مرادف للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الأمن الجزائري، رغم أنه شهد سيطرة وسيادة القوة البحرية الجزائرية خلال الدائرة الأمنية الجزائرية البحرية الشمالية بسبب مطامع الدول الكبرى خاصة أثناء الحرب الباردة¹¹⁴.

● **البعد الاقتصادي:** إن مسألة تأمين المتوسط تمثل الأهمية القصوى بالنسبة لأمن الجزائر ليس فقط لأنه شكل على مر العصور جبهة تعرض استراتيجية، ولكن أيضا لأن

- عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2008، ص 42.

- نبيل بن حمزة، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2013-2014، ص 70.

¹¹³ - غراف عبد الرزاق، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية نموذجا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، ص 242.

¹¹⁴ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 39.

الأمن الجزائري عموما واقتصادها خصوصا مرهون باستقرار هذه المنطقة ببساطة لأن كل المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط الحقول الغازية الجزائرية بأوروبا وهذا ما يسمى بالأمن الطاقوي، لذلك فإن طرق الإمدادات من الجزائر باتجاه أوروبا الغربية ليست مهددة لكنها منكشفة لذلك فتأمين طرق تصدير الطاقة تساهم فيه الدول المستوردة للنفط والغاز ومستعدة حتى للجوء إلى القوة.¹¹⁵

● **العامل الديمغرافي:** على المستوى الديمغرافي يتمركز معظم سكان الجزائر في شمال البلاد وبالتحديد على الشريط الساحلي، مما يجعل أمن البلاد منكشفة على الجبهة الشمالية وأغلبية الرعايا الجزائريين مقيمون بأوروبا وبالتحديد في فرنسا ينتقلون بين الضفتين عن طريق البحر.

● **البعد البيئي والمائي:** هناك أبعاد أخرى أساسية بالنسبة للأمن الجزائري هي الأبعاد المائية والبيئية، فالبعد المائي يعد مسألة بالغة الحساسية في الجزائر التي تعاني عجزا مزمنًا في هذا المجال ومرشح للتفاقم في ظل النمو السكاني الهائل ونُدرة الموارد المائية فالمسألة المائية بالجزائر تعد أكثر إلحاحا منها في غيرها من الدول المغاربية بفعل عوامل النمو السكاني، حاجيات التنمية والتصحر وهذا العامل الأخير هو الذي قصدناه بالبعد البيئي¹¹⁶.

نستنتج أن الأمن القومي الجزائري متعدد الأبعاد ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط بل يتحول إلى مفهوم الأمن اللين لولا وجود ثلاثة بؤر توتر في المنطقة الحيوية بالنسبة لأمن الجزائر وهي نزاع الصحراء الغربية، المطالبات الترابية للمغرب، النهج الأوروبي-أطلسي في المتوسط المثير للقلق والقاضي بنزع تسليح أحادي الطرف.

¹¹⁵ مرجع سابق، ص 40.

¹¹⁶ - عبد الوهاب روايحة، السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسة مقارنة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص 61.

خلاصة الفصل

يعتبر الأمن من المفاهيم الرئيسة في العلاقات الدولية، حيث ركزت المقاربات التقليدية على القوة العسكرية للدولة والتي تحافظ على أمنها واستقرارها وبقائها، لأن الأمن هو ضد الخوف. فقد تطرقنا له من الناحية الإسلامية واللغوية واصطلاحيا عند المفكرين العرب والغربيين. لذا بصفة عامة يختصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

أما مفهوم الأمن من الناحية الحديثة فهو أوسع من ذلك لأنه يمس عدة المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والإيديولوجية فهو يحافظ على أمنها وهذا من خلال عدة مستويات، فالأمن الداخلي يحافظ على استقرار البيئة الداخلية أما الأمن الخارجي هو أوسع من المفهوم الداخلي لأنه يوفر حماية لكيان الدولة من التأثيرات الخارجية ومن التهديدات المختلفة، أما الأمن الدولي فيحافظ على الأمن الدول من خلال العدوان وهو أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول.

كما تطرقنا إلى محددات الأمن الوطني الجزائري سواء الداخلية التي تتمثل في الموقع الجغرافي الذي يلعب دور مهم في صياغة سياساتها الوطنية مما يمنحها مكانة إقليمية في المنطقة، فبناء الأمن الوطني لا يعتمد فقط على المحددات الداخلية بل يتجاوزها إلى ما وراء حدودها لما يقتضيه ذلك من ضرورة وضع الدولة في إطار امتداداتها الجيوسياسية والجيواقتصادية وكذلك الجيوستراتيجية.

بعد استقلال الجزائر تبنت عدة مبادئ في سياستها الداخلية أو في تعاملاتها اتجاه الدول الجوار وهذا ما يظهر في صياغتها لسياستها الأمنية التي تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقها وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه السياسات عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها.

تمهيد

تعتبر الجزائر من الدول المستقلة حديثا، هذا ما أثر على إعادة بناء المؤسسات الموروثة من عهد الاستعمار المدمرة سواء في الجانب الاقتصادي، السياسي وحتى في الجانب الاجتماعي، مما صعب الأمر خاصة وأن اقتصادها ضعيف ولا تملك المؤهلات الكافية لتتكلف بكافة الجوانب، مما انعكس سلبا على الأمن الداخلي للجزائر على جميع الأصعدة (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية).

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي هام يطل على العديد من الجبهات (المتوسطية، العربية، الإفريقية)، هذا ما يجعلها تكسب أهمية جيوسياسية وجيو-اقتصادية في المنطقة تتفاعل ضمنها فتأثر وتتأثر بما يدور في فلك هذه الدوائر، فرغم هذا تتأثر الجزائر بشكل كبير بما يحدث على حدودها الجغرافية وخاصة أن المنطقة العربية والإفريقية تعرفان العديد من الأزمات مما يجعل إقليمها معرض دائما للخطر هذا ما يؤدي إلى لا أمن سواء على المستوى الخارجي وحتى على المستوى الداخلي فجل هذه الأوضاع تنعكس سلبا على الأمن الجزائري وتؤثر في سلوك الدولة الجزائرية.

المبحث الأول: التهديدات الداخلية للأمن القومي الجزائري

عرفت الجزائر بعد الاستقلال حركة إعادة بناء واسعة وتجربة تنمية ناشئة، إلا أنها شهدت العديد من الأزمات في كل مرحلة من مراحل البناء، سواء ما تعلق منها بالتحديات السياسية أو التحديات الثقافية والاجتماعية أو التحديات الاقتصادية أو كل هذه المشكلات مجتمعة فانعكست سلبا على تفعيل التنمية السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: تهديدات الاستقرار السياسي

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

تعد الجزائر من بين أكثر الدول العربية التي شهدت تحولات عنيفة منذ نشوء الدولة الحديثة في العشرينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وقد كان لهذه التحولات والأحداث بقدر ارتباطها باعتبارات المصالح والسياسات والتحالفات الدولية والإقليمية من جهة أخرى وتضارب أو تلاقي أفكار وأهداف الأطراف والقوى السياسية الجزائرية المختلفة من جهة أخرى، أثارا شملت مجمل نواحي الحياة في الجزائر ومن بينها النواحي السياسية التي يمكن أن تعبر عنها بدلالة الفاعلية السياسية والاستقرار السياسي².

قبل التطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري، لابد من الاعتراف بأن الوضع الحالي يجد له امتدادا كبيرا في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حاليا لابد أن يمتد إلى الإحاطة بحقائق الماضي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين مر بهما النظام السياسي الجزائري، الأولى هي مرحلة الأحادية الحزبية التي اتجه فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب لطابع الوحدوي في تسيير الدولة والمجتمع ومرحلة ثانية اتسمت بالتعددية³.

فمنذ الاستقلال عام 1962، حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية إلا أن دورها ظل محدودا في الواقع مما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية الحزبية⁴.

فقد جاء في دستور 1963 في مادته 23 بأن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطليعة الواحد في الجزائر الأمر الذي أكدته ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه "... يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب الحرب التحرير وضمان مواصلة الثورة... فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن للجميع من التعبير على أنفسهم..."⁵. وتكريسا لنظام الحزب الواحد في النظام الجزائري فقد جاء في دستور 1976 في مادته 94 بأن "يقوم النظام السياسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" الذي تضمنه ميثاق 1976 وكذلك ميثاق 1986.

لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة

فاروق أبو سراج، "النظام السياسي الجزائري: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني الفرص والبدائل"، مجلة دراسات ،
² استراتيجية، العدد 02، الجزائر، جوان 2006، ص 07.

³ علي بوعنقة وعبد العالي ديلة، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، "المستقبل العربي"، العدد 225، بيروت، نوفمبر 1997، ص 60.
سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
1999، ص 41.

ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945، 2006، ص 86⁵.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها "أيت أحمد" الذي عارض النظام الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية⁶.

ورغم كل ذلك أوجد النظام السياسي الجزائري آلية خاصة التي استعملها أثناء تداوله السلطة، والتي من بينها عدم قبول لأي منافسة أو تهديد يمكن أن يأتي من الداخل أو الخارج وفي كثير من الأحيان استطاع أن يتخلص من منافسيه بطريقة سلمية، وفي بعض الأحيان بطرق عنيفة وهذا ما جعله يتسم بالصفة العسكرية التي أعطت الدور الرائد للجيش وليس لأية قوة سياسية أخرى⁷.

ويمكن القول أن نظام الحكم في الجزائر قد مر بمرحلة أولى عملت من خلالها على بناء مؤسساتها، وذلك عبر مشروعاتها التنموي الذي أثر في تكون البنية الاجتماعية الجزائرية الحديثة بحيث سمح للبرجوازية الصغيرة أن تحتل مكانا قياديا ورياديا في جهاز الحكم، وهو ما أثر على تكوين تحالفات جديدة شاركت في العملية السياسية وأعطت الشرعية للنظام في إبعاد كل النفقات التي يمكن أن تسبب تهديدا للسلطة، وهكذا تكونت جماعة جديدة ذات توجه براغماتي مرتبطة بالجيش وتعمل من أجل تحقيق مصلحة الطبقة التي تؤيد مصالحه وتوجهاته، وهو ما المشاركة في العملية السياسية من قبل الفئات الاجتماعية الأخرى جد محدودة وذلك بسبب غياب المؤسسات السياسية المؤطرة للجميع من جهة وعزوفها عن المشاركة من جهة أخرى⁸.

ونظرا للسلط السياسي الذي فرضه الحزب الواحد نشأت أزمة سياسية شديدة أسفرت عن أحداث أكتوبر 1988، فقد كانت هذه الأحداث عبارة عن بداية مسلسل تطور الأزمة الجزائرية بسبب الأوضاع العامة لحياة المواطن، وخاصة منها الاقتصادية المتسمة بالانكماش ونقص التمويل، والاجتماعية كتزايد البطالة والمعاملات البيروقراطية السلبية وتنامي ظاهرة الرشوة والاختلاسات وتلاشي القيم، ولا شك أن سوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري هو المسؤول عن هذه الأزمة مما أظهر الدولة عاجزة عن الإمساك بزمام الحكم⁹.

مما لا شك فيه أن أحداث 5 أكتوبر 1988 قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية إذ اعتبرنا خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 بداية الانتقادات الحادة للحزب والحكومة، بسبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري¹⁰، وبدأت الإصلاحات الدستورية بالتعديل الجزئي لدستور 1976 في 03 نوفمبر 1988 وتمثلت هذه التعديلات في ما يلي:

- خلق منصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة وجعله لا يتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي تقع فيها الحكومة.

⁶ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1990، ص 48.

⁷ سليمان الرباشي وآخرون، مرجع سابق، ص 209.

⁸ الطاهر خاوة، المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة الجزائر والمغرب، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر، 2010، ص 44.

⁹ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 78.

¹⁰ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 142.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

- تعديل المادة الخامسة من الدستور 1976 إلغاء الفقرتين الثانية والتاسعة من المادة 111 من دستور 1976.
- منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن وصاية وسيطرة الحزب.¹¹

وتكملة هذه التعديلات، جاء دستور 23 فيفري 1989 ليكرس الانفتاح على التعددية الحزبية وإرساء دعائم النظام الديمقراطي الذي يتجلى في فصل السلطات والتداول على الحكم، إلا أن هذا التغيير السياسي يمثل جانبا من تطلعات الشعب في المسار التطوري العام للمجتمع، ولكن الجانب الرئيسي الذي كان موضوع التنديد بالنظام هي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والناجمة عن عجز النظام في تسيير شؤون البلاد.

ويقضي دستور 1989 بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع السري العام المباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ورئيس الجمهورية يرأس القوات المسلحة وهو المسؤول عن الدفاع الوطني، أن يكون من أصل جزائري ويكون مسلما بالإضافة إلى وجوب تخطيه سن الأربعين.

لقد فتح دستور 1989 في مادته 40 عهدا جديدا لنظام الحكم في البلاد عندما نصت ذات المادة على حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي، والتي تم تنظيمها عن طريق القانون الصادر في 05 جويلية 1989.

أما فيما يخص مسألة التداول على السلطة، نلاحظ تطورا إيجابيا بالنسبة للجزائر حيث أنه في الثلاثين سنة التي أعقبت الاستقلال، تداول ثلاث رؤساء جزائريين على الحكم، فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك أي من 1992-1999 تعاقب أربعة رؤساء على الحكم، لكن من وجهة نظر أخرى يرى البعض أن هذا التداول أفرغ من محتواه الحقيقي، حيث أن أمر هذا التداول محتكر من طرف الفئة الحاكمة لم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة سنة 1991 ولكن في هذه السنة تمت انتخابات تشريعية فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتم توقيف المسار الانتخابي على إثرها¹².

أما بشأن العلاقات بين السلطات الثلاث، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث نلاحظ هيمنة الأولى على الثانية من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس، والمخولة له الحق في التشريع بأوامر في ظل شعور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي انعقاده العاديتين أو في حالة الاستثناء هذا في دستور 28 نوفمبر 1996، بينما في دستور 23 فيفري 1989 لم يكن يثبت له هذه الرخصة إلا في حالة الاستثناء فقط¹³، ولكن وبسبب القصور الذي أخذ بفكرة الجمود النسبي بمعنى أنه يسمح بالتعديل لكن بموجب إجراءات أكثر تعقيدا من تلك المتبعة في وضع النصوص التشريعية تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

¹¹ - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 143.

¹² - عمر فرحاتي، النظم السياسية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير "مجلة العلوم الإنسانية"، العدد 02، جوان 2002، ص 78.
- علي الدين هلال و نفين سعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص131.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

مرحلة المبادرة: بالرجوع إلى باب الرابع من كلا الدستورين 1989 و1996 نجدهما قد حددا الجهة المكلفة باقتراح التعديل الدستوري:

✓ بالنسبة لدستور 1989 قصر حق المبادرة على رئيس الجمهورية وحده، الأمر الذي يعني رجحان كفة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وهذا ما نصت عليه المادة 163 منه.

✓ أما دستور 1996 فقد تميز بديمقراطية أكثر إذ جعل السلطة التشريعية مخولة للاقتراح تعديل دستوري إن توفر نصاب $\frac{3}{4}$ أعضاء الغرفتين معا، لكن هذه المبادرة لا بد أن تمر على رئيس الجمهورية الذي له كامل السلطة التقديرية لقبوله أو رفضه.

✓ إن دستور 1989 لم يحتوي على نص يبين الهيئة المكلفة برئاسة الدولة حينما يقترن شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الإسقالة مع شغور المجلس الشعبي الوطني بسبب الحل، ليعلن بذلك حالة الفراغ الدستوري، وحتى لا تظل البلاد دون مؤسسات قام المجلس الأعلى للأمن بإنشاء هيئة أسند إليها مهمة رئاسة الدولة هو المجلس الأعلى للدولة، ليليهما فيما بعد إعداد أراضية الوفاق الوطني، إلا أن الأوضاع لم تبق على تلك الحال إذ سرعان ما تم الرجوع إلى المسار الانتخابي من جديد، وكان أهم موعد انتخابي هو الاستفتاء الشعبي يوم 28 نوفمبر 1996 من أجل التعديل الدستوري الذي تضمن تنظيمًا جديدًا للسلطات.

لقد تحتم إجراء تعديلات عليه في سنة 1996 لتؤكد هيمنة المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وتتجلى مظاهر تقوية المؤسسة التنفيذية من خلال:

✓ توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية لتمتد إلى مجال عمل السلطة التشريعية والقضائية والدبلوماسية والعسكرية.

✓ إضعاف البرلمان بجعله في مجلسين وإخضاع كل القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني لمراقبة وموافقة مجلس الأمة.

✓ تقييد البرلمان بقيود تجعله حبيس المؤسسة التنفيذية بحيث تمنح حق التشريع لرئيس الجمهورية بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان أو في حالة الاستعجال وفقا للمادة 120 من دستور 1996.

❖ أزمة الشرعية

شكلت أزمة الشرعية الأزمة الأكثر خطورة منذ الإستقلال¹⁴، وضمن هذا الإطار يقول الكاتبان " جون لوكا وكلود فاتان " أن كافة الأزمات الجزائرية تتمحور حول قضية الشرعية¹⁵، التي تمثل مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، ومصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة والاقتصاد، وحتى في بناء مشروع المجتمع الذي حاولت النخبة أن تنجزه، ومع استمرار

¹⁴-Mahmoud Manshipouri, **Democratization, liberalization and Human Right in the third world**, London:

Reinen publishers INC, 1995, p 578.

-صالح بلحاج، المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكا وجون كلود فاتان، مذكرة ماجستير، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 1988، ص 22-20¹⁵.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

أزمة الشرعية أخفقت الإصلاحات وتفاقت مشكلات عدم الاستقرار، واتسعت الفوارق والفجوات في المجتمع أي أن مأزق الدولة التسلطية أدى إلى التخلف والتبعية، ومن ثمة يمكن قراءة الآثار السلبية المترتبة على أزمة الحكم وارتباطاتها المباشرة بمختلف الأوضاع الاستثنائية التي عرفت الجزائر، وإخفاق جل محاولاتها في الإصلاح والتنمية السياسية¹⁶.

وحتى أن نهج التعددية والإصلاحات السياسية التي أقدم عليها النظام السياسي الجزائري، لم تسعفه في تغيير طبيعته القائمة على إحتكار مصادر القوة والسلطة، ولهذا تفقد التعددية مضمونها السليم المتمثل في تقوية الترابط والتفاعل بين النظام السياسي والشعب، الأمر الذي ينعكس على طبيعة النظام السياسي وقدرته على ضبط التغيرات الحاصلة في الواقع السياسي الجزائري، وهو الحال سيجعل من النظام مستخدما للقوة والعنف والإقصاء ضد المعارضة الوطنية، ما يعني مناهضة أي اتجاه يحاول النيل من شرعية النظام القائم أو التغيير في طبيعته التي يدعمها الجيش و يحافظ عليها¹⁷.

ومن أهم أسباب ظهور أزمة الشرعية كذلك ما يرتبط بإخفاق الدولة في مجالات تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تعثرها في أن تكون (وعاء لسياسة وطنية أو تعكس المصالح الوطنية العامة، فهناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنة مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية، ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون)¹⁸.

❖ أزمة المشاركة السياسية

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، وتشكل عائقا أمام عملية التنمية السياسية ومن مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، الناتج عن إيمان الناخبين بعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيراً عن إرادتهم. تمثلت هذه الأزمة في عجز المؤسسات والهيكل السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني، وبالتالي فالسلطة لم تحترم في علاقتها مع المجتمع مبدأ المشاركة السياسية كأساس لأية علاقة صحية ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة Mobilization منه إلى المشاركة قائمة على مبدأ "انضمام- مشاركة"، أي مشاركة يسبقها انضمام لخيارات سياسية تقرر بعيداً عن أي مساهمة في ظل غياب لأدنى مشاركة فعلية متنوعة بمعارضة¹⁹.

¹⁶-محمد حليم لام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأساليب والآثار والإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 24.
-خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 148

¹⁷-حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 101.
¹⁸-Jocelyne Cesari, « L'Etat Algérien Protagoniste de la crise », In Peuple Méditerranéens, L'Algérie en Contre champs, N° 70-71, 1995, p 189.

لذا تبرز أزمة المشاركة السياسية لا تختلف عن تلك التي سادت في عهد الحزب الواحد، الذي تميز بالاحتكار السياسي وسيطرة ذهنية التسيير المركزي للشؤون السياسية الوطنية والمحلية، ما أدى إلى غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة كذا فقدان حق التصويت على مضمونه كصورة للمشاركة المباشرة، حيث كان التصويت في الانتخابات مجرد إجراء شكلي لتحديد الفائز في تلك العمليات الانتخابية، فهو أداة لتركية المرشح ولا أكثر، ما أفقد المواطن فرصة التعبير وممارسة الرقابة الشعبية خاصة فيما يتعلق بمجال إصدار القرارات السياسية، حيث أن هذه القرارات كثيرا ما ارتبطت أساسا بمصالح الشخصيات السياسية وأصحاب النفوذ وجماعات المصالح على حساب خدمة المصلحة العامة وأدى تغييب دور الأفراد والمؤسسات الدستورية إلى الأحادية في صياغة واتخاذ القرار²⁰.

هذه التجربة السلبية تركت بصماتها على الممارسة السياسية في عهد الانفتاح الديمقراطي، إذ بقيت المشاركة عديمة الفعالية حتى مع تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية²¹، حيث نجد انحصار المشاركة السياسية التي أصبحت موسمية وظرفية ترتبط فقط بالمواعيد الانتخابية، واتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام شعبي بما يجري في المجتمع السياسي، بل واستفحل الأمر إلى درجة بروز ظاهرة المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرى تنظيمها في 30 ماي 2002 مثلا 46.09% أي أن أكثر من نصف المنتخبين المسجلين امتنعوا عن التصويت، كما لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 35.65%، فمن مجموع 18 مليون و760 ألف ناخب لم يصوت سوى 06 مليون و68 ألف، وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 05 مليون و726 ألف أي حوالي 12 مليون قاطعوا الانتخابات، هذا ما يبين أن فئة عريضة من المواطنين لم تقتنع لا بالانتخابات ولا بالمرشحين، وبالتالي فقدت عملية الانتخابات دورها في التعبير والمحاسبة²².

❖ غياب مؤسسات المجتمع المدني

لم يعد بالإمكان أن نتحدث عن جدوى إحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي أو تنموي، دون العودة إلى تكوينات مؤسسات المجتمع المدني، حيث يوجد ارتباط وثيق بين نمو وتطور المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية، واعتماد كل منهما على الآخر كسبب ونتيجة.

لكن ما يلاحظ على النشاط الجمعي في الجزائر أنه يعاني من معوقات عديدة تحد من فاعليته كأداة ووسيلة مطلوبة لتحقيق التغييرات اللازمة في البيئة (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، نتيجة السياسة المنتهجة من طرف السلطة في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني، والتي تتسم بالارتجالية و المناسباتية فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم من خلالها على إشراك كل المؤسسات بما في ذلك الجمعيات في تسيير الشؤون المحلية وبطريقة منهجية، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة

²⁰-ركاش جهيدة، قسايسية إلياس، التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.

²¹-محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص 139.

²²-ركاش جهيدة، قسايسية إلياس، مرجع سابق.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

الإيديولوجية السائدة، وكذا الثقافة السياسية المنتشرة وكلها جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الملامح العامة للحياة السياسية ونزعات الأشخاص الفاعلة بتحركاته الفعلية تساهم في عملية لجم المجتمع المدني وتعطيله²³.

وبشكل عام فإن تنظيمات المجتمع المدني تعاني العديد من المشاكل والعثرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري في حد ذاتها تتنكر لدور المجتمع مدني وتدفع بالسلطة دوماً إلى التشكيك في بعض أنشطته، ويظهر ذلك من خلال وضع تنظيم مشدد له لإمكان لجمه والسيطرة عليه وإبعاده من أن يكون مصدر تهديد لنظام الحكم.
- عدم تفاعلها مع محيطها الداخلي ومثيلاتها في العالم، بالإضافة إلى تقاعس مؤسسات المجتمع المدني عن التنسيق فيما بينها، والسعي لتقوية المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن استقلال العمل الأهلي، في مواجهة تسلط الدولة واحتكار النخبة الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ولصناعة القرارات والقوانين.
- ضعف التنظيم وغياب الاحترافية لدى النشطين في تنظيمات المجتمع المدني، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المشكلات والاضطلاح بالمهام الموكلة إليها²⁴.
- إن الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني تعد من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة، وبالتالي فإن قلة الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعد من أهم أسباب ضعفها.
- عدم توفر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتمشى وحاجيات المجتمع والدولة، وليس التسلط واستغلال النفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيقة.
- وعليه كان هناك غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة رغم وجودها الشكلي، فاقترنت مشاركة هؤلاء فقط على ممارسة حقهم في عضوية تلك التنظيمات دون المشاركة الفعلية في صنع القرار وتوجيهه، وبالتالي يتبين ضعف دور المجتمع المدني (بنوياً ووظيفياً) في التنمية السياسية بالجزائر، بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني وتدخلها المستمر في شؤونها، من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والإدارية والمالية عليها مما يحد من فعاليتها واستقلاليتها، كما أن منظمات المجتمع المدني لم تتصف بالمرونة اللازمة لتنتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية والتغيير السياسي، بل على العكس من ذلك يتميز بـ " الجمود المؤسسي"، أي انحلال الأطر التنظيمية القائمة وقلة تمايزها وتنوعها، وبالتالي فهي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته ولم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير-كما يجب- عن المصالح والأغراض المنوطة وصياغة سياسات تتفق مع هذه الأغراض²⁵.

- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، مؤكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 161.

- بين يمين شايب الذراع، وضعية المؤسسات الديمقراطية والمقامة وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، في مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية، أعمال الملتقى الوطني الثالث، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012، ص 190.

²⁵- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 161.

❖ غياب الاستقرار السياسي

إن المتتبع للمشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، يلاحظ أن النظام السياسي الجزائري تميز في العديد من المرات بعدم الاستقرار، سواء في الأبنية الحكومية أو في العلاقات السياسية والاجتماعية هذا ما يؤثر سلبا على مسار التنمية السياسية وتجسيد حكم الراشد فيها.

ويظهر الاستقرار السياسي في عدة مستويات، كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة وفي التغييرات السريعة في شغل المناصب والأدوار السياسية، وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية، وعدم استقرار السلوك السياسي حيث انتشر العنف بشتى أنواعه وأشكاله²⁶.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن الاقتصادي

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة التي تعانيها التنمية السياسية بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي، باعتباره بعدا أساسيا لها، حيث تعتبر المعضلة الاقتصادية عامل سلبى وغير مشجع لإيجاد تنمية سياسية فعالة في الجزائر، فتغيير مسار أسس التنمية منذ حوادث 05 أكتوبر 1988 إلى اليوم، من الأحادية والاقتصاد المخطط وما يتضمنه من قواعد وإجراءات، إلى التعددية الحزبية واقتصاد السوق وما يجب أن يصاحبهما من تغييرات في القيم والأساليب والسلوك، كل هذا التغيير والتحول يتمحور حول الاستراتيجية الجديدة للتنمية وإعادة تأسيس لدور الدولة، وهذا جاء نتيجة لأوضاع سلبية أدت إلى حدوث أزمات ومشكلات لم تستطع السياسة التنموية المعتمدة والموجهة من الاستجابة لجملة المطالب المطروحة.

كما يلاحظ في بنية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة هو هيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الإستراتيجي، حيث تمثل المحروقات ما يعادل 96 % من إجمالي الصادرات، مما يشكل خطرا في حالة حدوث أي انخفاض في أسعار البترول وهو ما حدث بالفعل بعد الهبوط الكبير والحاد لأسعار النفط في الآونة الأخيرة (نهاية سنة 2014 إلى اليوم)، حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تقشفية في جل القطاعات خوفا من حدوث أزمة اقتصادية باعتبار أن الجزائر لم تستغل فرصة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط طيلة السنوات العشر الأخيرة ببناء مشاريع تنموية تقلص من اعتمادها الكلي على المداخل النفطية²⁷، فالإشكالية الأولى التي تواجهها التنمية في الجزائر هي التنسيق بين القطاعات الرئيسية، الصناعة، الفلاحة، وطرق توظيف التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي فإن غياب هذا التنسيق وتفضيل قطاع على آخر دون حساب لنتائج عدم التوازن هذا، جعل الجزائر وبعد سنوات من انطلاق نموذجها التنموي من أكثر الدول تبعية للخارج وخاصة في مجال المواد الغذائية.

إن مختلف السياسات والبرامج التنموية التي رسمتها السلطات العمومية وبالرغم مما حققته من إصلاحات هيكلية ومالية، إلا أن هذه الجهود لم ترقى إلى عمق الإصلاحات الحقيقية بأبعادها الاجتماعية والثقافية، خاصة ولم يتم بعد الإقلاع التنموي بالرغم من توافر أرضية مالية مربحة، فلا يزال الوضع على حاله حيث يرى الملاحظون أن مخطط الإنعاش

²⁶ - ركاش جهيدة، فسايسية إلياس، مرجع سابق.

²⁷ - عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 102.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

الاقتصادي لم يحقق النتائج المرجوة، ولم يفصل في الإجراءات المتعلقة بخصخصة هذه المؤسسات، وما زالت مؤسسات الاقتصاد تعاني من مشاكل لا حصر لها نتيجة غياب الإستراتيجية الكبرى التي من شأنها أن تولد النمو وتخلق القيمة المضافة، فكان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على النظام السياسي الجزائري.

وبالتالي يتضح لنا أن التنمية السياسية في الجزائر تعاني مشكلات نوعية كثيرة متداخلة ذات تأثيرات عديدة، وحلها يحتاج إلى جهود كبيرة وخطوات جريئة ومشاركة فعالة من جميع الفئات والأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتنفيذها وعن واضعي الأهداف ومحققها، مشاركة تبدأ بالتنسيق بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة بشكل عام، وبين أهداف القوى العاملة الشخصية وأهداف النظام بشكل خاص، بحيث يكون تحقيق أي هدف هو وسيلة أو خطوة هامة لتحقيق الهدف الآخر، وتحقيق أهداف كل منها يخدم عملية التنمية ويفعلها²⁸.

يتفق معظم الباحثين في الميدان الجيو-اقتصادي والجيو-استراتيجي على أن الدولة الجزائرية باتت حالياً وأكثر من أي وقت مضى في مواجهة جملة من التحديات المختلفة التي تصل إلى درجة التهديدات المشكلة لخطر ليس فقط على توازنها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية بل يصل هذا الخطر إلى درجة تهديد أمنها القومي في حد ذاته. وتأسيساً على ما سبق التقدم به نتساءل جدلاً ونقول فيما تتمثل هذه الأخطار؟ في الأفق المقبلة؟

يتفق الجميع على أن الاقتصاد الوطني الجزائري اقتصاد ريعي بشكل شبه مطلق والاقتصاديات الريعية تعني فيما تعنيه الاقتصاديات التي تعتمد في تحقيق غالبية إيراداتها السنوية على العائدات المالية والاستثمارية الناتجة عن استغلال ثروات وموارد طبيعية كالمحروقات والتي ليس للإنسان وجهه العضلي والفكري أي دور في خلقها وعلى هذا الأساس تشكل نسبة المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) في الإيرادات الجزائرية أغلبية مداخيل الجزائر. فبخصوص الميزانية نجد أن أكثر من 60 بالمائة من حجم هذه الأخيرة تأتي من أموال وعائدات الجبانة النفطية والغازية (الضرائب المحصلة من القيمة المالية لتصدير المحروقات)، إضافة إلى كون أن ما يناهز 98 بالمائة من صادرات الجزائر الخارجية عبارة عن محروقات ومواد أولية خامة وهي التبعية التي أخذت تتعاظم عبر السنين المختلفة لتصل إلى حوالي 98 بالمائة.

لذا فإن من الخطر في هذا الصدد يتمثل في أن استمرارية هذا الوضع لسنوات قادمة وفي ظل أزمة انهيار أسعار النفط التي تشهدها الأسواق الدولية في الوقت الراهن سيقود دون شك نحو أزمة اقتصادية وطنية ثم اجتماعية ثم سياسية فأمنية.

فإذا علمنا بأن الاحتياطات النفطية والغازية المؤكدة للجزائر لا تتجاوز حالياً 12 مليار برميل وبالنسبة للنفط 4500 مليار م³ بالنسبة للغاز الطبيعي وفي ظل البحث المتواصل عن أنجع الطرق المناسبة للاستغلال العقلاني لاحتياطات الجزائر المالية والتي جنتها في

-حميدة عدوم، التنمية السياسية في الجزائر 1989-2012، شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص 66.

السنوات التي عرفت ارتفاع أسعار المحروقات²⁹. وذلك لبلورة مشروع وطني اقتصادي متكامل يقوم على توازنات هادفة لبناء خطة إصلاحية للتنمية المستدامة فإن الجزائر وحسب رأي الخبراء الاقتصاديين قد تدخل في السنوات المقبلة في ظل تواصل ارتفاع الطلب الداخلي على النفط والغاز، وفي ظل تزايد عدد سكان الجزائر حيث سيصلون إلى حوالي 50 مليون في أفق 2025 مما يعني ضرورة زيادة معدلات الاستيراد لمواجهة طلبات هؤلاء السكان والتي ستصل إلى حدود 70 مليار أورو في أفق 2020 على الأكثر³⁰.

بينما تتراجع إيرادات البلاد إلى أقل من 40 مليار أورو سنويا بسبب من جهة تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي والتي بدأت معالمها الأولى في الظهور منذ الآن والتراجع الذي ستعرفه صادرات البلاد من المحروقات مستقبلا من جهة أخرى قد تدخل في مرحلة من الضعف العام التي قد تصل إلى انفجار أزمة اقتصادية كبرى شبيهة بأزمة 1988م التي قادت الجزائر في تلك الفترة إلى وضعية الاستدانة الخارجية ومن ثمة إعادة الهيكلة والوقوع تحت وصاية النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه القوى العظمى الغربية، ومن ثمة سيصبح من الصعب بما كان على الجزائر المحافظة على سياسات الدعم الاجتماعي والتي تم إرساؤها بفضل ضخ أموال المحروقات في النظام الاجتماعي على شكل زيادات في الأجور دعم للأسعار ومنح قروض وغير ذلك فزاد البطالة وتوقف مشاريع النمو والسكن والبنية التحتية الممولة جميعها من البرامج الحكومية ذات المصادر الريعية وتزداد الحاجات الصحية، السكن والتعليم بسبب عدد السكان الذي سيعرف زيادة حتمية مقابل تراجع موازي في القدرات الاقتصادية الجزائرية فتتحول الأزمة من اقتصادية لاجتماعية ومن اجتماعية إلى سياسية فأمنية قد تستغلها أطراف خارجية معادية للجزائر لمحاولة ضرب الاستقرار والأمن.

وقد مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل:

1. **المرحلة الأولى (1962-1969):** عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على إعادة هيكلة اقتصادها الذي عرف نوعا من الاستقرار والاحتلال الاقتصادي والمالي فبادرت الدولة إلى الاهتمام بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الاستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 من أجل النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد والعمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف والتبعية ويضمن الاستقلال للبلاد وتوفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها³¹.
2. **المرحلة الثانية (مرحلة السبعينات):** بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) وكان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة وكان بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية. وهذا بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة ومواصلة تقويم المحروقات حيث تقرر خلال هذه الفترة (1970-1973) تخصيص أكثر من 15 مليار دج وأكثر من 60 مليار دج في الفترة ما بين

²⁹-كنوش عاشور، بلعزوز بن علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 156.

³⁰-اسماعيل بن قانة، الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية، مجلة الباحث، ع 08، 2010، ص 43.

³¹-هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، دس ن، ص 22.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

(1974-1977) كنفقات استثمارية لتنمية وتقويم المحروقات وعلى حساب باقي القطاعات الأخرى³².

3. المرحلة الثالثة (مرحلة الثمانينات): ابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق الخماسي (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) اللذين يؤكدان على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات ولا سيما العلاقة بين الإنتاج والهيكل القاعدية وكذا المحيط وتطوير الشغل، والتركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية والعقبات التي واجهتها الجزائر خلال الفترات السابقة³³.

4. المرحلة الرابعة (مرحلة التسعينات): إن الأزمة البترولية لسنة 1986 أكدت للمواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي وبدأت مساوئ هذا النظام تظهر فقامت السلطة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي³⁴.

المطلب الثالث: تهديدات الأمن الاجتماعي

لا زالت التهديدات الداخلية التي تواجه الأمن الوطني الثقافي والاجتماعي في الجزائر تترسخ في أعماق ما يسمى لأزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري، حيث أن العناصر الأساسية للهوية في الجزائر وهي اللغة والدين، وعند ارتباطهما بالمشروع المجتمعي تطرح معضلة حقيقية في البلاد.

هناك الكثير من المعوقات المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والقيم الثقافية التي تشكل حاجزا في تحقيق فاعلية التنمية السياسية، ناتجة عن اعتبارات بيئية واجتماعية وللتقاليد السائدة مما يعرض قرارات التنمية السياسية للابتعاد عن مسارها الصحيح، بالإضافة إلى ضعف وعي المواطنين وضعف الاتجاهات الثقافية للمجتمع، إلى جانب عدم الاعتراف بالمشكلات وإخفاء الأخطاء أمام الرأي العام وهذا خوفا من السمعة السيئة، ويعتبر هذا الفشل بالطبع عاملا سلبيا في وجه خطط واستراتيجيات التنمية السياسية³⁵.

ولعل أهم ما يميز هذا الجانب كذلك هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالإتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، ويبدو ذلك بوضوح أكبر من خلال تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية خدمة للتنمية الوطنية³⁶.

³²-قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 73.

³³-هني أحمد، مرجع سابق، ص 29.

³⁴-عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية-متوسطة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 97.

³⁵-رعد حسن الصرن، صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار الرضا للنشر، 2002، ص 40.

³⁶-عنصر العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت: مركز الوحدة العربية، 1999، ص 227.

وهذا ما يمكن التحقق منه من خلال استعراض بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية:

● أزمة الهوية

فقد كانت من أهم أسباب عدم الاستقرار في الجزائر حيث أن أسبابها تاريخية ميزها التنوع الثقافي، فإلى جانب الثقافة واللغة الأمازيغية الأصلية للجزائر والثقافة العربية الوافدة مع الفتح الإسلامي ترسخت الثقافة الفرنسية وأصبحت تستخدم في العديد من أوجه الحياة، هذا التنوع أصبح يشكل أزمة للهوية عندما استخدمه التيارات المتصارعة على الحكم لإقصاء بعضها³⁷.

كل ذلك أدى لزيادة التهميش الاجتماعي وعجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال وامتصاص التطورات الاجتماعية والتعبير عنها، والنتيجة بروز ظاهرة الاغتراب ونمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي سواء كانت سلفية دينية، أو اتخذت من الخصوصية الثقافية الأمازيغية ملجأ من هذا النظام السياسي وبين التطورات والتغيرات الاجتماعية من يلحق بالآخر ويحتويه³⁸.

إن أبرز ما يعبر عن هذه الأزمة في الجزائر هي مشكلة الهوية الأمازيغية والتي عبرت عن نفسها من خلال تيارات سياسية تطالب بحقوق البربر الثقافية والسياسية، أدت بها إلى الانخراط في أحداث عنف خاصة في منطقة القبائل من خلال حركة الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها سكان المنطقة مثل ما حدث في 2001 وكذلك المواجهات الطائفية التي شهدتها منطقة غرداية.

وتبقى المسألة اللغوية في الجزائر محصورة في ذلك الخلط بين اللغة الفرنسية والخلط بين التعريب واللغة الجزائرية، وأخيرا الخلط بين التعريب والأسلمة. وتبقى مشكلة اللغة مطروحة ما دام الخلط مستمرا وما دامت النخبة الحاكمة عاجزة عن بناء أمة تستند بشكل متوازن على موروثها التاريخي العربي والبربري³⁹.

● **مشكلة العدالة الاجتماعية:** تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية، وإصلاح هيكل الأجور والدخول يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الانتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وإصلاح النظام الضريبي يتمثل فلسفته في توزيع الأعباء الضريبية على كافة شرائح المجتمع دون تمييز، وثمة عنصر مهم للغاية في تحقيق توزيع عادل للموارد ألا هو الدعم السلعي لبعض المنتجات والخدمات وهو بالأساس موجه للفقراء باعتبار ذلك حقهم من موارد الدولة⁴⁰.

-عبد السميع بوساحية، التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن: 1989-2005 دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006، ص 3.

-عز الدين سكري، عملية التحول لتعدد الأحزاب، مجلة السياسة الدولية، ع9، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1989، ص 155.

-صالح زباني، آمال حبيج، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري التهديدات، السياسات والافاق، المجلة الجزائرية للاتصال، ع 21، قسم علوم الإعلام والاتصال وقسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 78.

⁴⁰-عبد الرحمن الحديدي، قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية، تأصيل نظري، المركز الديمقراطي العربي على الموقع:

- ضرورة غياب التمييز بين المواطنين: حيث ينبغي إزالة كل ما إليه من عوامل وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.
- إشكالية توفير فرص متساوية: حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في الفرص العمل إذا كانت البطالة شائعة ومواطن الشغل غائبة، وهو ما يترتب التزاما على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الكفيلة بتوفير فرص العمل.
- إشكالية التمكين: فلا معنى لوجود فرص إذا لم تقترن استراتيجيات التمكين لكافة عناصر المجتمع وبالذات المهشمة منها، فلا بد من تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة من أجل نيلها، فإغتنام الفرص قد يربط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، والمنافسة على الفرص سوف تقتصر إلى التكافؤ عندما تتسع الفجوات بين الطبقات، وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها⁴¹.
- ارتفاع نسبة البطالة بين مختلف الفئات الاجتماعية حيث شملت أكثر من مليون نصف المليون مواطن أغلبيتهم من الشباب هذه الظاهرة لم تقتصر فقط على الأشخاص الغير المؤهلين بل تعدت تدريجيا أصحاب الشهادات⁴².

المبحث الثاني: تهديدات الأمن الوطني في دوائره الجيوسياسية

إن أمن الجزائر، العربي والإقليم الساحلي الصحراوي مرتبطة مع بعضها البعض وتدل تحركات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها، لذا نجدها قد كشفت من اهتمامها بالدائرتين منذ التسعينات عندما أصبح الاهتمام الجزائري بالمنطقة المغاربية والإفريقية يستند إلى مجموعة من التهديدات الآتية منها.

مع التأكيد على أن الفصل بين الدوائر الجيوسياسية العربية، الإفريقية والمتوسطية للأمن القومي الجزائري ممكن نظريا فقط، أما في الواقع فهو شبه مستحيل وذلك للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والكشف المباشر الذي يربطه بالإقليم المغاربي، بالمتوسط شمالا وإفريقيا جنوبا، وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل دائم بين دوائر الأمن القومي الجزائري ولو بدرجات متفاوتة زاد من جسامته التحدي الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.

المطلب الأول: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة العربية

❖ الدائرة العربية

إن الدول العربية لها علاقات اجتماعية ودينية وتاريخية وسياسية وعسكرية واقتصادية مع الجزائر على مر الزمن، برغم البعد المكاني لبعض الدول وعدم تقاسمها لنفس الإقليم

⁴¹-عبد الرحمن الحديدي، مرجع سابق.

-عمر بيلوم، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2015، شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية ودولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014-2015، ص 34.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

المتوسطي كدولة اليمن والعراق ودول الخليج، هذا الأمر يجعل من الروابط المادية والمعنوية و رابط متينة جدا تضع الدائرة العربية تلقائيا في صلب اهتمام الدولة الجزائرية.

شهد العالم العربي عموما و المغرب العربي خصوصا مطلع 2010 موجة من التغيرات السياسية، حيث عرفت دول هذه المنطقة سقوط العديد من الأنظمة التي عمرت طويلا، غالبا ما وصفت بالديكتاتورية و الاستبداد في حق شعوبها، و بقدر ما كان سقوط تلك الأنظمة نعمة على شعوبها فقد كان نقمة على دول المنطقة، كما اعتبرت العديد من الدول أن ما يعرف الحراك العربي هو سبب انتشار الفوضى في المنطقة المغرب العربي و ظهور العديد من الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي، كالأزمة المالية التي تعتبر انعكاس مباشر للأزمة الليبية و ما تبعها من تدخل أجنبي لإسقاط نظام القذافي.

• الربيع العربي وفوضى إسقاط الأنظمة:

انطلقت شرارة الإحتجاجات الشعبية في تونس في ديسمبر 2012 و لم يكن من المتوقع أن تكون الإحتجاجات بداية النهاية للعديد من الأنظمة العربية الإستبدادية، فبعدها تكللت الإحتجاجات الشعبية في تونس بإسقاط نظام زين العابدين بن علي، دخلت البلاد في مرحلة فوضى سياسية بعدما ظهرت خلافات في ظل إستقطاب سياسيين بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على هامش تمديد فترة المجلس التأسيسي المنتخب لمدة عام آخر، بعدما تعذر وضع دستور جديد للبلاد خلال المدة المحددة، بحيث لم تسلم تونس من حوادث العنف ما عجل بالإطاحة بالحكومة القائمة وما ترتب عنه من خلافات حول تشكيل الحكومة الجديدة⁴³، كما شهدت أعمال عنف و إغتيالات كاغتيال شكري بلعيد و محمد البراهمي المعارضين السياسيين في 2013. هذه الفوضى أدخلت البلاد في مرحلة فارغ مؤسساتي سمح بصعود التيار السلفي و ظهور خلايا إرهابية أصبحت نشطة في ظل الفوضى المنتشرة.

كما شهدت مصر سنة 2011 موجة من الاحتجاجات و العنف بعدما يعرف بثورة 25 جانفي، فبعد إسقاط النظام المصري شهدت المرحلة الانتقالية تقلبات سياسية نتيجة سوء إدارة هذه المرحلة الحساسة فقد تم حل الغرفة الأولى للبرلمان بحكم قضائي، كما حدثت خلافات حول الدستور الجديد و تم عزل الرئيس مرسي بعد عام من انتخابه، كل هذه الفوضى السياسية و الفراغ المؤسساتي أدى إلى ظهور تيارات سلفية متشددة و ظهور العديد من الجماعات الإرهابية التي استغلت الفوضى السياسية في النظام المصري و الفوضى الشعبية في الشارع و ربطها لعلاقات مع باقي الجماعات الإرهابية في المغرب العربي و منطقة الساحل⁴⁴.

❖ الدائرة المغاربية

يقع المغرب العربي في شمال القارة الإفريقية طبيعيا، يطل المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا مع كل من مصر والسودان،

-أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، " حال الأمة 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داعمة"، المستقبل العربي، بيروت:

⁴³ مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 414، 2013، ص 15.

⁴⁴ - بون زكريا، أثر التهديدات، ص 89.

غربا مع دول الساحل الإفريقي. وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة تقدر ب 5.782.141 كلم²، ويتكون من خمس دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.

ترسخ اهتمام الجزائر بالدائرة المغاربية لأنها القومي بفعل الاعتماد المتبادل بينها وبين محيطها المغاربي وتأثرها بما يأتي منه من تهديدات، ويطغى التهديد المغربي كتهديد وجودي صلب وكامن على بقية التهديدات الآتية من الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري.

❖ النزاع الصحراوي - المغربي

يشكل الاحتلال المغربي للصحراء الغربية المشكل الأمني الأساسي ضمن الدائرة المغاربية للأمن الجزائري، وتعتبر الصحراء الغربية بؤرة التوتر الوحيدة في الإقليم المغاربي ولو بمستويات متفاوتة من العنف من فترة إلى أخرى كان أشدها بين سنتي 1976 و1978، ولحسن أن هذا التهديد على الجناح الغربي للجزائر لم يتحول إلى مواجهة مباشرة بينها وبين المغرب، كما لم يخرج عن النطاق الجغرافي الصحراوي، فلم ينتشر العنف إلا في المغرب بسبب عدم لجوء المقاومة الصحراوية إلى تنفيذ عمليات مسلحة داخل الإقليم المغربي عدا المتنازع عليه، ولا في الجزائر الموجودة في جواره المباشر⁴⁵.

نشأ النزاع في الصحراء الغربية منذ 1975 غداة الانسحاب الإسباني منها وتقاسم إقليميهما بين المغرب الأقصى وموريتانيا مما أدى إلى توتر شديد بين الدولتين بجارتيهما الجزائر وليبيا نتيجة رفض الأخيرتين للاحتلال ومساندتهما لبوليساريو* في مقاومتها ضد المغرب ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية.

بعد تحييد ليبيا وموريتانيا عن النزاع سنة 1979⁴⁶، ومع لجوء المغرب إلى احتلال المناطق التي خرجت منها القوات الموريتانية، حصر النزاع بين المغرب والبوليساريو المدعومة من طرف الجزائر اقتصاديا ودبلوماسيا، لكن المشكل بالنسبة للمغرب ليست المقاومة ولا في شرعية القضية الصحراوية التي تأسست على اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره منذ 1963⁴⁷، بل المشكل في الرفض الجزائري لإدماج الصحراء الغربية في الخريطة المغربية. طبعاً الاختلاف بين المغرب والجزائر هو وليد التناقض بين اقتراحيهما للتسوية، فالمغرب يرى أن استعادة صحرائه هي قضية وطنية لا تقبل المساومة وهو متمسك بها ومدافعا عن سيادته ووحدته الوطنية وسلامة إقليمه⁴⁸.

⁴⁵ - Karima Benabdallah-Gambier " les Etats-Unis et la question du Sahara Occidental" en : Abdennour Benantar, les états unis et le Maghreb regain d'intérêts, Alger C.R.E.A.D 2007 p. 141

البوليساريو*: الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب. el Front Populaire pour la libération de la Segouia el Hamra et du Polisario.

⁴⁶ - Barry Buzan and Ole Weaver, « Region and Power : The Structure of international Security », Op-cit, p 193

⁴⁷ - Yahia Zoubir and Karima Benabdallah Gambier, The United States and the North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara, Mediterranean politics, Vol 10, N°02, 2005, p185.

⁴⁸ - Yazid Alilat, « Sahara Occidental : Délire Royal », Le quotidien d'Oran, N°4761, le 31-07-2010, p 03.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

تنطلق المقاربة الجزائرية من اعتبار القضية الصحراوية قضية تصفية الاستعمار وأن الحل العادل والدائم لهذا النزاع لن يحصل إلا إذا مارس الصحراويون حقهم في تقرير المصير كما تنص عليه اللوائح الأممية وفق استفتاء حر ونزيه، وتعتبر الجزائر هذا التمسك في الحل وفاء لمبادئ الثورة الجزائرية، لذا عملت الأمم المتحدة بما يتوافق ومطالب الصحراويين والموقف الجزائري، و بموجب مفاوضات السلام بين الطرفين سنة 1988، تم وقف إطلاق النار وبعدها أقر مجلس الأمن الدولي الحل رقم 690 بتاريخ 19 أبريل 1991م على إقامة استفتاء حر ونزيه والذي جدول في بداية 1992م، لكنه سرعان ما تعطل بسبب عراقيل من طرف المغرب في كل مرة على الرغم من تشكيل مبعوث للأمم المتحدة بالإضافة للقاءات بين المغربيين و الصحراويين طيلة سنوات التسعينات، في ماي 2000م، اقترح الحل الثالث كحل وسط بين الاندماج و الانفصال عن المغرب بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا بصلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية وهذا جاء بدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و بريطانيا⁴⁹.

وفي تاريخ 31 جويلية 2003م فرض مجلس الأمن الدولي المخطط على الطرفين إذ وافقت البوليساريو عليه مع وجود الجزائر أو المسمى بمخطط بيكر الثاني⁵⁰، مع إضافة شرط إجراء استفتاء تقرير المصير بعد فترة انتقالية تدوم خمس سنوات على إثره رفض المغرب هذا الاقتراح مدعيا بأنه يتعارض مع مصالحه الوطنية الجوهرية ومع السلم والأمن في الإقليم المغربي⁵¹.

وتجلى دعم القوى الكبرى للوضع من منطلق المحافظة على مصالحها الاقتصادية وتحليل الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية والعسكرية في الضفة الجنوبية للمتوسط، ودعم استقرار المغرب لأن استقرار المغرب العربي ناتج عن استقرار العلاقات بين الجزائر والمغرب.

نزاع الصحراء الغربية هو من النزاعات التي تخضع للمصلحة، ويبدو أن منطقة المغرب العربي لم تنضج فيها التناقضات بشكل كاف كي تتحول إلى منطقة تنافس حقيقي بين الولايات المتحدة والأوروبيين (فرنسا وإسبانيا خاصة) الذين يبدو أنهما أعمق للمنطقة ولطبيعة النزاع، وتوضح بعض المؤشرات الأولى للسياسة الأمريكية الجديدة (بداية حكم أوباما) أن ملف نزاع الصحراء سيكون محور النقاش المرتبط بالشرعية الدولية الصارمة. مما ينبئ بمخاطر كبرى مرتبطة بهذا النزاع وإمكانية تداعياته على منطقة المغرب العربي والجزائر خاصة، التي بدأت تعود إليها أجواء الحرب الباردة بعد قطع العلاقات بين المغرب وفنزويلا بسبب قضية الصحراء، والتصريحات الإيرانية بعد الأزمة الدبلوماسية المغربية الإيرانية الأخيرة والتي بدأت تلوح بإمكانية العودة إلى دعم البوليساريو⁵².

⁴⁹ -Karima Benabdallah Gambier, « les états Unis et la question du Sahara Occidental », **op-cit**, p 139.

- عبد الرحيم المنار سليمي، "الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية"، **مركز كارينغي**، العدد 16، جويلية 16، ص 03.

⁵¹ -Yahia Zoubir and Karima Benabdallah Gambier: **Op-cit**, p 195.

⁵² -عبد الرحيم سليمي، **مرجع سابق**، ص 05.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

تعقدت قضية الصحراء الغربية أكثر بسبب تشبث الطرف المغربي بها وظهور جبهة البوليساريو إذ كان هناك ثلاث حلول متاحة أمام الأمم المتحدة، خيار الاستفتاء، خيار الحكم الذاتي أو اتفاق، الإطار الذي ظهر بشكل واضح في لقاء برلين سنة 2000م. لكنه لقي معارضة من طرف الجزائر وجبهة البوليساريو، خيار التقسيم الذي يشير المغرب أن الجزائر وراءه، أما خيار انسحاب الأمم المتحدة وهو خيار خطير على المنطقة المغربية ككل لأن بذلك سوف يقوم المغرب بضم الصحراء الغربية بالقوة، وهو ما سيثير الصراع واحتمال تجدد النزاعات الحدودية بين دول المنطقة⁵³.

النزاع الصحراوي-المغربي بتعقيده واحتمالات تصاعد التوتر بين الأطراف المعنية به ودور القوى فوق الإقليمية، يمكن القول بأنه هاجس أمني إقليمي بأبعاد دولية ضمن الدائرة المغربية للأمن القومي الجزائري، ومع استمراره وعدم وجود حل له أو تقرب في وجهات النظر بين أطرافه. فهذا يعد تهديدا للأمن القومي الجزائري بالنظر لكونه مصدرا أساسيا للتوتر في المنطقة وبسبب حدة التنافر بين المغرب والجزائر يبقى مصدرا أساسيا لأمن الجناح الغربي الجزائري.

❖ التنافس الجزائري-المغربي

تتكون منطقة المغرب العربي من دول غير متساوية من ناحية المساحة وغير متكافئة من ناحية الموارد الطبيعية سواء منفردة أو مجتمعة مع بعضها البعض⁵⁴. ونظرا لطموحات قادة المغرب العربي في لعب أدوار جهوية ودولية لقيادة المنطقة، فإن مشكل الحدود بات هو المؤثر الذي يمكن استغلاله لضمان استقرار المنطقة أو عدم استقرارها بتغذية من أطراف أخرى⁵⁵.

يعتبر التنافس الجزائري المغربي محددًا أساسيًا للدائرة المغربية في العقيدة الأمنية الجزائرية، ويعود هذا التنافس بالإضافة إلى الخلاف حول قضية الصحراء الغربية، إلى التعارض الحاصل بين إرادتهما في تزعم المغرب العربي، إذ ترى كل منهما في نفسها قوة إقليمية في مقابل دول جوارهما وبالتالي هي الأجدر بالزعامة، وتتميز الدائرة المغربية للأمن الجزائري ببنية نزاعية كامنة⁵⁶.

وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة "اللا مغنية" (18 مارس 1845) إطارا مرجعيا لها. تم طرح مشكلة الحدود بعد استقلال المغرب عام 1956م، إذ تكونت لجنة مشتركة فرنسية-مغربية من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية إلا أن الجانب المغربي تنسحب منها سنة 1957م، وكانت حكومة الرباط قد اعترفت

⁵³-إسماعيل معرف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة والحديث عن الشرعية الدولية، الجزائر: دار الهومة، 2010، ص 244.

⁵⁴-Paul Balta، Le grand Maghreb dès l'indépendance à l'an 2000، Alger: laphomic، 1990، p 02.

⁵⁵-أحمد الطويلي، «قضايا المغرب العربي الكبير»، الشؤون المغربية، العدد 30، 1985، ص 98.

⁵⁶-Mustapha Schimia، Le Nord et sa Perception des menaces émanant du Sud : les retombées des crises

Maghrébines، **Cultures, Conflit**، N°02، 1991، p 07.

*-معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 هي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة "إيسلي" في 14 أوت 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري تنص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

بالحكومة المؤقتة للثورة التحريرية سلطة شرعية وحيدة لها صلاحية التباحث مع المغرب بشأن قضية الحدود بين البلدين⁵⁷.

بدأ الملك محمد الخامس إعلان مطالبته باستعادة صحراء البلاد المغربية، وكان يقصد بذلك ضم أجزاء من الجنوب الغربي للإقليم الجزائري، وقدمت الحكومة المغربية احتجاجين شديديي اللهجة إلى الحكومة الفرنسية، أولهما بسبب موافقتها على منح امتيازات التنقيب في منطقة تندوف لشركة تعدين فرنسية، وثانيهما بسبب التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في واحة ريحان بالصحراء المغربية⁵⁸.

هذا الخلاف تزايدت وتيرته منذ عام 1963م، خصوصا بعد اكتشاف الحديد في منطقة تندوف في الجزائر نجم عنه مواجهات عسكرية بين القوات المغربية والجزائرية عرفت بحرب الرمال في أكتوبر 1963م بعد تصاعد الأحداث الحدودية خلال شهري جويلية وسبتمبر من نفس السنة⁵⁹، على الرغم من اللقاء المصغر في القمة العربية سنة 1964م الذي عالج بعض أسباب النزاع وتجدد مطالب المغرب بضرورة تسوية المشكلة ولكن لم يوقف من الصدمات العسكرية التي نشأت بين الحين والآخر، ففي عام 1967م أدت إلى قيام المغرب بطرح النزاع على الأمم المتحدة إلا أن مفاوضات أيفران في 15 جانفي 1969م ثم مفاوضات 27 ماي 1970م وبعدها مفاوضات جويلية 1972م والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية تنص على اعتراف المغرب للجزائر بتندوف ودعم الجزائر لمغربية الصحراء وتلا ذلك تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء. منها تصريح الهواري بومدين في مؤتمر القمة العربية بالرباط في أكتوبر 1974م⁶⁰.

لكن بوجود مشكلة الصحراء الغربية التي تدعم الجزائر استقلالها، وتحاول المغرب ضمها. حيث قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية سابقا "محمود رياض" في سبتمبر 1973م بأن حل المشكلة يعود إلى قضية جوهريّة لتصفية الاستعمار، هذا ما زاد من توتر العلاقات خصوصا من نظرة المغرب أنه ميول إلى الجزائر⁶¹، إن عدم التوافق بين الطرفين في قضية مصير الصحراء الغربية ثم تركها كلية بيد الأمم المتحدة دون أن تجرؤ جامعة الدول العربية على معالجتها⁶².

عموما إن طبيعة التنافس والصراع بين المغرب والجزائر تعد من أطول الصراعات والنزاعات العربية والتي تم تغذيتها من قبل أطراف تحاول بشتى السبل لاستغلال الصراع القائم من أجل تحقيق مصالح ومكاسب سياسية واقتصادية خاصة، هذا ما جعل المنطقة لعبة شطرنج تحرك وفقا لفائدة الدول الكبرى كلما اقتضت الضرورة لذلك، إذ تم تسوية أغلبية المطالب في مشكل الحدود إلا النزاع المغربي الصحراوي.

⁵⁷ بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص 247.

⁵⁸ - بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1977، ص 136. -

⁵⁹ - حسام حمزة، مرجع سابق، ص 84.

⁶⁰ - محمد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010، ص 03.

⁶¹ - عمر العبيدي، مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية لجامعة الدول العربية، القاهرة: دار الطبع، 2012، ص 05.

⁶² - أحمد أحمد، نيفين مسعد، حالة الأمة العربية: رياح التغيير 2010-2011، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2011، ص 06.

لقد اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بطبيعة خاصة، نرى أنها أثرت بشكل كبير على مكانة الجزائر في المنطقة إذ لم تعرف المنطقة استقرارا واضحا، وتميزت بالتوتر في بعض الأحيان والانفراج في أحيان أخرى، باعتبار المكانة المميزة للجزائر والمغرب في المنطقة المغربية كما ورد في كتاب "النظام الإقليمي العربي" وتصنيفهما من الدول العربية الفاعلة فإن أي توتر في العلاقات بينهما يؤثر مباشرة على التحالفات القائمة وعلى البناء الوحدوي المغربي بصفة عامة، حتى وإن كان التحليل المنطقي لواقع العلاقات المغربية الجزائرية يوحي بوجود تنافس حاد بين الدولتين حول الريادة ولعب دور المحور على المستوى الإقليمي.⁶³

❖ التهديدات ذات البعد الإنساني

تتضمن المنطقة المغربية مجموعة من التهديدات اللينة (السياسية، الاقتصادية وغيرها) تؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى "باري بوزان" Barry Buzan و"أول ويفر" OLE Weaver⁶⁴، إذ تتميز البيئة السياسية لدول المغرب العربي عموما بضعف الأداء السياسي الديمقراطي واستعمال القوة والقمع في الحياة السياسية الداخلية بسبب ضعف التعددية، نقص الشفافية، غياب دولة الحق والقانون مما أدى إلى حالة من الاستقرار الظاهري أو الاستقرار المقنع، كذلك ضعف الأداء الاقتصادي للدول الذي خلق حالات من الفقر، البطالة والتهميش مما أدى إلى تغذية العنف المسلح والسياسي وتهديدات مختلفة لأمن الأفراد من جريمة، مخدرات وإرهاب.

1. الإرهاب

لفظ إرهاب مصدره ثلاثي "رهب" ويقال أرهب فلانا أي خوفه وأفرعه وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف "رهب" أما الفعل المجرد عن نفس المادة وهو رهب ومشتقاته يرهب، رهبة فيعني خاف وفزع وكذلك يستعمل الفعل "ترهب" بمعنى "توعد" إذا كان الفعل متعديا فيقال: ترهب فلانا أي توعد⁶⁵.

وتتفق المراجع الأجنبية على أن مصدر كلمة «Terrorism» في اللغة الإنجليزية هو الفعل اللاتيني «Ters» الذي استمدت منه كلمة "Terror" أي الرعب الخوف أو الشديد⁶⁶.

وفي تعريف لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي لمجلس الشورى المصري بأنه "استعمال العنف، بأشكاله المادية وغير المادية للتأثير على الأفراد أو الجماعات أو الحكومات وخلق مناخ من الاضطراب وعدم الأمن، بغية تحقيق هدف معين، يرتبط بتوجهات الجماعات الإرهابية، لكنه بصفة عامة يتضمن تأثيرا على المعتقدات أو القيم

-جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980، ص 32.

⁶⁴ -OLE Weaver, Insécurité, Identité, une dialectique sans Fin, en Anne Marie, Entre Union et Nations L'Etat en Europe, Paris : Presse des sciences, 1998, p 92.

⁶⁵ -شاكر الحاج، الإرهاب بين التوراة والقرآن، بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، دس ن، ص 52.

⁶⁶ -أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر، 1986، ص 22.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة التي تم التوافق عليها في الدولة والتي تمثل مصلحة قومية عليا للوطن".⁶⁷

أما قاموس "روبير" الفرنسي فيعرف الإرهاب بأنه "الاستعمال المنظم لوسائل العنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستلاء أو المحافظة على السلطة أو ممارسة السلطة".⁶⁸

وقد ظهرت شخصية الإرهاب في الجزائر كنتيجة لإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي كان من المزمع إجراؤها في 16 جانفي 1992، بعد أن كانت الحكومة قد أقرت التعددية الحزبية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي مع دستور 1989 الذي تمخض عنه ظهور عدة أحزاب سياسية من مختلف المشارب "إيديولوجية ودينية" منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلت فيما بعد، على إثر الأحداث قام الجيش بمبادرة تجنيد المجتمع المدني لمحاربة الإرهاب.⁶⁹

ظهرت شخصية الإرهاب بسبعة وأربعون (47) تكرارا من 1992 إلى 1998 بعدة أسماء وصفات بلغت 24 اسم كالجماعات الإرهابية، المجرمين والأيدي الآثمة.⁷⁰

كما أورد المرسوم التشريعي الصادر في 30 سبتمبر 1977 تعريفا تشريعا للأعمال الإرهابية وعدل بينها وبين أعمال التخريب (جعلها موازية لها)، معتبرا الأعمال الإرهابية بأنها: "كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي...، واعتمد المشرع الجزائري في التعريف على وسيلتين:

الأولى: اعتبار الإرهاب ظرف مستند عام لأي جريمة.

الثانية: استحداث مجموعة من جرائم الإرهاب والتخريب.⁷¹

ولتصدي لهذه الظاهرة شاركت الجزائر في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء لسنة 2005 إلى جانب المغرب، تونس، السنغال ونيجيريا مع الولايات المتحدة الأمريكية.⁷² تهدف هذه الشراكة إلى زيادة قدرات مكافحة الإرهاب في الجزائر وتكثيف التعاون والتنسيق بين قوات الأمن في المنطقة كذا دعم الديمقراطية وإضعاف الإيديولوجية الإرهابية، من خلال تحسين برامج التعليم في المنطقة مع التركيز على تطوير العلاقات العسكرية الثنائية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية والالتقاء بين القادة العسكريين لدول المنطقة في إطار هذه الشراكة مثل الجزائر والمغرب، الجزائر وتونس وبالتالي رفع مستوى التعاون عبر حدود المغرب العربي وزيادة فعالية المبادرات الأمنية وتوسيعها لتفادي الإشكالات المطروحة.⁷³

⁶⁷ -فرغلي هارون، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، تر: سامي فريد، بيروت: دار الوافي للنشر، 2006، ص 23.

⁶⁸ -إيريك موريس وآلان هو، الإرهاب التهديد والرد عليه، تر: أحمد حمدي محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 25.

⁶⁹ -رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 1999، ص 205.

⁷⁰ -أبو الحسن السلام، الإرهاب في وسائل الإعلام، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2005، ص 30.

⁷¹ -إمام حسنين خليل، نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب: الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة، مصر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 25.

⁷² -Jeremy Keenan, the Dark Sahara: Americas War on Terror in Africa, London: Pluto Press, 2009, p 16.

⁷³ -Alex Schmidt, Garry Handle, After the War one Terror Regional and Multilateral Perspectives on Counter Terrorism Strategy, London: Royal United Services institute, 2009, p 21.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

وما زاد من حدة هذا النوع من التهديد هو الحراك الثوري في العديد من دول المنطقة العربية وما جرى في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، والبحرين وصولاً إلى سوريا والعراق، في ظل تعاظم المجتمع الدولي مع حالات الفوضى وعدم الاستقرار تارة بالتدخل وتارة أخرى بالإحجام عنه لاختلاف وتباين المواقف نتيجة تضارب الأهداف والمصالح تنامي ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، إذ الحديث عن نشأته تعود إلى تيار السلفية الجهادية واضعاً نفسه الوريث والممثل للدولة الإسلامية.⁷⁴

وهي بنية عسكرية منظمة تنظيماً جيداً تمتلك رؤية سياسية واضحة يصل إجمالي عدد أعضائها الأساسيين نحو 15 ألف فرد من المقاتلين الجهاديين، مع العديد من الأجانب ومنهم نحو ألفي إلى ثلاث آلاف شخص من أوروبا والعدد في تزايد.⁷⁵ وعن جذوره التاريخية فتعود إلى جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها الأردني "أبو مصعب الزرقاوي" في العراق عام 2004 بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.⁷⁶

لكن التنظيم لم يظهر جلياً إلا في سنة 2006 بعد إعلان "الزرقاوي" متابعتة أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وبمقتل "الزرقاوي" تشكل ما سمي بدولة العراق الإسلامية بزعامة "أبو عمر البغدادي" الذي قتل من طرف القوات الأمريكية العراقية في 19 أبريل 2010 مع "أبو حمزة المهاجر" زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ليختار مجلس شورى الدولة "أبو بكر البغدادي" خليفة له، لكن مختصر "داعش" لم يظهر إلا في أبريل 2013 بعد إعلان "أبو بكر البغدادي" أن جهة النصر في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وتوحيد العراق وسوريا باسم الدولة الإسلامية.⁷⁷

تلي ذلك جدل كبير بين رموز هذه الحركات الجهادية والعديد من الانتقادات المتبادلة فقد هاجم "أبو محمد العدناني" -المتحدث باسم الدولة- في ماي 2014 نافياً أن يكون التنظيم فرعاً من القاعدة، أما "عصام البرقاوي" المدعو "أبو محمد المقدسي" الموصوف بأنه المرجع الروحي للتيارات السلفية الجهادية فانتقد بدوره تنظيم الدولة، واستمر الوضع إلى غاية أواخر 2014 حيث أعلن التنظيم قيام ما وصفها "بالخلافة الإسلامية" وتنصب أبو بكر البغدادي إماماً وخليفة للمسلمين ودعا الفصائل الجهادية في مختلف أنحاء العالم لمبايعته.⁷⁸

لقد امتدت التداعيات الاستراتيجية لتشمل منطقة المغرب العربي في ظل الانكشاف في النظام الليبي والتوتر وحالة عدم الاستقرار المستمر في النظام التونسي حيث كشفت تقارير أمنية تونسية أن جماعة "أنصار الشريعة" التونسية أشرفت على سلسلة اجتماعات مع قيادات داعش التونسيين والليبيين العائدين من سوريا بحضور قيادات من جماعة أنصار الشريعة الليبية لتأسيس ما يسمى بـ "دامس" الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي خلفاً لتنظيم الإرهابي.⁷⁹ وفي المقابل اجتمعت في منطقة درنة الليبية قيادات من داعش وأخرى

⁷⁴ -يورام شفايتسر، "داعش الخطر الحقيقي"، تر: المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، الخبر، ع 596، 07 أوت 2014، ص 11.

⁷⁵ -تلميذ أحمد، تداعيات ظهور داعش على الأمن الإقليمي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 09.

⁷⁶ -Peter Herling, « Etat Islamique un monstre providentiel », Le monde Diplomatique, 2014, p 02.

⁷⁷ -Ibid. p 05

⁷⁸ -Mohamed Ali Adraoui, « Du golfe aux banlieues le Salafisme mondialise », France : édition PUF, 2013, p

23.

⁷⁹ -إبتسام فوزي، "من المسؤول عن تمويل داعش"، القدس العربي، العدد 27، جوان 2014، ص 11.

من أنصار الشريعة بشقيه الليبي والتونسي بهدف تأسيس جماعة مغربية تعمل تحت إمرة داعش الأم وتكون مهمتها الأولى توحيد مختلف الجماعات الجهادية في بلدان المغرب العربي على أن يكون مركز القيادة في ليبيا واتخاذ ليبيا كمحور تصدير الأزمات إلى تونس والجزائر، بعد الكشف عن وصول 5 آلاف مقاتل من داعش إلى ليبيا لإشعال صراعات في المنطقة بغرض تشكيل قوس للأزمات في منطقتي غرب وشمال إفريقيا وإنتاج السيناريو العراقي في المنطقة، أي فتح جبهة تمتد من مصر إلى نيجيريا، وحركة أنصار الشريعة في ليبيا وتونس هي من تتولى شن الهجمات داخل تونس وعلى الحدود الجزائرية التونسية والليبية.⁸⁰

لقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة لارتباطها من الساحل وغرب إفريقيا واستغلال الجماعة الإرهابية لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المنطقة، لقد بينت التقارير خاصة بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي وحادثة الغاز الجزائرية أن عدد من قادة القاعدة يتواجدون في ليبيا،⁸¹ ويستغلون الفرص القائمة للتبادل والعمل المنظم والدعم بين التنظيمات في ليبيا ونيجيريا والصومال ومالي مما يهدد أمن الجزائر خاصة بعد تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي والعنف والعجز الاقتصادي.

2. الهجرة غير الشرعية

إن موضوع الهجرة تنطوي عليه شبكة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية حيث أصبحت من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق نتيجة لتفاقم أثارها.

تعرف الهجرة على أنها "الانتقال من مكان إلى آخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة"⁸²، ومصطلح هجرة الأدمغة أو العقول فقد ابتدعها البريطانيون لوصف خسارتهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة من بريطانيا إلى الخارج إلا أن العبارة تطلق اليوم على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً في بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى.⁸³

-حسين بهاز، "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش: التحديات الأمنية والتوازنات الإقليمية في المنطقة العربية"، الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 80قائمة، 10-11 نوفمبر 2014، ص 14-15.

⁸¹مصطفى المرابط وآخرون، تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص 54.

⁸²تلين سميت، أساسيات علم السكان، تر: محمد السيد غلاب وآخرون، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971، ص 499.

⁸³-إلياس زين، هجرة الأدمغة العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، ص 13.

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر 66-2011 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل".⁸⁴

تشكل الهجرة أهمية أمنية بالنسبة للجزائر، بنسبة كبيرة من الجزائريين مقيمين خارج الجزائر حيث يتم ربطها بالاستقرار، إذ عدم الاستقرار السياسي في الجزائر نتيجة لظروف عديدة اجتماعية واقتصادية تؤدي بالهجرة إلى الدول الأوروبية سواء كيد عاملة أو الاستقرار الدائم بهذه الدول. فهذه الهجرة تؤمن طاقة عاملة ذات مستوى الثقافي والعلمي المرتفع بمقابل ضئيل في أوروبا، وبالتالي تشكل ما يسمى بالخطر الإسلامي الجنوبي خاصة في السنوات الأخيرة منذ أحداث 2001.

ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة غير الشرعية سواء نحو تونس أو المغرب أو باتجاه أوروبا فقد تزايد المهاجرين إلى أكثر من 90.000 مهاجر من بينهم 10.000 غير شرعي، 138 لاجئا 192 طالب لجوء وفي هذا السياق لم تقتصر الهجرة غير الشرعية على رعايا الدول الإفريقية المجاورة بل تعداها إلى الدول الآسيوية التي أصبحت كذلك مصدر للمهاجرين السريين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر.⁸⁵

فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا فدول الشمال تنظر إلى العلاقة مع دول الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين، والذي يولد أزمة تعدد الثقافات أما دول الجنوب فتري العلاقة بأنها تعبر عن توتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات.⁸⁶ حيث قامت الجزائر بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في ما يعرف ب "مبدأ الأمن الجماعي" في محاولة تقليل من تزايد الهجرة التي تشكل عائق في الشراكة الأورو متوسطية.⁸⁷

ينص القانون الجزائري على أن الإدارة يمكنها أن تصدر أمر ترحيل أو أمر بالإعادة إلى الحدود ويجوز لوزير الداخلية أن يصدر أمرا بطرد أي أجنبي خارج التراب الجزائري في حالة تهديد الأمن العام أو أمن الدولة، أما فيما يخص المهاجرين إلى الجزائر أو اللاجئين ينبغي إدراج احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين كهدف محدد في الجزء الخاص باحترام حقوق الإنسان، كذلك اعتماد تشريعات وطنية بشأن اللجوء كذلك يجب أن تعتمد تشريعات وطنية محددة وشاملة ومترابطة بشأن حقوق العمال المهاجرين، وينبغي أن تكون سلطة الإدارة في ما يتعلق بالأجانب محدد بوضوح في القانون.⁸⁸

⁸⁴- علي عبد الرزاق حليبي، علم اجتماع السكان، ط4، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 207.
- عيساوي فاطمة، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الطاهر مولاي-سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص 100.

⁸⁶- Bassma Darwich, « L'euro-méditerranéen comme un jeu de société », Politique étrangère, N°11, 1998, p 39.

⁸⁷- التقرير الإستراتيجي العربي، "الاتحاد الأوروبي والمتوسطية: مبادرات جديدة"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2001، ص 08.
-نجلاء سمكية، ساراكيي وآخرون، "الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي"، الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان، العدد 16، 2010، ص 37.⁸⁸

حيث قامت الحكومة الجزائرية في ديسمبر 2014 بترحيل حوالي ثلاثة آلاف مهاجر أغلبهم من النيجر لوجودهم بصفة غير قانونية وذلك من أجل الوصول إلى ليبيا.⁸⁹ وتشكل الخروقات على الحدود بين ليبيا، الجزائر وتونس كذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية الدول الثلاث والقمة التي جمعت رؤساء الحكومة التي انعقدت في مدينة غدامس القريبة من الحدود الليبية التونسية الجزائرية في جانفي 2013 شعورا بخطورة النشاطات الخارجية عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود، بسبب الحركة المتزايدة للهجرة غير الشرعية، مما ينعكس بتهديد كبير لاستقرار البلدان وهدر لمواردها.⁹⁰

المطلب الثاني: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المتوسطية

لقد كانت الجزائر بعد الاستقلال منغمسة في مشاكلها الحدودية وهو ما أثر بصورة كبيرة في عقيدتها الأمنية ودوائر اهتمام سياستها الخارجية، لكن التحول في طبيعة التهديدات مع نهاية الحرب الباردة قد جعل البعد المتوسطي للأمن الجزائري محوريا نتيجة التهديدات والمخاطر المشتركة بين الضفتين.

يستمد الفضاء المتوسطي تسميته من البحر المتوسط الذي شكل على مدار التاريخ منطقة تماس وجذب جيوحضاري وتاريخي ارتبطت بمتغيرات السيطرة والنفوذ وصولا إلى مظاهر التعاون والتنسيق، وتقدر مساحة المتوسط بحوالي 2,5 مليون كلم²، تقسم إلى حوضين كبيرين هما الحوض الشرقي بمساحة 1.65 كلم²، والحوض الغربي بمساحة 0.85 مليون كلم² ولا اعتبارات جيوسراتيجية.

عادة ما يتم اعتبار جنوب المتوسط تهديد مباشر لشماله ما يصدره له من لا أمن وعوامل مخلة بالاستقرار، لكن في المقابل نادرا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفة الشمالية للمتوسط من تهديد للجنوبية، بالنسبة لجنوب المتوسط وبحكم مدركاته التي تحكمها تجارب خضوعه للاستعمار يمكن أن تكون أوروبا كذلك مصدرا للتهديد بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة، ثقافتها التي تهدد هويات المجتمعات في الجنوب والمشروع الأوروبي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار.⁹¹

فهذه العوامل وأخرى ترجح فرضية السعي الأوروبي-أطلسي إلى الهيمنة على المنطقة وهو ما تؤكد ذلك محاولات الضفة الشمالية للمتوسط الرامية إلى تشكيل المنطقة المتوسطية وفقا لأطروحات ومقارباتها وطبقا للقيم، المعايير، البنى والمؤسسات الغربية بداعي جلب الاستقرار والسلم لهذه المنطقة المضطربة.

تندرج تهديدات الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري، لأن الجزائر تنتمي إلى جنوب المتوسط وما يصيب الأخير حتما يصيبها وتزداد تهديدات الدائرة المتوسطية خطورة إذا اعتمدنا على معيار آخر في الانتماء والعروبة، لأن الجزائر عربية فإن أمنها معرض

⁸⁹- عبد الواحد أكمر، "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"، المستقبل، العدد 433، 2015، ص 03.

⁹⁰- مركز الجزيرة للدراسات، "ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية"، ماي 2013، ص 04.

⁹¹- Jean-robert henry، «la méditerranée occidentale enquête d'un destin commun»، l'année du Maghreb، paris :2004، p14.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

للتهديد والاختراق الأوروبي والأطلسي من الأعلى⁹². وحجم التهديد هنا أكبر وأخطر من حجم التهديد ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية لأنه مرتبط بخطر ونزع التسليح الرقابة الشديدة المفروضة عليه، احتكار التهديد من طرف القوى الأورو-أطلسية وعدم القدرة على مواجهته.

وفي هذا الصدد، تشير بعض التحليلات إلى أن الحوار الأمني الذي شرعت فيه أوروبا مع الدول المتوسطية عبر البعد السياسي-الأمني لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية أو عبر مختلف الأطر الأمنية التعاونية الأخرى يهدف إلى زيادة التوقع على المستوى العسكري وكبح تطور الدول العربية العسكرية.⁹³

I. الإرهاب

يعرف الإرهاب بأنه: "استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلق خسائر مادية، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي".⁹⁴

ويعرف الإرهاب أيضا بأنه "العنف المستخدم ضد الأشخاص بقصد إخافتهم وإجبار السلطات والهيئات والأشخاص ذو الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت الأعمال الإرهابية".⁹⁵

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدولة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان.

فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض المتوسط بصفة خاصة، وتعتبر ظاهرة الإرهاب الأبرز في الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد العشرين، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل طالت الدول بأشكالها وأنظمتها الديمقراطية منها والديكتاتورية، المتقدمة منها والمتخلفة، الشرقية منها والغربية الإسلامية والغير الإسلامية.⁹⁶

يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد عرفت دول غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وبكوحرام -الخ وتمركزت العمليات الإرهابية خاصة في مالي، نيجر، تشاد بالإضافة إلى ذلك ليبيا التي أصبحت معقلا للجماعات

⁹²-حسام حمزة، مرجع سابق، ص 129.

⁹³-Rosemary Hollis, « Europe and the Middle East: Power by Stealth? », *International Affairs*, vol73, n°01, 1997, p15.

⁹⁴-أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 178.

⁹⁵-حسين المحمدي بواي، تجربة مكافحة الإرهاب، مصر: دار الفكر الجامعية، 2006، ص 23.

⁹⁶-علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، القاهرة: دار السلام الحديث، 2007، ص 20.

المتشددة لا سيما أنصار الشريعة في شرقها وفجر ليبيا في غربها. ارتبطت ظاهرة الإرهاب الدولي في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء تحديدا في منطقة الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتفرعاتها المختلفة في مختلف دول المنطقة باعتبارها تمثل أحد أهم الأخطار والتهديدات الأمنية التي تهدد العالم بصفة عامة ومنطقة المتوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة وقد عرف انتشار تنظيم داعش الإرهابي خاصة منذ 2015م في ليبيا وتحديدا في منطقة الهلال النفطية وصولا إلى منطقة سرت الساحلية، ونفس الشيء بالنسبة لتونس خاصة المناطق الحدودية الليبية. يؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط عامة وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة مع تعاظم التجارة المخدرات والهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة على دول الجوار ومن بينهم الجزائر وأمنها الوطني وما حدث عام 2013م في حادثة تقتنرون النفطية في الجنوب الجزائري من عمل إرهابي الذي كان سبب في تسلل إرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية كخير دليل على ذلك.

II. أسلحة الدمار الشامل

بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل على المستوى البشري والمادي والبيئي وامتداد تأثيراتها الزمانية والمكانية، تعتبر خطرا يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي. وبذلك فقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسليح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات التكنولوجيا العلمية وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي⁹⁷. والسيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة لهذه الأسلحة وتهديده لأمن واستقرار المنطقة⁹⁸.

III. الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة وتحديات للدول واقتصادياتها، لأنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد والقدرات المادية للدولة، كما أن هذه الظاهرة استفحلت في ظل العولمة حيث ظهرت الجماعات المنظمة في استخدام مختلف الوسائل، كالتهديد والاختطاف والابتزاز. بالتعاون مع مجموعات مماثلة لتوفير وسائل النقل والتسليح والاتصال⁹⁹.

IV. الهجرة غير الشرعية

بالرغم من الحواجز التي وضعتها تشريعات الدول الأوروبية لتوقيف وتنظيم الهجرة من الجنوب باتجاهها، وكذا تنامي عمليات الرقابة التي وضعتها الدول المغاربية في حدودها

⁹⁷ -محمود عبد السلام، "الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين"، السياسة الدولية، العدد 161، 2005، ص 232-233.
⁹⁸ -علي محمد علي، أوروبا آمنة في عالم أفضل: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، لوكسمبورغ: مكتب إصدارات الاتحاد الأوروبي، 2010، ص 31.
⁹⁹ -محسن عبد الحميد احمد، التعاون العربي والتحديات الأمنية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

إلى حد التجريم والعقوبة والسجن مثل الجزائر مؤخرا، إلا أن هذا لم يوقف زحف المهاجرين نحو الشمال بل بالعكس عرف توافد المهاجرين المغاربة على أوروبا تزايداً ملحوظاً.

شكلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ولما لها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، وقد عانت دول شمال إفريقيا ومن بينهم الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر وتشاد والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوروبا.

لقد تزايد عدد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى دول الاتحاد بوسائل نقل غير مأمونة، ما عرض بعضهم إلى أخطار جمة ولا يمر أسبوع دون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابها، وأخبار عن جثث تلقيها المياه على الشاطئ وأخبار عن أشخاص دفعوا أموال طائلة للمتاجرة بالبشر¹⁰⁰.

V. التعاون الجزائري-الأطلسي

كانت معاهدة حلف شمال الأطلسي بمنزلة امتداد وتوسع لإطار معاهدة بروكسل التي وقعت في 17 مارس 1948، كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا، هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين خاصة بعد زيادة النفوذ السوفياتي في أوروبا الذي تحول إلى خطر يهدد الدول الأوروبية الغربية¹⁰¹، وقد قبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في واشنطن وانطلقت دعوات لتوسيع ودخول الولايات المتحدة الأمريكية عضوا فيها واستقر الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة على تطويرها إلى تحالف، ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسي لحلف مال الأطلسي الذي تم بعد عام من المداولات إذ تم الاحتفال بإنشائه في واشنطن في 04 أبريل 1949 وعرف بحلف شمال الأطلسي¹⁰².

إن مصادر التهديد تنطوي بوضوح تحت التهديدات اللاتماثلية إلا أن النظرة الغربية في عمومها والأمريكية على وجه الخصوص لا تزال تحتفظ بالمقتربات التقليدية لأنها وأمن العالم، والقائلة بمركزية الدولة في هذا المجال حيث نجدها تحمل الدول كافة المسؤولية بخصوص مخاطر الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يرافقها من جرائم المافيا والهجمات غير الشرعية وغيرها قاصدة في ذلك ما تعتبره دولا فاشلة¹⁰³، إلا أن هذه الرؤية لا تشمل تفسيرات لما يعيشه العالم المتقدم من مظاهر عنف واحتجاجات عن الواقع الذي تصنعه الانعكاسات السياسية للعولمة.

مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بدأ الحديث في الأوساط الغربية عن التهديد الأمني الاتي من دول الجنوب، وتتمثل هذه التهديدات في أسلحة الدمار الشامل،

-عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص 41¹⁰⁰.

¹⁰¹ -اسماعيل صبري مقلد، منظمة شمال الأطلسي، الكويت: مؤسسة الصباح، 1990، ص 45.
-محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع02، 2010¹⁰²، ص 33.

¹⁰³ -أدمام شهرزاد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد01، 2013، ص 07.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

الإرهاب، الهجرة السرية وهكذا أصبحت منطقة جنوب المتوسط بما فيها الجزائر مصدر تهديد لهذا وضعت الدول الأوروبية المتوسط في مجالها الأمني، وبالتالي تنظر الولايات المتحدة لهذه التحديات تهديد لأمن حلف الناتو¹⁰⁴، وجاء تأكيداً هذا الأخير على أهمية المنطقة في الفقرة الثانية عشر من المفهوم الاستراتيجي الجديد حيث جاء فيها "إن الحلفاء يتمنون إقامة علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط الشرق الأوسط غير الأعضاء في الحلف الأطلسي تقوم هذه العلاقات على التعاون والتشاور الأمني لأن هاتين المنطقتين مهمتان لأمن حلف الأطلسي¹⁰⁵."

قام الحلف بحوار سياسي مع دول الجنوب المتوسط سنة 1994، في مقدمتها تونس، المغرب والجزائر عام 2000، لإقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة ودعم الأمن والاستقرار وتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة¹⁰⁶.

التعاون مع حلف شمال الأطلسي بدأ التعاون الجزائري الأمريكي في 2000 بعد خروجها من أحداث التسعينات، بعدما أصبحت تقيم سياستها الخارجية على نهج أكثر براغماتي وواقعي بالإضافة إلى مراجعتها لمفهوم الأمن و الدفاع الوطني الذي كيف مع التهديدات الجديدة، فهذه الأخيرة لا يمكن حلها قطرياً لأنها ظواهر عابرة للحدود لذا كان الرهان الجزائري على الجوار المتوسطي كوسيلة لتحقيق نجاة أكبر في مواجهة التهديدات الجديدة، إذ سبق هذا الحوار المتوسطي اتصالات رسمية سرية أجريت بين مسؤولين سامين وخبراء عسكريين من الطرفين عام 1999¹⁰⁷.

كما شاركت الجزائر في ندوة أطلسية-متوسطية بلشبونة في عام 1999 خصصت لمعالجة التحديات البحرية، واعتمد التعاون الجزائر مع الحلف الأطلسي على ثلاثة مبادئ: وحدة وشمولية الأمن في المتوسط، عدم قابليته للتجزئة والارتكاز، التشاور والحوار كأدوات لتقريب الشعوب.

VI. مبادرة 5+5

تسمى لهذه المبادرة ب"مشروع المتوسط الغربي"، وهي مبادرة فرنسية ركزت على خصوصية الحوض الغربي للمتوسط حيث شملت دول الاتحاد المغاربي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا وأربعة دول أوروبية هي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا والبرتغال¹⁰⁸. يعتبر هذا المشروع قضية الأمن في المتوسط، قضية شاملة غير قابلة للتجزئة مما يستدعي بناء إطار أمني شامل لمواجهة التحديات الأمنية المطروحة على مستوى البيئة، الهجرة، باعتبارها محددات هامة في التصور الأوروبي للأمن في المتوسط، بالنظر إلى ما تنتجه من عوامل التوتر والاستقرار المجتمعي داخل المجتمعات الأوروبية. على هذا الأساس ناقشت هذه المبادرة التعاون في القضايا: الأمن والاستقرار في المتوسط، الاندماج الإقليمي والتعاون

¹⁰⁴- عبد النور بن عنتر، "الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي الشراكة الأمريكية الجزائرية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83، 1999، ص 51.

¹⁰⁵- عبد النور بن عنتر، "الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 47، 1997، ص 96.

¹⁰⁶- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 167.

¹⁰⁷- Aomar Baghzouz, « Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée », travaux collège international, organisé l'université Menthouri à Constantine, Alger : 2009, p 54.

¹⁰⁸- Mohamed Saïd Musette, Les maghrébines dans la migration internationales, Algérie : centre de recherche en économie appliquée pour le développement, 2006, p 21.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

الاقتصادي، التعاون في الميدان الاجتماعي والإنساني، حوار الثقافات والحضارة وتكثيف التشاور والحوار السياسي في القضايا المتوسطية¹⁰⁹.

VII. منتدى الحوار والتعاون في البحر الأبيض المتوسط

الذي دعا إليه الرئيس المصري "حسني مبارك"، وكانت أولى خطواته عقد اجتماع الإسكندرية في جويلية 1994، ضم كل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، البرتغال، مالطا، تركيا عن الجانب الأوروبي أما من الجانب المغربي فقد ضم هذا المنتدى كل من الجزائر، مصر، تونس، المغرب وترتكز على مناقشة سبل مواجهة التحديات الأمنية في المتوسط¹¹⁰.

VIII. الإطار المتوسطي لاتحاد أوروبا الغربية 1992

الذي كان من بين أهم أولوياته تعزيز وتفعيل أطر التعاون مع الدول الواقعة جنوب المتوسط بدءا ب: الجزائر، تونس، المغرب كمرحلة أولى، وصولا إلى مصر، موريتانيا وإسرائيل، في مراحل لاحقة¹¹¹.

IX. الحوار المتوسطي لمنطقة الحلف الأطلسي 1994

يعتبر هذا المشروع أحد الإفرازات الأساسية الناتجة عن إعطاء مهام جديدة للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، وكان انطلاق هذا الحوار بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة مشاكل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وأمريكا، باعتبارها مشاكل متأصلة في جنوب المتوسط. وعلى هذا الأساس كانت الدول المعنية بهذا الحوار هي: الجزائر، إسرائيل، الأردن، المغرب، مصر، موريتانيا وتونس، ويقوم هذا المشروع على "الحوار" و"الشراكة" كآليتين أساسيتين لتعزيز التعاون الأمني والعسكري في المتوسط¹¹².

X. مسار برشلونة 1995

جاء نتيجة فشل أو عدم السير الحسن للمشاريع والمبادرات الأوروبية في حوض البحر المتوسط، وبعد لقاء برشلونة ب26-27 نوفمبر 1995 الانطلاقة الرسمية لهذا المشروع حيث اجتمع وزراء الخارجية ل15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة منتمة إلى جنوب وشرق المتوسط، وما ميز هذا المسار بتأكيداته على ضرورة إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار على أساس المواجهة المشتركة للتحديات الاقتصادية، الجيوستراتيجية، الاجتماعية والثقافية¹¹³.

المطلب الثالث: تهديد الأمن الوطني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي

-علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية-نموذج الجزائر-مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010-2011، ص 223.

-تقومنين إبراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي أنموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص 124.

¹¹¹-علالي حكيمة، مرجع سابق، ص 224.

-نزار إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص 34.

¹¹³-Mohammed Fouad Ammor, Quels Défis pour les échanges méditerranéens ?, Confluences, Printemps 1997, p34.

1- تعريف منطقة الساحل من الناحية الجغرافية

يرمز الساحل الإفريقي إلى المنطقة الوسيطة الواقعة بين شمال إفريقيا وإفريقيا الاستوائية، إذ تشكل الساحل منطقة إيكولوجية الأمطار فيها ليست وفيرة وغير منتظمة التساقط.¹¹⁴

مصطلح الساحل الإفريقي يعني تقليديا البدو والرحل في الصحراء، فالنسبة لجغرافي القرن العشرين فإن الساحل هي المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى غاية البحر الأحمر وتشمل كل من إثيوبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، السودان والتشاد وهي المنطقة التي تمتد على طول يتراوح بين 500 إلى 700 كلم لتفصل بذلك بين إفريقيا الشمالية وسهول السافانا جنوبا.¹¹⁵

2- الساحل الإفريقي حسب المنظور والإدراك الجزائري

لكل دولة إدراك خاص بمحيطها الإقليمي من انتماء وطبيعة العلاقات التي تربطها بدول الجوار فالجزائر كفاعل إقليمي ترى في الساحل الإفريقي مجموعة من الدول تنقسم وفق مقتضيات ما تمليه أجندة سياستها الخارجية، وطبيعة مصالحها والقضايا التي تربط الجزائر بالدول المعنية والتي تشمل كل من مالي، النيجر وموريتانيا على الأخص. فالملاحظ من خلال التجمعات الإقليمية والتوجهات الدولية لحصر المجال الجغرافي لمنطقة الساحل أن عملية ضبطه بقيت صعبة، هذا ما يظهر من خلال جميع الأطروحات وجود دول أساسية مركزية أو يمكن القول أنها دول قلب الساحل الإفريقي وهي النيجر، مالي، تشاد و بوركينافاسو و دول أخرى يمكن وصفها دول الطوق أو محيط المركز و هي الجزائر، ليبيا و موريتانيا شمالا و إذا ما تم توسعها فإنها تشمل دول غرب إفريقيا جنوبا، فمن خلال هذه المفاهيم تبرز حدود منطقة الساحل الإفريقي كمجال جيوسياسي اكتسب أهمية جيواستراتيجية بالغة.¹¹⁶

تعريف جيوامني يبرز مدى تنامي التهديدات في الساحل، وخاصة كل من ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة أين ركزت معظم الدراسات على تسمية مناطق تواجد هذه التنظيمات بما يعرف بدول الميدان والتي تشمل كل من مالي، النيجر، موريتانيا، والجزائر. حيث يمثل كل من مجلس رؤساء أركان دول الساحل، التي أنشئت في الاجتماع المنعقد في تمراست في أوت 2009، ولجنة الأركان العملياتية المشتركة خلال اجتماع تمراست في 21 أبريل 2010¹¹⁷، الإطار الأمني الذي يجمع هذه الدول، الأمر الذي يتوافق والإدراك الجزائري للبيئة الجيوامنية للساحل الإفريقي.

إن تحليل و دراسة الوضع الأمني في الدول الساحل الإفريقي يدفعنا إلى النظر في العلاقة بين الفضاء و التهديدات من حيث طبيعتها و مصدرها، و هذا لاستظهار الوضع الذي

-خالد كريم بلقاسم مسعودي، سياسة فرنسا في دول الساحل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1993، ص 69.

¹¹⁵ -Yves LACOSTE, DICTIONNAIRE DE GEOPOLITIQUE, Paris : Flammarion, 1995, p 1346.

-عمورة أعمر، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوامنية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 15.

¹¹⁷ -رضوان جريبي، "لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص 17.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

تعيّشه منطقة الساحل على العموم من المحيط إلى المحيط و تأثيرها على الوضع في المنطقة ككل و الجزائر بصفة خاصة، الوضع الذي يمس تقريبا كل المستويات و الميادين منها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الأمنية و نظرا للوضع الراهن الذي تتخبط فيه منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية، ضعف العدالة التوزيعية، فشل الدول و ضعف سلطاتها، تأثر الساحل بالأزمات و الكوارث الإنسانية، نفاذية و ميوعة الحدود، الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية و السياسية عالميا بهذه المنطقة، الأمر الذي أفضى إلى عسكرة المنطقة، ليزيد من تعقيد الأوضاع الذي عادة ما يتم معالجة مثل هذه الأزمات بالوسائل الصلبة أي الخيار العسكري.¹¹⁸

ما يميز المنطقة من غياب الاستقرار و الأمن يشكل تهديدا مباشرا لأمن الجزائر بدرجة أولى و أمن المنطقة المغاربية ككل من خلال رواقين جيوسياسيين في غاية من الانكشاف يتوسطهما رواق أقل انكشافا، لكن هذا لا يمنع من تحوله إلى مصدر تهديد كبير للجزائر الرواق الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب في ليبيا و العملية الانتقالية التي تبقى متعثرة، الأمر الذي يصاحبه انهيار مختلف المؤسسات السياسية السيادية و أولها مؤسسة الجيش، ما يولد تحديات كبيرة من حيث تحول ليبيا إلى دولة فاشلة تتحمل الجزائر و دول المنطقة تكلفة هذا الفشل، و أولى التحديات هي تأمين الحدود إضافة إلى الحد من انتشار الأسلحة في المنطقة، في حين يتمثل الرواق الثاني في الرواق الموريتاني الذي يوجد في اتصال مباشر مع الحدود الجزائرية من جهة و المالية (الأزواد) من جهة أخرى ما يوحي بحرية انتقال السلاح و الإجرام المنظم و الجماعات الإرهابية بين هذه الدول الثلاث. لتجد الجزائر نفسها أمام رواق جيوسياسي ثالث تتوسط به هذين الرواقين الأولين أين لا تقل درجة التهديد والانكشاف عن الرواقين السابقين وهو الرواق المالي الذي يمثل امتداد جغرافي واستراتيجي للجزائر في المنطقة، وما أزمة تيقنتورين إلا أفضل مثال لتوضيح حالة الهشاشة التي تهيئها الجزائر في جنوبها و عمقها الصحراوي.¹¹⁹

❖ أزمة الطوارق

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم و أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري و التي يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديما مقارنة بمشكلات و تهديدات دوائر أخرى، و تعتبر أزمة الطوارق موروثا إستعماريّا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينا فاسو 1960، و الجزائر 1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة و التي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.¹²⁰ والمعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا – التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها- وإسبانيا (الصحراء الغربية) وإيطاليا (صحراء ليبيا) كانت اعتباطية ولم تراعى الحدود

-خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 07.

-عبد النور بن عنتر، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة «لمغرب العربي والتحول الإقليمي الراهن»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص 2.

¹²⁰ -Georges Mutin, GEOPOLITIQUE DU MONDE ARABE, 02éd, Paris, Ellipses, 2005, p 90.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).

في ظل هذا الواقع انقسم الطوارق إلى موقفين موقف رافض لواقعهم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، وحتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتتقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يوجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتا مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان الشمال بدءا في عشيرة الثمانينات أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم.

و يبدو أن الرغبة في انفصال الطوارق في مالي و النيجر، حاضرة منذ استقلال البلدين فقد كان جزء كبير منهم يدعو لذلك و قام الانفصاليون بحركة تمرد في مالي بقيادة "كال انتصار" سنة 1959، و التي تم القضاء عليها عسكريا في 1964 بفضل توقيف قياداتها من طرف مصالح الأمن المغربية و الجزائرية، فالجزائر إذ كانت تعارض قيام دولة طارقية على تخومها الجنوبية منذ الاستقلال و منذ تلك اللحظة وضعت مالي و النيجر تحت المراقبة و تمت عسكرة المنطقة لإجهاض أي محاولة تمرد أخرى، و ظل الحال على ما هو عليه إلى غاية سنة 1990 أين انفجر الصراع الذي كان خامدا.¹²¹

فقد شنت الحركات المتمردة في مالي والنيجر عمليات مسلحة ضد الحكومات المركزية في كلا البلدين بيد أن المسارعة الجزائرية للوساطة توجت مساعيها الحميدة بتوقيع اتفاق تمناست بين الحكومة المالية والمتمردين، غير أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلا بعد الانقلاب على الحكم في مالي وعليه عاودت القوات المالية عملياتها العسكرية ضد الحركة الشعبية للأزواد.¹²² بسبب تنامي مشاعر التمرد خاصة بعد العودة الواسعة للاجئي الطوارق من الجزائر تحديدا، ففي 1990 قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها والذي كان يقدر عددهم بحوالي 20.000 و 25.000 لاجئي تجمعوا في "عين قزام" قرب الحدود بين الجزائر و النيجر لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم و كان بينهم جزء معتبر من الشباب البطال و الذي ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة و تولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقهم و تحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة و يعرف هؤلاء بـ "تمشك اشومار" و كان من رفع السلاح في وجه سلطات باماكو و نيامي.¹²³

و كانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر للدرك الوطني في "تشين تبيرادن" في 07 ماي 1990 و منذ ذلك الحين و مناطق الطوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت تقريبا 10 سنوات قادها عدد من الحركات مثل الحركة و

¹²¹ -Modibo Keita, « La Résolution du Conflit Touareg au Mali et Niger », Groupe de recherche sur les interventions de paix sur les conflits inter-étatiques, **GRIPCI**, note de recherche N°10, Juillet, 2002, p 14.

¹²² -عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 56.

¹²³ - Keita Madibo, op cit, p 10.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد¹²⁴، و الجدير بالذكر من الصعب وضع تمييز بين بداية و تطور التمرد في مالي و النيجر في الأشهر الأولى نظرا لتكتم و الحصار الإعلامي الذي فرضته نظامي مالي و النيجر، و سرعان ما تطور النزاع حتى تدخل بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا و الجزائر و السنغال و الإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة مثل اتفاق تمناست بالجزائر في 1991.¹²⁵ وكان هذا النزاع في أحيان كثيرة سببا لنشوب أزمات دبلوماسية بين عواصم المنطقة مثل الأزمة بين الجزائر و ليبيا على خلفية اتهام السلطات الجزائرية لنظام القذافي وفرنسا أيضا على تشجيع الطوارق لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية وهذه الأزمة انعكست في تغييب الجزائر في قمة "طرابلس" 1997 والتي حضرتها دول مجاورة للجزائر ما عدا موريتانيا.¹²⁶ وبسبب ضعف الإيرادات المالية والتأخر في تنظيم الانتخابات بالمنطقة المتوترة عزز مشاعر السخط لدى المنتخبين المحليين وممثلي الطوارق، زادت تبعات الأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة في 2005 والتي خلفت وراءها عدد كبير من المتضررين في ظل ضعف الإمكانيات لدى سلطات البلاد لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية.¹²⁷

وفي 2007 أعلنت الحكومة النيجرية إعادة التفاوض حول سعر اليورانيوم المورد الطبيعي الأول لنيجر حيث ارتفع من 27.300 دولار إلى 40.000 دولار لـ "كغ" ونظرا للغموض الذي ساد إجراءات التفاوض حول سعر اليورانيوم ومناطق استغلاله من طرف الشركات الغربية وعلى رأسها الشركة الفرنسية "أريفا" حيث أقرت سلطات النيجر قانونا تشرع فيه أن مناطق الاستخراج والتي تقع في إقليم الطوارق ستستفيد من 15 % وهذا ما أثار حركة النيجر من أجل العدالة التي طالبت الحركة بنسبة 50% من أرباح هذه الموارد.¹²⁸ وفي ظل عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق فإنها تبقى تمثل تهديدا كامنا للأمن القومي الجزائري بالرغم من أن الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا أبدا انتماءهم لها. ونقول تهديدا للأمن الجزائري لأسباب أربعة جوهرية أولهما هو الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالبات انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى.¹²⁹ و مع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية على دفع بعض الجماعات الطوارقية لتبني مطالب متطرفة يبقى احتمال إحياء مشروع الدولة الصحراوية الكبرى و تبني فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الطوارقي الجزائري قائما، و في حال تبني هذا المشروع فهذا يعني تفجير نزاعات حدودية ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى ستهدد بالتأكيد الأمن

¹²⁴ -Abdenour benantar, « La sécurité nationale algérienne dans les années 90 entre la méditerranée et le Sahara, op.cit., p 158.

¹²⁵ - Georg klute, « Hostilities et alliances, Archéologie de la dissidence des Touaregsau Mali », Cahiers d'Etudes Africaines, vol 35, 1995, P 58.

¹²⁶ -عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 57.

¹²⁷ - Robert Pringle, « Democratization in Mali Putting History to Work » United States Institute of Peace, October 2006, p32.

¹²⁸ -Frédéric Deycard, « Le Niger Entre deux feux : La nouvelle rébellion Touarègue face à Niamey' » 'Politique Africaine, N°108, 2007, p 131.

- عبد الواحد أكميز، "الحضور المغاربي-الأوروبي في إفريقيا الغربية"، في أحمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الإفريقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 135.

الجزائري خاصة أن الصحراء الجزائرية ستكون مستهدفة بالنظر لغناها بالبتروول، الغاز، الذهب و موارد طبيعية أخرى، ثانيهما هو خطر التدخل الأجنبي في المنطقة تحت غطاء عسكري أو دبلوماسي بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق و منحهم المعونة الدولية أو لمواجهةهم إذا صنفوا كجماعات إرهابية، و هو يعتبر خطأ أحمرًا في العقيدة الأمنية للجزائر نظرا لاستغلاله كمسوِّغ من طرف القوى الكبرى للتأثير على سياسات و توجهات حكومات المنطقة و وضع أيديها على ثرواتها، ثالثها هو خطر تحالف حركات الأزواد المسلحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء و عصابات الجريمة المنظمة و هذا الاحتمال وارد بالنسبة للمتمردين المسلحين في مالي و النيجر الذين يعتبرون الموقف الجزائري مساندا لحكومتهم باماكو و نيامي.¹³⁰

و بعد أن تحولت منطقة الصحراء الكبرى إلى ملاذ للجماعات الإرهابية و يرتبط هذا الخطر بالخطر الذي سبقه بعد أن استغاثت مالي في السابق بالولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها في حربها ضد الطوارق "الإرهابيين"، و تؤكد العملية الموريتانية-الفرنسية على الأراضي المالية على موقع للقاعدة في الساحل في جويلية 2010 أن احتمال اللجوء إلى هكذا سلوك ممكن في منطقة الصحراء و الساحل، رابعها و آخرها هو تحدي انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر و الأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة الخفيفة، الفقر) إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرا هينا في ظل الانكشاف الأمني الرهيب الذي تعانيه بحكم جغرافيتها الوعرة و ما تشهده من صراعات تصعب من مهمة مراقبة التهديدات الصاعدة من الجنوب.¹³¹

❖ الإرهاب

بعد أن نجحت الجزائر في تسيير أزمة الطوارق و لم تسمح باشتداد الخلاف بينهم و بين مالي و النيجر عبر المبادرات الثنائية و متعددة الأطراف و حالات الوساطة التي أشرفت عليها و قادتها، و بالتالي كبحت تهديد هذه الأزمة لأمنها القومي فإنها اليوم و منذ 2003 أصبحت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة و القتال) و المغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة و الجماعة المغربية المقاتلة) إلى الصحراء و الساحل عبر مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر و التشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية لدعم عملياتها لوجيستيا و للتدريب العسكري و استقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلا جيوسياسية إقليمية عبر قومية و دون دولية ذات ارتباطات فكرية مادية و عضوية مع الإرهاب العالمي تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة.

و تعاضم حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف هذه التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية بعد التأكد من تورطها في عمليات إجرامية نفذتها بهدف تمويل عملياتها، و بعد التحالفات التي أنشأها مع عصابات الجريمة المنظمة و

¹³⁰ - نبيل بونبية، مرجع سابق الذكر، ص 56.

¹³¹ - Aymeric Chauprade, Géopolitique, constantes et changement dans l'histoire, Paris : Ellipses, 2000, p 44.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

تهريب المخدرات و هذا ما أكده وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" لدى افتتاحه لأعمال "مؤتمر التنسيق بين دول الساحل في مارس 2010 بالجزائر، صرح أن "الإرهاب الذي يهدد تطورات خطيرة و تحالفاته مع الجريمة المنظمة باتا يطرحان تهديدات حقيقية" و شدد مدلسي على الروابط بين الإرهاب و الجريمة المنظمة التي عدد منها تهريب المخدرات و الأسلحة. و تثير عمليات الجماعات الإرهابية و علاقاتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام و التهريب في الصحراء و الساحل تخوفات الجزائر من أن يستغل هذا الوضع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا كسبب لانتهاك سيادتها و عسكرة منطقة الصحراء، لاسيما أن الولايات المتحدة تبنت منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ما يعرف ب"مبادرة عموم الساحل"¹³² الموجهة إلى أربع دول هي موريتانيا، مالي، النيجر و التشاد، و التي تهدف إلى إنشاء تعاون عملياتي معها لتعزيز قدراتها الأمنية في الحرب على الإرهاب و التي تعززت سنة 2005 بما يعرف ب"الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء".¹³³

وهي تبحث جاهدة لإقامة قاعدة "الأفريكوم" في المنطقة في الصحراء الجزائرية والتي تشكل أفضل نقطة لمراقبة المنطقة ككل، فإن الرفض الجزائري لاحتضان هذه القاعدة وتصادد الظاهرة الإرهابية في المنطقة يدفعانها إلى إقامة قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما والساحل خصوصا.

وقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدها صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي من أجل التموّن وتمويل نشاطاتها بسبب شح مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات.

ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء الإرهابي في نهاية جوان 2010 بتين زاويتين بتمنراست والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه وأن هذا الاعتداء كان بغرض تسهيل عملية تهريب 07 قناطر من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري.¹³⁴ وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعية على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كمر للتهريب.¹³⁵

وتشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الجزائري في عصر العولمة يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له.

¹³² Ibid. P 45

¹³³ - Lauren Ploch, « Africa command :U.S Strategies Interests and the Role of the US Military in Africa », Congressional Research Service Report for Congress, 2009, p 21.

¹³⁴ - الخبر (جريدة جزائرية)، العدد 6109، 06 سبتمبر 2010، ص 02.

¹³⁵ - المكان نفسه.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى)¹³⁶، ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها جراء الحروب والنزاعات فيها وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين.

وزيادة على الإتجار بالمخدرات أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها فضاء خصبا للإتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلما يدل عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي والنيجر. وتشير الكثير من الدراسات أن تهريب البشر من دول جنوب الصحراء يكون غالبا نحو دول الخليج العربي ويمرون في الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا، نحو أوروبا عن طريق مالي-الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة الإيطالية، أو عبر محور المغرب-إسبانيا.¹³⁷

وما يوفر الضمانة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتضاعفها بشكل مخيف من الدائرة الإفريقية للجزائر هو استعمال السلاح والقوة المادية من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها. وفي هذا الصدد تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموما ومناطق الاقتتال خصوصا كمصدر تهديد آخر للأمن الجزائري، إذ تشير تقديرات تقرير "مسح الأسلحة الخفيفة" (وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003 أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية.¹³⁸

إن كافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلح والجريمة المنظمة تؤكد أنها أحسنت الخيار بلجوتها للصحراء وأنها درست جيدا الانكشاف الأمني الرهيب للجبهة الجنوبية للجزائر قبل الاستقرار فيها. فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملاذا لنشاطاتها حقق لها الصدى لعملياتها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الجزائري من خلاله وهو ما عوضها عن الحصار الذي فرض عليها في الشمال وكاد أن يؤدي إلى اختناقها. وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء تمر بسهولة عبر الحدود فهذا دليل على غياب ما يعوقها وأن التغطية الأمنية والإجراءات المتخذة قطريا أو إقليميا مازالت غير كافية للقضاء على الظاهرتين في المنطقة، كما تؤكد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على الحدود الجزائرية وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة وقساوة مناخها وتضاريسها من جهة أخرى.

❖ الهجرة غير الشرعية

لقد أصبحت الجزائر منطقة عبور للمهاجرين السريين الأفارقة نحو أوروبا مع كل ما تخلفه هذه الظاهرة من تحديات على المستوى الإدارة الأمنية، وتداعيات سلبية على المستوى الإنساني خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع التهديدات الأمنية الأخرى،

¹³⁶ -Aymeric Chauprade, op.cit., p 725.

¹³⁷ شاكور ظريف، مرجع سابق الذكر، ص 87.

¹³⁸ -Jakkie Cilliers, « L'Afrique et terrorisme », Afrique contemporaine, N°210, 2004, p 95.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

ما دفع الجزائر من الناحية الإجرائية والعملية إلى تدعيم تواجدها الأمني في الجنوب أما من الناحية المعيارية والقانونية فقد قامت بتبني قانون 08-11 لتجريم والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.¹³⁹

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي أصبحت تعبيراً عن مأساة القارة الإفريقية، فأصبحت هذه المنطقة تختصر كامل مكونات القارة فإن كانت الهجرة السرية قد أحييت طرق التجارة الصحراوية القديمة، إلا أنه لا يمكن تجاهل مخاطرها فإضافة إلى نقل الأمراض و الأوبئة الخطيرة، فإن هذه الهجرة تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة مما يخلق مناوشات قد تؤدي إلى كوارث لا يحمد عقباه عندما يدخل السكان الأصليون في صراع مع مجموعات المهاجرين الأفارقة مثلما حدث في دولة ليبيا حيث تم تسجيل عشرات القتلى و مئات الجرحى في صراع بين المحليين و المهاجرين الأفارقة.

لا يمكن الفصل بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة فمن غير المنطقي الحديث عن الآلاف من المهاجرين الذين يعبرون المتوسط دون وجود تنظيم هرمي و معقد لشبكات تهريب البشر مرتبطة ببعضها البعض، و هذا ما أكدته دراسات حول وجود علاقة بين المهربين و منظمات الجريمة العابرة للحدود و التي تنوع بين تهريب الأفراد و المخدرات و حتى السلاح، فعبور الصحراء أصبح سهلاً مقابل بعض الدولارات، و التهريب من المغرب إلى الجزر الإسبانية يبلغ 200 دولار للأطفال و بين 800 إلى 1200 دولار للأفارقة الرجال في حين يدفع المغاربة 500 إلى 800 دولار.¹⁴⁰

إن هجرة الموت و هجرة اليأس الناتجة عن عدم توفر الأمن والاستقرار في الدولة يلجأ الأفراد إليها، غير مباليين بمصيرهم المستقبلي وما ينتظرهم وقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى نحو شمال إفريقيا بالأخص الجزائر وليبيا للاستقرار فيها أو كمناطق عبور للصفة الغربية.¹⁴¹ والهجرة السرية من الظواهر الاجتماعية البالغة التعقيد والخطورة لما تشكله من تهديد للتماسك المجتمعي، حيث يتم تنظيم عملية الهجرة غير الشرعية بموجب اتفاقات تعقد بين المنظمين والمهاجرين غير الشرعيين مع تحديد المبالغ المالية.¹⁴²

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية "الحرقة" وذلك بحكم موقعها القريب من دول الساحل الإفريقي، ما جعلها معنية بطريقة مباشرة بشبكات الجريمة المنظمة المختصة بتهريب البشر، هذا ما نجده مجسداً في تقرير السفارة الأمريكية في الجزائر لسنة 2009، الذي رصد واقع الإتجار بالبشر: "الجزائر بلد عبور رجال ونساء تنتم المتاجرة بهم من إفريقيا السوداء إلى أوروبا لاستغلالهم جنسياً لأغراض تجارية وللعمل القسري. ويدخل هؤلاء الرجال والنساء الجزائر طوعاً ولكن بشكل غير قانوني وعادة ما يتم

¹³⁹ - Yassin Tamlali, Les migrations subsahariennes dans la presse quotidienne algérienne, **Confluences Méditerranée**, N°87, 2013, p 150.

-أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص 171.

¹⁴¹ - أمحمد برفوق، "منطق الأمن في ساحل الأزمات"، محاضرة غير منشورة لطلبة العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012.
-حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص 56.

ذلك بمساعدة مهربين ... وتسهيل الشبكات الإجرامية التي تتألف من رعايا من إفريقيا السوداء جنوب الجزائر، العبور بالتكفل بالتنقل وتزوير الوثائق...".¹⁴³

تشكل ظاهرة "الهجرة غير الشرعية" نوع من أنواع الاتجار بالبشر، باعتبارها التنقلات للأفراد والجماعات بطريقة غير قانونية وهي ظاهرة خطيرة من أهم الإشكالات التي تواجه الأمن الوطني، وتعد الحدود الجزائرية المالية والنيجيرية من المناطق الأكثر عبورا من قبل المهاجرين المتجهين إلى تمراست في ظل اتساع الحدود ودعم القدرة في السيطرة عليها.

المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري

منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين، تبلور نظام دولي جديد كانت أبرز مؤشرات انتهاء الكتلة السوفيتية وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة ضعف أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها، وتبدل طبيعة علاقات القوى العظمى وتوازنها، إذ انتهى الصراع الإيديولوجي وتحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى وتغير الخريطة السياسية لبعض الدول، ومن ثم أثرت هذه التغيرات في الأنظمة السياسية لدول العالم¹⁴⁴، وقد نال العرب بما فيهم دول المغرب العربي النصيب الأكبر من هذا الاستعمار الجديد بما يحمله من قيم ومبادئ كالديمقراطية، حقوق الإنسان وفتح الأسواق¹⁴⁵.

المطلب الأول: على المستوى السياسي

إثر أحداث أكتوبر 1988، تعد الجزائر واحدة من الدول التي اتجهت نحو الديمقراطية منذ إقرار دستور 23 فيفري 1989¹⁴⁶، إحساس النظام السياسي بالخطر على أمنه واستقراره وترجع مصادر شرعيته خاصة بعد أحداث أكتوبر 1989، في هذا الإطار يرى الأستاذ "الهادي شلبي" "أن الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر يرجع إلى أزمة داخلية مست النظام، فنظام الحزب الواحد وما ارتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية حالت دون نشوء أي قوة سياسية جديدة... وقد ارتبطت حياة النظام بمدى توفر الريع النفطي الذي يسمح بتسيير الاقتصاد وسد الثغرات النظام المختلفة، لكن مع انخفاض أسعار النفط وتوقف البرامج الإنمائية للدولة انكشفت العيوب لدى تصور النخبة الحاكمة لعملية الانتقال¹⁴⁷.

وبعد تطور الأحداث ودخول مرحلة الفوضى السياسية والاستقرار تبنى النظام السياسي سياسة الحل الأمني الذي زاد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في قضايا حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر عن طريق تمثيل الدبلوماسي أو غير مباشر من خلال منظمات غير حكومية متخصصة في هذا القطاع، الولايات المتحدة الأمريكية دعمت التحول

-منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013، ص 436.

¹⁴⁴ -عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998، ص 145.

¹⁴⁵ -سليم الحص، "العروبة والعولمة"، المستقبل العربي، العدد 326، أبريل 2006، ص 16.

¹⁴⁶ -ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 335.

¹⁴⁷ -قاسم محمد، "الجزائر والديمقراطية"، الصباح، ع 1، مارس 1998، ص 14.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

الديمقراطي بطريقة غير مباشرة عن طريق تدعيم المالي لمنظمات المجتمع المدني الذي رفضته الجزائر واعتبرته تدخل في الأوضاع الداخلية¹⁴⁸.

جاءت انعكاسات التحولات السياسية بجملة من الانفتاح على النظام السياسي الجزائري ونتيجة ترابط وتفاعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، فتمثل العامل الداخلي في تصاعد المطالب المناهية بالديمقراطية والحرية بعد تنامي جملة من المشاكل والأزمات وعدم تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعامل الخارجي الدولي المتمثل في الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم، وبروز المؤسسات الدولية ومحاولة الضغط بالمساعدات المالية وكذا الحراك العربي، كلها جعلت الجزائر تتبنى جملة من الانفتاحات والإصلاحات في مختلف الميادين منذ التسعينات إلى يومنا هذا من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي.

إن الجزائر على الصعيد الاستراتيجي تبقى منطقة محتفظة بثقلها الخاص في منظور المصالح الدولية، مما يجعلها معرضة للاهتزاز والتوتر على الرغم من امتلاك الطاقات البشرية والموارد الاقتصادية ومع بداية الألفية الجديدة منذ 2011 تزايدت ثقة النظام السياسي الجزائري في قدرته على تهميش الضغوطات، حيث صرح الجنرال "محمد تواتي" قائلا: "أضحت الجزائر بعيدة كل البعد عن خطر الطلبنة"¹⁴⁹.

رغم انتهاك لحقوق الإنسان في دول العالم الثالث مما فيها الجزائر إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تغاضت عن ذلك خاصة في عهد الرئيس كارتر لكن مع إدارة الرئيس بوش أكدت الولايات المتحدة الأمريكية نظرتها تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وأصبحت سياستها تجاه هذه القضايا أكثر صرامة باعتبار أن الانقسام الحقيقي في العالم لم يعد بين الشرق والغرب وإنما بين الدول التي تلتزم بالديمقراطية والحرية السياسية من ناحية وتلك التي لا تلتزم من ناحية أخرى¹⁵⁰.

منذ 2001 رفعت الولايات المتحدة الأمريكية لصالح ديمقراطية نظام الحكم وترشيده في الجزائر وأعلنت استعدادها لدعم هيئات المجتمع المدني وإرساء ثقافة الديمقراطية والحوار التعايش السلمي بين مختلف الفعاليات الحزبية وكذلك أكدت على مساعي مكافحة الإرهاب في ممارسة ضغط أمريكي على المجتمعات العربية وفي مقدمتها الجزائر من أجل سد سبل نشأة النشاطات الإرهابية من خلال فتح قنوات الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان، قدمت مساعدات مالية للقوى الديمقراطية في كثير من دول العالم وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 شكلت الحرب على الإرهاب أهم شروط المساعدات والإصلاح السياسي، المبادرة

الأمريكية في الشرق الأوسط شملت الأفكار الإصلاحية السياسية والاقتصادية والثقافية رغم النتائج الاقتصادية المحققة من دعم القوى الكبرى والمؤسسات المالية إلا النتائج العامة لم ترق إلى مستوى الآمال المعلقة والأهداف المرجوة في ظل الضريبة الاجتماعية وعدم قدرة

¹⁴⁸ -حسنين توفيق براهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006، ص 222.

¹⁴⁹ -أنور بوخرص، العنف السياسي في شمال إفريقيا، الدوحة: مركز بروكس، 2011، ص 22.

¹⁵⁰ -أحمد طه محمد، الأبعاد السياسية للتشراكة بين أوروبا وإفريقيا، السياسة الدولية، ع 141، جولية 2002، ص 660.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

القطاع الخاص لاستعباد العمال مما زاد من حجم البطالة ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن وزيادة مستوى الفقر¹⁵¹.

تأثير الاتحاد الأوروبي على الجزائر: يعتبر القوة المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية إذا تعلق الأمر بالمنطقة العربية، وذلك بجملة من السياسات ذات طابع سياسي واقتصادي وأمني ويبدو الاهتمام قديما لكنه أخذ منحى جديد بالتوجه الأمريكي نحو المنطقة وهو المنطقة وهو أخذ طابع تنافس المصالح والهيمنة الاقتصادية فالجزائر في علاقتها معه يلعب العامل الجغرافي دورا كبيرا ومؤثر فيها فأي تغييرات سياسية أو اقتصادية في الجزائر تصل تأثيراتها إلى أوروبا بشكل سهل وذلك لحجم التعامل الاقتصادي الكبير بين الجزائر وبلدان الاتحاد الأوروبي، إذ تعتبر الجزائر أحد أهم البلدان الممولة للدول الأوروبية بالمواد الأولية الغاز والبتروكوك ذلك حركة التنقل وحجم الجالية الجزائرية في أوروبا.¹⁵²

أما الاتحاد الأوروبي تربطه علاقة قوية مع الجزائر منذ التسعينات باعتباره شريكا تجاريا لها، كذلك محاولة إرساء منظومة أمنية تدعم فكرة الأمن الجماعي لمنطقة الشرق الأوسط وإدماج حكومات المنطقة في ما يسمى بالحرب الدولية على الإرهاب في ظل يحاول الاتحاد الأوروبي مع الجزائر من خلال التنسيق لفرض المصادقة على اللائحة رقم 1904 لمجلس الأمن الدولي لمكافحة الإرهاب تمثلت في بيع الأسلحة والعتاد العسكري¹⁵³، خصص أكثر من 08 ملايين أورو لفائدة الشراكة مع الدول المغرب العربي بما فيها الجزائر منذ 2013.¹⁵⁴

إذ جاءت العلاقة الأور ومغربية وفق علاقات مبنية على أهداف غير مشتركة في مجالات التعاون المتشابهة تسعى لتحقيق تنمية لكلا الطرفين ففي المجال الاقتصادي أن الهدف من الشراكة كغاية هو إنشاء منطقة تبادل حر مع الجزائر منذ 2002 حيث تكون هناك في عام 2020 مع هذه الأخيرة سوق حرة مشتركة.

أهم أثر التحول على الجزائر بالتركيز على المسائل الجوهرية:

- احترام حقوق الإنسان مثل إلغاء العمل بأحكام الإعدام.
- إرساء إطار قانوني عادل يضمن مساواة لاسيما قضايا المرأة مع مراعاة مراجعة قانون الأسرة.
- تحسين القوانين والتشريعات الخاصة بوضع السجون وضمان حقيقة للعدالة.
- المطالبة برفع حالة الطوارئ وذلك للمساهمة في إرساء دولة القانون.
- المطالبة بالالتزام الأكبر لحقوق الأساسية مثل حرية الصحافة، الحرية النقابية.

¹⁵¹ -عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999، ص 359.

¹⁵² -Lucille Provost, paris et Alger brouille et complicité, **le monde diplomatique**, septembre 1996, p 01.

¹⁵³ -حميد ياس، المعلومات الاستخباراتية الجزائرية مطلوبة لأن الأمن الغربي في خطر، **جريدة الخير**، العدد 5872، جانفي 2010، ص 05.

¹⁵⁴ -مليلة أيت عميرات، قمة برشلونة: إفريقيا تسمع صوتها، **مجلة الجيش**، العدد 536، مارس 2000، ص 45.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

- ضرورة انسحاب الجيش من مسار اتخاذ القرار مع توسيع دائرة هذه الأخيرة عن طريق دعم المشاركة السياسية وتطبيق نظام اللامركزية.¹⁵⁵

أما احتجاجات 2011 وصفه بالأعنف من أحداث 1988، لذا أنعقد اجتماع وزاري مشترك في 08 جانفي توج بجملة من التدابير منها خفض أسعار السكر والزيت وتدعيم أسعارها بـ 53 مليار دينار، وتخفيضات جبائية وجمركية على المواد الأولية المستوردة،

لكنها تكرر في سلسلة ليوم 22 جانفي بالعاصمة، 29 جانفي ببجاية و 12-19-26 فيفري، ثم في 05 و 26 مارس على إثرها بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمجموعة من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى احتواء الأحداث بإحداث التغيير المرجو بصفة سلمية وإرادة وطنية لتجنب الفوضى التي تقود إلى التدخل الخارجي، مثل قرار حالة الطوارئ بتاريخ 23 فيفري 2011¹⁵⁶، وبتاريخ 15 أبريل 2011 توجه رئيس الجمهورية بخطاب جاء فيه: فبعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة وبعد رفع حالة الطوارئ قررت استكمال مسعى الإصلاحات الغاية منها تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم، وما ساعد النظام على شراء السلم الاجتماعي هو الوضعية المالية المريحة¹⁵⁷، بالإضافة إلى إصلاح النظام الانتخابي، تعديل قانون الانتخابات وإصلاح النظام الحزبي وهكذا تفادت الجزائر تأثير الحراك والدخول في الفوضى على الرغم من الاضطرابات على حدودها الشرقية والغربية والجنوبية.

جاءت انعكاسات التحولات السياسية من الانفتاح على النظام السياسي الجزائري ونتيجة ترابط وتفاعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، فتمثل العامل الداخلي في تصاعد المطالب المناهضة بالديمقراطية والحرية بعد تنامي جملة من المشاكل والأزمات، وعدم تحقيق

التنمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والعامل الخارجي الدولي المتمثل في الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم وبروز المؤسسات الدولية ومحاولة الضغط بالمساعدات المالية، وكذا الحراك العربي كلها جعلت الجزائر تتبنى جملة من الانفتاحات والإصلاحات في مختلف المجالات منذ التسعينات إلى يومنا هذا من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي.

المطلب الثاني: على مستوى الاقتصادي

يمكن فهم انعكاسات التهديدات الأمنية في المتوسط على الأمن الجزائري في بعده الاقتصادي انطلاقا من توظيف أفكار مقاربة التبعية وأفكار مقاربة الهيمنة الإمبريالية اللتان

¹⁵⁵ - عبد الحفيظ محمد، اتفاقية الشراكة بين أوروبا والجزائر، جريدة الخبر، العدد 3627، 2002، ص 06.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 01-11 مؤرخ في 23 فيفري 2011 يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 12¹⁵⁶، الصادر بتاريخ 23 فيفري 2011، ص 04.

¹⁵⁷ - Cherif Ouzani, Printemps Arabe : l'Algérie, Jeune Afrique, N°2618, 13mars 2011, p 23.

اهتمتا بتحليل تفاعل العلاقات الغير المتكافئة بين الدول وبتفسير السلوك الإمبريالي للقوى الكبرى وكيفية تأثيره على دول المحيط بالتركيز على البعد الاقتصادي.

تركز المقاربتين على الهيمنة الاقتصادية كأداة إمبريالية تستخدمها دول المركز ضمن شبكة من الآليات الاقتصادية والمالية للحفاظ على مكانة محورية في الاقتصاديات الوطنية لدول المحيط مثل التبعية التجارية، الديون، التبعية التكنولوجية وسيطرتها بفضل شركاتها على القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية ومن بين الآليات نذكر¹⁵⁸:

- 1- الاستثمار الخارجي كأداة للهيمنة: يؤكد سريمانسكي أن مستوى نشاط الشركات العالمية في دول المحيط يؤكد درجة تغلغلها الاقتصادي وتأثيرها السياسي، فالجزائر تعرف زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية والأكثر حساسية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قدراتها القرارية مما يزيد احتمالات توجيهها للخيارات الاقتصادية وحتى السياسية للجزائر.
- 2- التجارة كأداة الهيمنة الإمبريالية: إن ما يضعف المناعة الاقتصادية للجزائر في تعاملاتها التجارية مع القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي هو تمحور

اقتصادها حول عدد قليل من المواد الطاقوية، المعدنية والزراعية وبنائها لعلاقاتها التجارية حول الدولة المستعمرة السابقة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى التمرکز المادي والمعاملاتي مما يزيد من احتمالات التبعية الهيكلية لفرنسا.

- 3- التدخل الأجنبي كآلية للهيمنة الإمبريالية: يرى سريمانسكي أن أحسن أداة تقليدية للحفاظ على مجال سياسي-اجتماعي مساعد ومشجع للاستثمارات التابعة للمركز في المحيط هو استخدام القوة العسكرية، وهذا ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه في الجزائر عن طريق إقامة قاعدة أفريكوم في الصحراء الجزائرية.

- 4- المساعدات العسكرية: إن من بين الأساليب الفعالة المستخدمة من قبل دول المركز لتغذية هذه الهيمنة-التبعية هو التمويل العسكري والتأطير التقني، كما أن المشاركة في تدريب الإطارات السامية في الجيوش بالأكاديميات العسكرية لدول المركز سوف يساعد على تكوين نخب عسكرية خادمة في النهاية لمصالح دول المركز، وهذا ما تسعى الولايات المتحدة والغرب من جهة وروسيا من جهة أخرى لتحقيقه في علاقاتها العسكرية مع الجزائر.

- 5- الآليات الإيديولوجية: تعد هذه الآليات من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية للتحكم الإمبريالي في دول المحيط، فدول المركز لضمان استمرار تحكمها في الدول التابعة تقدم المساعدة في تكوين النخب محليا أو باستقبالهم في الدولة المركز ذاتها، كما أنها تسعى إلى توجيه طريقة التفكير والتخطيط بغرس فلسفة الانتماء

¹⁵⁸ سالم برفوق، مرجع سابق، ص 40.

الثقافي بجعل لغة المستعمر لغة فعلية وهذا هو حال السياسة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر.

المطلب الثالث: على مستوى الاجتماعي

يمكن إبراز انعكاسات استراتيجيات القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي على الأمن الجزائري في شقه الاجتماعي والثقافي في النقاط التالية:

- الهوية الوطنية أمام هاجس تحقيق الهوية المتوسطية: تكمن انعكاسات طرح مسألة الهوية المتوسطية على الأمن الاجتماعي – الثقافي الجزائري في الضغوطات التي ظل يتعرض إليها هذا البلد مثله مثل باقي دول جنوب المتوسط للالتزام بالمبادئ والقواعد والإجراءات الأوروبية خاصة تلك المتعلقة بعملية نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية، هذه العملية التي لا زالت تنحصر في نقل الأفكار في البنى القانونية والشؤون الداخلية بعيدا عن نقل الأفكار العلمية أو الفنية أو ما يسمى بمأسسة التعاون السياسي والقانوني مع شركاء أوروبا المتوسطيين والتي منهم الجزائر¹⁵⁹.
- الضغوطات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: لقد تم استغلال أحداث 11 سبتمبر لممارسة مزيد من الضغط على الدول الإسلامية بما فيها الجزائر لإحداث تغييرات عميقة في منظومتها التربوية ابتداءا بتغيير برامج التعليم، ففي الجزائر تم إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية في ديسمبر 2004، مما أثار استياء في الرأي العام الجزائري سيما جمهور الإسلاميين وكذا الكثير من البرلمانيين والكثير من الأكاديميين أيضا¹⁶⁰.
- انعكاسات السياسة الاجتماعية والثقافية الفرنسية: تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة السياسة الخارجية و

العالمية الفرنسية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا وبالأخص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، مما سوف يعزز رسالتها الكونية والمرتبطة

¹⁵⁹ -صالح زباني، أمين حجيج، مرجع سابق، ص 86، 87.

¹⁶⁰ -نفس المرجع، ص 88، 89.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

بضرورة نشر نمط الحياة والتنظيم الذي أرسته فرنسا لنفسها، والقائم على اللائكية، الدولة الحقوقية وحقوق المواطنة¹⁶¹.

إن إصرار فرنسا للحفاظ على الآليات التربوية كحق من الحقوق الإمتيازية التي تحصلت عليها فرنسا تعاقديا بعد استقلال الدول التي كانت تحت استعمارها، يشكل أحد الأبعاد الأساسية المكونة لاستراتيجية واعية لتقزيم وإضعاف دور هذه الأخيرة، هذه الأطر التربوية والثقافية تمنح لفرنسا ليس فقط أدوات نقل معرفية أو ثقافية، بل إنها تؤسس أولا وقبل كل شيء لهيمنة هيكلية بعيدة المدى على هذه الدول.

كما صاحب رغبة فرنسا في الحفاظ على تحكمها في الأنساق التربوية المغاربية، إلحاحها أيضا على الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة علم، إدارة وسياسة وفي أسوء الحالات تطوير ازدواجية لغوية مع صدارة وظيفية وفعالية للفرنسية، وهذا حتى تتمكن فرنسا من إبقاء دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر تسير في فلكها، ومن بين الانعكاسات التي يمكن أن تفرزها هذه السياسة على الأمن الاجتماعي-الثقافي الجزائري يمكن ذكر¹⁶²:

1- اغتراب ثقافي للنخب في ظل غياب المشروع المجتمعي الجزائري قد يخلق شروحات ثقافية، اجتماعية وإيديولوجية خطيرة قد تؤدي لإنفصامات مرضية مزمنة في الهوية، وهذه الانعكاسات الأكثر خطورة التي يمكن أن تمس التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

2- القابلية للتبعية سوف تخلق ميولات استهلاكية للمنتوجات والقيم والأطر التنظيمية الفرنسية مما سيعمق من التبعية البنيوية للجزائر اتجاه فرنسا.

3- الفشل في بناء الأمة، أي التبعية للأخر تحد من بناء شخصية وطنية تجمع بين الأصالة والمعاصرة¹⁶³.

يمكن القول أن غياب مشروع مجتمعي جزائري يجعل من الأمن الجزائري في بعده الاجتماعي والثقافي محل انكشاف خاصة في زمن العولمة، هذا لا يعني أن الجزائر يجب أن تغلق على نفسها للحد من هذا الانكشاف بل يجب أن تعمق إدراكها لهويتها الثقافية وتزيد من سعة انتماءها الحضاري.

تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي لتأخذ منحى تصاعدي حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث، بدأت أول هذه الإرهابيات باختطاف والي اليزي في جانفي 2012 ثم في 04 مارس 2012 تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست يليها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في "قاو" بمالي يوم 6 أفريل 2012، وفي 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة.

لتصل هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة "تقننورين" بعين أميناس يوم 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي 11 جانفي 2013،

¹⁶¹ -سالم برفوق، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 114.

¹⁶² -نفس المرجع، ص 120.

¹⁶³ - المكان نفسه.

الفصل الثاني: واقع الأمن الوطني الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

ويعتبر هذا الاعتداء بالغ الخطورة لكونه استهدف عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل حوالي 98% من مداخيل الجزائر لتركيبة وإضعاف الدولة الجزائرية وكذلك لخلق حالة من اللأمن لدى المستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر، كما أنه بمثابة إعلان أن الأراضي الجزائرية أصبحت جزء من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية.

فكل هذه الاعتداءات تهدف إلى ضرب استقرار الجزائر و استفزازها و إدخالها في هذا المستنقع من الأزمات الذي تتعدد فيه الفواعل و تتضارب المصالح، كما هي بمثابة إشارات و رسائل للضغط على الجزائر لتتراجع على بعض المواقف و القرارات لكن ما يجب الانتباه و الالتفات إليه أن هذه الاعتداءات أثبتت و كشفت على ثغرات و فجوات في الإجراءات الأمنية الاحترازية التي أخذتها الجزائر في تعاطيها مع جوارها الإقليمي بحيث يجب إعادة التقدير و إدراك القصور في سياستها الأمنية بتكيفها وفق للتغيرات و التطورات الأمنية كلما استدعى الأمر ذلك.

إن شساعة حدود الجزائر يعرض أمنها للاختراق من عدة منافذ ومنه أصبحت مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار، حيث أدى سقوط القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي بل على عكس أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات ضخمة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا¹⁶⁴.

فغياب الدولة في ليبيا وتفكك المجتمع وتعدد الميلشيات المسلحة وظهور نموذج الحرب بالنيابة كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود وهو ما يبرز الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود الشرقية ومع ارتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل تخوف من تسلل المجموعات الإرهابية بالإضافة إلى الحد من عمليات تهريب السلاح¹⁶⁵.

-سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، 2014، 2015، ص 168.

-مسؤول ليبي، ترتيبات أمنية تؤجل فتح الحدود مع الجزائر، 25/12/2018 موقع صحيفة ال يوم [Http://www.Rai.alyom](http://www.Rai.alyom)

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل مختلف التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن الوطني الجزائري على المستوى الدولة الوطنية التي تتمثل في التحديات السياسية، فغياب التنمية السياسية يؤدي إلى هشاشة النظام السياسي الجزائري الذي يتميز بالسيطرة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال 1962، ويسيطر على جميع المؤسسات السياسية والعسكرية التي تتدخل في النظام السياسي وبسط نفوذها على كل القرارات السياسية، أما فيما يخص التحديات الاقتصادية فنجد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وضعيف في مختلف المجالات (الصناعية، الزراعية..)، بدرجة كبيرة بحيث يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة 98%، مما يجعلها تابعة للدول الأوروبية والغربية، أما التحديات الاجتماعية فهي لا تقل أهمية عن سابقتها فالتهديدات المتعلقة بالبيئة الاجتماعية تشكل حازما في تحقيق فاعلية التنمية السياسية على الرغم من استغلال النخبة الحاكمة في أكثر من ظرف جعل هذه التحديات لصالحها لتمرير قرارات لصالحها.

بالنظر إلى موقع الجزائر في مركز شمال إفريقيا إلى تعدد أبعاد وانتماءات الجزائر الجيوسياسية التي تتمايز وتختلف فيما بينها، فقضايا الدائرة العربية تختلف عن الدائرة المغاربية والمتوسطة تختلف عن تلك الساحلية، الأمر الذي يدل على تنوع التهديدات التي تعرض إليها الجزائر في مختلف دوائرها الجيوسياسية من: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى تواجد الأوروبي في المنطقة التي تعتبر جنوب المتوسط تهديدا لأمنها وهذا من خلال تواجد حلف شمال الأطلسي في المتوسط (الأسطول السادس). فكل هذه التهديدات سواء على المستوى الداخلي والخارجي تنعكس سلبا على الأمن الوطني الجزائري على الصعيد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

تمهيد

في ظل الصعوبات التي تواجهها الجزائر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ومحاولة منها تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار، ونظرا لأنه من حقها تحقيق أمنها المرتبط بمدى الكفاءة لخلق تفوق متنام وسريع يؤدي الى معالجة الضعف ومواجهة التهديدات والتحديات، كل ذلك يدعو إلى بناء استراتيجية لمواجهة تهديدات وتحديات والأمن القومي الجزائري، بعقيدة أمنية تؤدي دور الفعل بدل رد الفعل وهذا ما يجب أن تلعبه العقيدة الأمنية في المرحلة الراهنة نتيجة الضغوطات التي تواجهها الجزائر سواء من البيئة الخارجية أو الداخلية لتحقيق الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: آليات مواجهة التحديات الداخلية

نتطرق في هذا المبحث إلى سبل معالجة التهديدات التي تواجه الجزائر على المستوى الداخلي سواء كانت سياسية، اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار السياسي

شهدت الجزائر منذ استقلالها عدة دساتير متمثلة في دستور 1976، 1963 المشبع بالفكر الاشتراكي وتم تعديله في كل من 1980 و 1988 والذي بقي ساري المفعول إلى أن تم استبداله بصفة ضمنية بدستور 1989 بعد أحداث أكتوبر 1988 الدامية¹.

وبالرغم من هذه الإصلاحات التي جاء بها دستور 1988 إلا أن الوضعية السياسية الديمقراطية في الجزائر واجهت صعوبات عديدة وقصور بعد استقالة الرئيس "شاذلي بن جديد" ودخول الجزائر في دوامة العنف بعد أول الانتخابات تعددية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1991، وتوقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992².

وحكم المجلس الأعلى للدولة وكنتيجة لهذا جاء دستور 1996 لتغطية الفراغ الدستوري والنقص الوارد في دستور 1989 وتوسيع الصلاحيات الرئاسية وضمان بقاء واستمرارية النظام فقد حضر دستور 1996 النشاط الحزبي القائم على أساس دينية أو طائفية وكذا ضيق قانون الانتخابات، كما أقر إنشاء الغرفة الثانية (مجلس الأمة)، لتضيق سيطرة وتأثير الغرفة الأولى على استقرار السياسي وبعده شهدت الجزائر تعديل في سبتمبر 2008 الذي سار في نفس خط دستور 1996 من حيث توسيع صلاحيات وسلطات الرئيس وتمديد عهدة الحكم وكذا استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول (الوزارة الأولى)³.

وظل الاحتجاجات التي عمت بعض الدول العربية والمغربية وأدت إلى سقوط أنظمة عديدة كمصر وليبيا، فقد سارعت معظم الدول العربية إلى مسيطرة التيار التغييرى والتوجه نحو الانفتاح والمزيد من الديمقراطية من أجل امتصاص حماس الشارع، فلم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن تلك الاحتجاجات والتغيرات بحيث تبنى قادة البلاد بعض المشاريع المستقبلية التي تصب في قالب التغيرات في السياسة الداخلية، وأهم هذه التغيرات جاءت من خلال تصريح الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" يوم 15 أفريل 2011، ضرورة إدخال إصلاحات تشريعية ودستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية، كذا رفع حالة الطوارئ التي دخلتها البلد منذ 09 فيفري 1992، حيث تم ذلك بأمر رئاسي في يوم 24 فيفري 2011، يشير بعض المحللين إلى هذه الإصلاحات السياسية راجعة لموجة التغيير في الشرق والوسط، فقد عرفت الجزائر سلسلة من الاحتجاجات في بداية جانفي 2011 تعود لارتفاع الأسعار المواد الغذائية مثل السكر والزيت، حيث توفي خمسة أشخاص وجرح 800 آخرون في العاصمة وبعض المدن الجزائرية على غرار قسنطينة وهران ومنطقة القبائل جراء انفجار الشارع، كما أنه

¹ - بوخاتم عمر، الدستور الجزائري بين مقتضيات الثبات ودواعي التغيير، ورقة مقدمة للملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، جامعة الأغواط، الجزائر، ماي 2008، ص 04.

² - غاني بودبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص 175.

³ - سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية (1989-2009)، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2009، ص 94.

ومع حادثة انتحار التونسي "محمد بوعزيزي" رصدت حوادث انتحار متفرقة، لكن السلطات الجزائرية لم تلجأ إلى العنف وقامت بخفض الأسعار⁴.

وفي ظل تأزم الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة وتزايد وتيرة التهديدات الأمنية فقد أقدمت السلطة السياسية في البلاد من إجراء تعديل دستوري هو الثاني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ومن أهم ما جاء به ما يلي:

1. ترسيم اللغة "الأمازيغية" كلغة ثانية في البلاد إلى جانب العربية، والسماح بترشيح الرئيس لولايتين رئاستين فقط، تمتد كل منها 05 أعوام بعد أن كانت مفتوحة، لإضافة إلى تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة العملية الانتخابية.
 2. كما نص التعديل، على أن رئيس الجمهورية يعين رئيس الوزراء بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، بعد أن كان يعينه دون الرجوع إليها كما جاء فيه لأول مرة حق البرلمان في الأغلبية مناقشة الاتفاقيات الدولية قبل المصادقة عليها من قبل الرئيس، وتخصيص جلسة شهرية بالبرلمان لمناقشة جدول أعمال تقترحه كتل المعارضة.
 3. وفي جانب الحريات، جاء في المشروع تجريم المعاملات اللاإنسانية ضد المواطن وحرية التظاهر السلمي للمواطن، ومنع سجن الصحفيين بسبب كتاباتهم.
- شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 تحولاً سياسياً في نظامها السياسي، وكانت الصورة الغالبة والبارزة لهذا التحول تتمثل في الانتقال من نظام الحزب الواحد المؤسس على الأحادية السياسية وعدم السماح بالتعدد ولا بالتداول على السلطة بين قوى مختلفة إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية⁶.
- وبما أن دستور 1989 يعد المكرس والمحدد للتعددية السياسية في الجزائر فقد اشتمل على العديد من المبادئ والأسس التي تدعم عملية الانتقال إلى التعددية السياسية من أهمها:

- فتح المجال أمام التعددية الحزبية وذلك بالسماح بإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي كما ورد في المادة 40 من دستور 1989 السابقة الذكر، بعدما كانت المادة 49 من دستور 1976 تنص على نظام الحزب الواحد بقولها "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على نظام الحزب الواحد"، إلا أنه بنص المادة 40 التي تعد نواة الدستور وضع حد لهذا النظام وفتح الباب أمام التعدد وحق جميع التشكيلات السياسية المعتمدة الدخول في المنافسة السياسية.
- وضع الشروط الضرورية للدخول الفعلي في التعددية والممارسة الديمقراطية وإعادة النظر في قوانين الانتخابات والإعلام والجمعيات وقوانين أخرى لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة والدخول في المنافسة السياسية، حيث عرفت هذه الفترة ما يمكن أن نسميه بثورة قوانين⁷.

⁴ - مريم براهمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على الأنظمة المغاربية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2002، ص 30.

⁵ - نافع الشتيوي، الجزائر المتقلبة تحولات متسارعة في النظام السياسي تمهيدا لما بعد بوتفليقة، TRT العربية، 2016، شوهذ يوم 25-03-2018، من الموقع: <http://www.trtrabic.tv>.

⁶ -خولة كفالي، منتديات وخصائص في ظل دستور 1989-02-23، كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر 11-10 ديسمبر 2005، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2005، ص 174.

⁷ -خولة كفالي، مرجع سابق، ص 183.

إن اختيار التعددية الحزبية كوسيلة للتنشيط وتفعيل الحياة السياسية، كان نتيجة لتبني نظام الديمقراطية الليبرالية الذي تم تدشينه من قبل الجزائر من خلال دستور 1989، ونظام التعددية هذا عدا عن كونه مجموعة مبادئ وقواعد ومجموعات وآليات ومؤسسات، فإنه وبعد تيارا فكريا تدعمه فلسفة معينة تتمحور حول فكرة ترفيه الفرد في كنف الجماعة وتقويم وجوده من خلال الدفاع والمحافظة على حقوقه وحرياته، كما أنه يعد من أهم أركان ودعائم فكرة دولة القانون⁸. وقد فتحت وطأة الأحداث التي استجذبت على الساحة السياسية والأمنية مطلع التسعينات غداة إعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، الباب على التحول الديمقراطي وتبين بسرعة أن المسار الديمقراطي خلق نتائج لم تتمكن الإدارة آنذاك من التنبؤ بها إذ اصطدمت الديمقراطية الفتية بعوامل ثقافية وإيديولوجية ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري، وأمام هذه الوضعية تمت إعادة النظر في النظام الحزبي من جديد بعد المصادقة على تعديل دستور 28 نوفمبر 1996 الذي اعتمد هذه المرة مصطلح "الأحزاب السياسية" بدل الصياغة المقدمة المستعملة في دستور 1989 المتمثلة في مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي، فقد نصت المادة 42 من تعديل سنة 1996 على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الرعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفترة السابقة، ويحظر على الأحزاب السياسية أي شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلهما⁹.

كما عرفت نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، عدة مواعيد انتخابية لها علاقة بالتعددية السياسية نذكر منها:

- الانتخابات البرلمانية للغرفتين والانتخابات البلدية عام 2002.
- انتخابات رئاسية لعام 2004 التي تجسد لقاعدة احترام المواعيد الانتخابية المحددة دستوريا، وانتخابات 2009 الرئاسية¹⁰.
- بالإضافة إلى هذه المواعيد الانتخابية فلا بد من التطرق إلى الاستفتاء الشعبي على قانون الوثام المدني الذي صدر في 13 جويلية 1999 وهو قانون يحل محل قانون الرحمة لعام 1995 الذي أقره الرئيس الأسبق "اليمين زروال" الهادف إلى إرجاع الخارجين على السلطة، بالإضافة إلى هذا هناك استفتاء شعبي آخر حول السلم والمصالحة الوطنية الذي

⁸- أثار التعددية السياسية، حرية العمل في ظل دستور سنة 1989، من الموقع <http://Linaforumouf.com/18/11/2018>

⁹- أثار التعددية السياسية، مرجع سابق.

¹⁰- كربوسة عمراني، "مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة" في كراسات الملتقى الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2005، ص 139.

صادق عليه الشعب في 29 سبتمبر 2005، والذي جاءت نسبة القبول بـ "نعم" 97.36% من الأصوات¹¹.

وفي إطار البرنامج الإصلاحي الذي أقره الرئيس "بوتفليقة" في 15 أبريل 2011، درس مجلس الوزراء يوم 28-08-2011 مشاريع قوانين تتعلق بنظام الانتخابات الذي جاء تجاوبا مع المطالب العريضة التي صدرت عن المشاركين في المشاورات السياسية المنادية بوضع الانتخابات التي ستنظمها الإدارة تحت إشراف السلطة القضائية وإخضاعها لمراقبة الأحزاب وممثلي قوائم المرشحين الأحرار التي تشارك في هذه الانتخابات، كما درس مجلس الوزراء ووافق كذلك على مشروع قانون عضوي يحدد إجراءات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة المنبثق من المادة 31 مكرر من الدستور التي تلزم بترقية المرأة في المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى مشروع قانون عضوي يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية المنبثقة من أحكام المادة 103 من الدستور التي تنص خاصة على أن نظام حالات بطلان الحق في الترشح وحالات التنافي مع التمثيل النيابي سيتم تحديده بموجب قانون عضوي¹².

هناك مجموعة من الآليات السياسية التي من شأنها تصحيح الأوضاع المتردية في النظام السياسي الجزائري نذكر منها:¹³

- بما أن الدستور أسمى وثيقة في الدولة إذا لابد من أن يكون هذا الدستور مبني على معايير ثابتة وراسخة لا تقبل التغيير الذي تفرضه تغيرات بعض التحديات فقط، وإشراك فواعل حقيقيين في بناء الدستور (خبراء قانون، نشطاء المجتمع المدني، المعارضة الحقيقية، أكاديميين ومتخصصين في مختلف المجالات).
- اعتماد مبدأ التعددية السياسية الحقيقية، وتقسيم السلطة بين مختلف المؤسسات السياسية وتجسيد مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.
- جعل العملية السياسية تعبير عن مناقشة اجتماعية سلمية من ناحية، وتكريس مبادئ التراضي والتوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى.
- تعيين حدود مجال الدولة وتدخلها، بحيث تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش ولو بسيط من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر للدولة، وكذلك بالنسبة للصحافة الخاصة.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المسائلة.
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة، والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

¹¹ - البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص 151.

¹² - هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتين الأمن التقليدي والأمن الإنساني طروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص 150.

¹³ - بوحنية قوي، "التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر"، على الموقع Bouhania.com/new.php.action=view.

- ضرورة تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وجعل المنظومة الدستورية للبلاد مرآة عاكسة للقيم والمبادئ الوطنية الثابتة.

المطلب الثاني: بناء المنظومة الاقتصادية

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغير المفاهيم الإيديولوجية وكذا الاستراتيجية وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، فالواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يحتم علينا الرجوع إلى الماضي لتفسير الوضعية المتواجد عليها حالياً، حيث مر الاقتصاد الوطني بمرحلتين هما:

أولاً: مرحلة التسيير الموجه للاقتصاد: يمكن تلخيص مميزات وسمات الاقتصاد الجزائري في ظل هذه المرحلة في الآتي:

- ✓ الدولة هي المالكة والمحتكرة للقرار الاقتصادي إنتاجاً وتبادلاً.
- ✓ غياب المناخ الاستثماري في البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتي يفترض فيها اتخاذ القرارات.
- ✓ حجم المؤسسة الاقتصادية كبير بحيث تمثل في أغلب الأحيان قطاعاً بعينه مما جعل أكبر المؤسسات تشارك في تخصيص الموارد حسب رغباتهم دون القدرة على استغلالها مما يعطل الموارد.
- ✓ عجز في تنظيم هذه المؤسسات وتسييرها.
- ✓ غياب المنافسة الداخلية والخارجية.
- ✓ غياب ثقافة الجودة ناهيك عن الجودة الشاملة.
- ✓ تضخم المشاريع وارتفاع تكاليف الاستثمار والاستغلال.
- ✓ النظرة الساكنة للاقتصاد.
- ✓ جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة العرض.
- ✓ الصعوبة في التمويل.
- ✓ الاعتماد على الأسواق الخارجية بشكل كبير¹⁴.

في هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب، وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية وهذا ما جعل التحكم في عملية التخطيط الاقتصادي خارج الشركات الوطنية، وإنما من قبل طرف الجهاز المركزي هذا ما دفع إلى نمط آخر للتسيير.

ثانياً: الاقتصاد الجزائري في حالة التوجه إلى اقتصاد السوق

بعد أن مست الأزمة الاقتصادية بصورة عامة والمالية (2008) بصورة خاصة للجزائر ظهرت الحاجة إلى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفاً مع ظروف الأزمة أولاً ومعالج لها ثانياً ومن ثمة دفعا لعملية التنمية في اتجاهها الصحيح،

¹⁴ - علي كساب، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها"، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 25-28 ماي 2003، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 07.

وقد بدأت الدولة التخلي عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغيير دورها في ما يتناسب مع التوجه إلى الاقتصاد الليبرالي ومن ثم تفعيل قوى السوق وذلك عن طريق جملة من المبادئ والقواعد لنظام اقتصاد السوق منها:

- ✓ المصلحة الذاتية: هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.
- ✓ الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت.
- ✓ المنافسة والمبادرة الحرة: إن المنافسة تسمح بالديناميكية وهي تمارس على المستويين الدولي والوطني، حيث تعرض رجال الأعمال والمؤسسات إلى منافسة دولية متكافئة أما المبادرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتنمي قدرات الإبداع¹⁵.

حيث كانت الدولة الجزائرية تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، ولتحفيز ذلك يجب المرور أولا عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية وامتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجيدة والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي.

أما مسار إعادة بناء الاقتصاد بنشعباته المتعددة القائمة على إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصتها ومحاولة إيجاد بدائل للتسيير العمومي للمؤسسات وتدعيم المفلسة منها لخوض تجربة جديدة وفق طرائق بديلة في التسيير أكثر عقلانية وأقرب إلى الرشادة والاحترافية كما تغنى الخطاب الرسمي به.

تبنت الجزائر اقتصادها بصفة أساسية على المحروقات كقطاع استراتيجي ولم يكن ليكمل لو لم تؤمم محروقاتها في 24 فيفري 1972 لوضع حد للامتيازات الفرنسية التي أخذت بفعل بعض بنود اتفاقيات ايفيان التي من بين ما تضمنه منح الشركات الفرنسية امتياز احتكار استغلال النفط، واعتبر هذا انتفاضا للسيادة الوطنية حيث اعتبر النفط ثروة وطنية لا بد من ان تنبسط عليها يد السيادة الجزائرية، وفي ذلك أشار وزير الطاقة الجزائري في 1971 بقوله "إن الاستغلال المباشر والرقابة الشاملة للثروات الباطنية تشكل هدفنا الرئيسي"¹⁶.

شهدت العودة إلى مبادئ الوطنية الاقتصادية أو ما أطلقت عليه السلطات العمومية "إصلاح نظام السوق" من خلال:

1. إعادة النظر في إصلاح تحرير القطاع المحروقات حيث يمنح الحق لسوناطراك أن تمارس احتكارها الطبيعي احتكارها الطبيعي في صالح

¹⁵ - علي كساب، مرجع سابق، ص 08.

¹⁶ - Luis Martinez, **Violence de la rente pétrolière : Algérie-Irak-Libye, nouveaux débats**, Paris : les presses de sciences, 2010, p33.

الدولة على كل المشاريع التي يستثمر فيها الأجانب، باكتسابها 51(%) بالمائة منها.

2. قانون المالية التكميلي 2009 الذي يكرس مبدأ الأفضلية الوطنية حيث يمنح 70 بالمائة للمتعاملين الوطنيين و30 بالمائة للأجانب في المشاريع الاستثمارية للقطاعات الأخرى ويتم توسيع القاعدة إلى البنوك بداية من 2010.

3. المرسوم الرئاسي 11 جويلية 2010 حول تنظيم الصفقات العمومية، الذي راجع جذريا التنظيم الساري منذ 10 سنوات حيث انتقل هامش الأفضلية الوطنية من 15(%) إلى 25(%) في عروض إنجاز المشاريع العمومية، كما يجبر النص أيضا اللجوء حصريا إلى المناقصات الوطنية في حال أن الخدمة المطلوبة يمكن إنجازها بمنتوج أو مؤسسة جزائرية¹⁷.

كما انتهجت السلطات العمومية استراتيجية تصنيعية جديدة تركز على قواعد السوق، وذلك انطلاقا من مبدئين أساسيين:

الأول: يعتمد على فكرة أن حجم المؤسسة الصناعية العمومية يجب أن يتوسع إلى مستوى الأقطاب الصناعية الكبرى، في ميادين تم اختيارها مسبقا بحيث يصل إلى قدرة تغطية أحسن للطلب الداخلي عن طريق الإنتاج الوطني، بما يعني العمل بمستوى إنتاجي وتكنولوجي أعلى هذه الأقطاب بإمكانها أن تدفع إلى تكوين شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في اندماج معها.

الثاني: يرتبط بتوسيع الشراكة مع الخارج وذلك لجلب التكنولوجيا من جهة والاستفادة من أسواق منتجات الشركات الأجنبية من أجل الرفع من قدرات التصدير نحو الخارج من جهة أخرى.

عمدت السلطات العمومية على استرجاع بعض الوحدات الصناعية المخصصة على غرار مصنع الحجار للحديد والصلب في إطار تطبيق قاعدة 49/51 في صالح الطرف الجزائري، وهو ما يعني تأميم الشركات الهامة التي بإمكانها المساهمة في تخفيض الاستيراد المفرط لمدخلات قطاعات استراتيجية¹⁸.

هناك مجموعة من الآليات الاقتصادية من شأنها المساهمة في تحقيق النمو والتطور في الجزائر منها:

- هناك العديد من الدراسات التي تؤكد على أن الجزائر دولة تمتلك إمكانات بشرية ومادية هائلة تمكنها من تجاوز أي ضعف أو تخلف اقتصادي، وهذا إذا عرفت كيف تستغل تلك الإمكانيات استغلالا عقلانيا في إطار استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، فالاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية من شأنه أن يرفع من المستوى الاقتصادي للدولة وبالتالي سوف ينعكس هذا بالإيجاب على الدولة والمجتمع.

¹⁷-A.Mebtoul, in le développement économique de l'Algérie, Ouvrage collectif s/d Pr Taieb Hafsi, Alger : Casbah éditions, 2011, p 53.

¹⁸ - عبد القادر مشدال، الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة، ص 22. على الموقع:

- توسيع حجم الاستثمارات عن طريق فتح مشاريع ضخمة في جميع القطاعات مثل قطاعات التعليم العالي، التربية والتكوين المهني... الخ، وهذا من شأنه زيادة خبرة الدولة في المجال الاقتصادي وكسب المزيد من المعرفة الاقتصادية.
- التخفيف النسبي من ظاهرة البطالة عن طريق فتح مناصب شغل جديدة زفي شتى المجالات، وتشجيع منح القروض الصغيرة لفئة الشباب خصوصا، والتأكيد على إجراء الرقابة على هذه المشاريع في كل المراحل، وهذا من شأنه مص الغضب والتذمر من طرف الشباب العاطل، وبالتالي القضاء على بؤرة من بؤر عدم الاستقرار السياسي.
- البحث عن مجالات لتمويل الخزينة الوطنية، بعيدا عن عائدات البترول والغاز، كتشجيع قطاع السياحة مثلا، أو محاولة استغلال الأراضي الشاسعة في الوطن وخاصة منطقة الجنوب.
- بناء منظومة قانونية قادرة على حماية الاقتصاد الوطني من مختلف أنواع الاختلاسات والسرقات والنهب والعمل على فضح وكشف الممارسات الخاطئة في مؤسسات الدولة بما فيها الفساد الإداري والمالي، وبالتالي التقليل من مظاهر الفساد المالي في الدولة وهذا ما سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية سياسية حقيقية قائمة على الشفافية في التسيير.¹⁹

المطلب الثالث: تحقيق الاستقرار الاجتماعي

بعد التعرف على حجم التحدي وأثر المخاطر المحدقة بالأمن الاجتماعي والثقافي الجزائري، يمكن أن نتقترح مجموعة من البدائل والآليات التي يمكن أن تساهم في صيانة هذا الأمن في عالم متغير كعالم اليوم.

1. البديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي: إن المقصود بالبديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي هو إحداث مشروع مجتمعي حقيقي دون الاكتفاء بالإصلاح والتغيير السياسيين، وضمن هذا السياق يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في صياغة هذا المشروع. ومع ذلك فتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بأدوارها يتوقف على عدة شروط يمكن تحديد أهمها في شكل سؤالين رئيسيين وهما:
 - أ- إلى أي مدى يمكن للعمل الجمعي المشاركاتي في الجزائر أن يحتفظ بمفعول وظائف المجتمع المدني على المدى البعيد؟
 - ب- كيف يمكن للعمل الجمعي أن يتحول من عنصر رئيس لصيانة المؤسسات إلى محرك حقيقي للتغيير السياسي؟²⁰
2. حماية ولاءات المواطنين: وتكمن نقطة ارتكاز هذه الحماية في ضرورة احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعي، فالجمعيات لا تعمل فقط من أجل بقاء الدولة، بل تعمل أيضا من أجل بقاء مواطني هذه الدولة وتدعيم حقوق أفرادها.²¹

¹⁹ - اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2001، ص313.

²⁰ - Andrea Liverani، Civil society in Algeria: the political functions of associational life، New York: Routledge، 2008، p164.

إن التركيز على أهمية العمل الجماعي يعود في واقع الأمر إلى التعددية الحزبية في الجزائر لم تنتج بعد نوع النظام الديمقراطي الذي يتوق إليه الشعب الجزائري، إنه لن يكون ممكنا تحقيق الترسخ الديمقراطي الفعلي في الجزائر دون إشراك الجمعيات المدنية المختلفة في حملة التغيير.

فالمخزون القيمي لهذه الجمعيات وكذا نشاطها سيسهمان في تثبيت قيم ومعايير الحرية في اختيار الممثلين والعمل على إبراز دور وأهمية المواطن في المجتمع، ونبذ الفتن الدورية وترسيخ حب الوطن في قلوب المواطنين.

إن حماية المواطنين المؤيدين لحزب أو حركة سياسية معينة من طرف الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، يعد أمرا ذات أهمية قصوى في التخفيف من عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بصوته من أجل تدعيم الديمقراطية وبناء على ذلك تصبح العملية الانتخابية مسألة مركزية بالنسبة لتدعيم شرعية النظام، هذه الشرعية التي تنعكس إيجابا على صيانة الأمن الاجتماعي والثقافي للأمة²².

3. التحول المرن: ويقصد به الدفع نحو نزع الطابع التسلطي عن الممارسة السياسية عبر بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني، إن وجود نسيج من المؤسسات الجمعوية النشيطة يمثل أداة بإمكانها أن يساهم حتى في تعزيز شرعية السلطة الحاكمة خارج الحدود الوطنية، كما تسمح بالإعلان عن واجهة ديمقراطية هامة في حماية الصورة الدولية للنظام الجزائري، خاصة وإن هذا الأخير يتسم بالسرعة في التنديد بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلاد²³.

يعد تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على إشراكها في صناعة القرارات وإعطاء الحلول والبدائل أمرا بالغ الأهمية لتحقيق استقرار الدولة والمجتمع معا، فتفعيل المجتمع المدني يعد أمرا ضروريا في ظل الظروف الوطنية والدولية التي تعيشها الجزائر حاليا. إن الاهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني سيساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر، كما أن تفعيلها يساهم كذلك في المحافظة على عدم تفكك الدولة ويساعدها لتتصدى للعديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإفرازاتها المختلفة، أين ستصبح الدولة عرضة لضغوط متنوعة يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تخفف من وطأتها عن طريق رفضها ومحاربتها لمساوئ العولمة²⁴.

في المسألة الثقافية يعد الاهتمام بالجانب الثقافي ذو أهمية قصوى لبناء استراتيجية الأمن الاجتماعي والثقافي في الجزائر، إلا إن منح موقعا محوريا للمسألة الثقافية في حركة البناء الحضاري وقيام الثقافة بوظيفتها الحضارية يستدعي تخليصها من الحشو أو

²¹ - Ibid. p 167.

²² - Louisa Dris Ait Hamadouche, « L'abstention en Algérie : Un autre mode de contestation politique », L'année du Maghreb, Paris : CNRS éditions, 2009, p 272.

²³ - صالح زباني، أمال حجيح، مرجع سابق، ص 94.

²⁴ - صالح زباني، تشكل المجتمع الجزائري وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 172، 2007، ص 102.

الانحراف على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي والمقصود الحشو هو تصفية عادات وحياة الأفراد بصفة عامة مما يشوبها من عوامل الانحطاط²⁵.

تعد التربية والتعليم من أهم سبل إعداد جيل المستقبل وعليه ينبغي تغذية مناهجنا التربوية بالروح النقدية التي تحث على الاجتهاد وليس الاستكانة²⁶. وهي أنجع وسيلة نتصدى بها للقيم الغربية والوقوف أمام الآخر بكل ثقة بالذات وبمعتقداتها وبشخصيتها وهويتها وقيمها وتاريخها، هي مخاطبة النفس وتغييرها أي نبداً هذه المواجهة من نواتنا²⁷، فالمواجهة مع النفس هذه تكون بغية المصالحة معها بكل أبعادها الجمعية والفردية والتاريخية والحضارية المجتمعية والسياسية.

بالإضافة إلى الآليات الاقتصادية والسياسية، هناك آليات اجتماعية وثقافية من شأنها هي أيضا القضاء على الاختلالات التي يعاني منها المجتمع الجزائري ومنها:

- نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الولاء الوطني.
- ترقية دور المجتمع المدني لأنه يعتبر الوجه السياسي للمجتمع، حيث أنه يحمي حقوق المواطنين ويسهل اتصال الأفراد بالحياة العامة.
- توفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم، وهذا ما سيزيد من فرص انخراط المواطن في الحياة السياسية والمشاركة فيها وإبداء رأيه في تسيير شؤون البلاد.
- توفير بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق الجمعيات والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.
- تشبيك العلاقة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لخفض الأمية والقضاء الأمراض الفتاكة وتوعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم.
- توحيد الجهود وتكاملها من أجل إحداث تغيير جذري في المجتمع، وهو المدخل الملائم لمواجهة التحديات وإفشال مخططات التفتيت والانقسام، وهذا التوحيد يستند بطبيعة الحال إلى تعزيز الوعي وإقرار التنوع والاعتراف بالآخر وتطوير ثقافة وطنية تقبل التعامل مع الثقافات الأخرى، وتحيز تعزيز الصلات مع الآخر وبالتالي بناء ثقافة سياسية تقوم على المشاركة وتقبل الآخر²⁸.

²⁵ - موسى لحرش، "التوجه الثقافي كبعد أساسي في عملية البناء الحضاري للمجتمع الإسلامي من منظور مالك بن نبي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2006، ص 105.

²⁶ - زكي الميلاد، "المسألة الحضارية"، بيروت: منشورات المركز الثقافي العربي، 1999، ص 255.

²⁷ - محمد جابر الناصري، "نحن في علاقة مشوهة مع النفس"، العربي، العدد 518، 2002، ص 146.

²⁸ - اسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص 315.

المبحث الثاني: آليات مواجهة التهديدات الإقليمية

نحاول في هذا المبحث معرفة السبل المتبعة من الدولة الجزائرية لمواجهة شتى التهديدات الأمنية في نطاقها الإقليمي.

المطلب الأول: خلق مناطق التعاون مع المغرب العربي

لقد ظل بناء المغرب العربي حلما متجددا ومطلبا شعبيا يراود كافة أقطار المنطقة، لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكيد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي، ومن جهة أخرى يظهر شعور قوي لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمصالحها²⁹.

بقدر ما كان هناك إيمان قوي بحتمية البناء المغاربي، فإن الممارسة الجزائرية اتسمت بنزعة حذرة تبحث عن السبل الملائمة لمنع سيادة المنطق التوسعي وسياسة الأحلاف والكتل داخل النظام الإقليمي المغربي أكثر منه لبناء اتحاد مغاربي.

مع هذا كانت الجزائر تؤكد على وحدة المغرب العربي وتعمل على تشييد الصرخ المغاربي بنا يتوافق مع تصوراتها ويتمشى مع رؤاها فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر هو خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة.

تقوم الجزائر بدور نشيط لضمان المصلحة الوطنية الجزائرية بكل أبعادها، حيث تفرض المصلحة الوطنية تحديد الأهداف من خلال استغلال الفرص مهما كانت الاعتبار المرتبطة بها، ومواجهة للأهداف بأسرع وقت وأقل تكلفة³⁰.

سعت الجزائر في ظل هذا المناخ إلى البروز تدريجيا كقوة إقليمية في مكافحة الإرهاب لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية وجغرافية، إذ تحاول ومنذ الاستقلال تكريس دورها القيادي على مستوى الدائرة المغاربية وذلك بمنافستها كل من المغرب وليبيا، وبفضل هذه المساعي تبرز الجزائر كشريك رسمي فعال بالمنطقة لا تنفك الدول الكبرى عن التعاون معه³¹.

²⁹ - الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، مالطا: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص 103.

³⁰ - امحمد برقوق، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية، ملتقى السياسة الخارجية بين تطورات وضغوطات الخارج، من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة جيجل، 2007.

³¹ - مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 3.

وللاستدلال عن تكلفة عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي وانعكاساتها على الدول المغربية، يمكن تبيانها في بعض الأمثلة الواقعية العديد من الدراسات التي حاولت تقييم تكلفة اللامغرب، بينت خسارة اقتصاد كل بلد مغربي بسبب غياب تكامل اقتصادي جهوي في المغرب حسب دراسة قام بها البنك العالمي سنة 2006 أثبتت أن في حالة تعميق هذا الاتحاد بالأخذ في الحسبان تحرير الخدمات وإصلاح مناخ الاستثمار، ستزيد نسبة الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 ب 34% بالنسبة لتونس. كما توقع البنك بأن الصادرات المغربية خارج قطاع المحروقات ستزيد قيمتها في نفس الفترة ب 138.1% بالنسبة للجزائر و 85.8% بالنسبة للمغرب و 85.7% بالنسبة لتونس. هناك دراسة أخرى قامت بها مديرية الدراسات والتوقعات المالية المغربية سنة 2008، بينت أن ما تخسره الدول المغربية جراء عدم التبادل فيما بينها يقدر ب 980 مليون دولار سنويا دون حساب قطاع المحروقات³². وفي نفس السياق قد صرح وزير الخارجية التونسي خلال المنتدى الأوروبي-مغاربي الذي نظم بالعاصمة التونسية في بداية 2009 بأن الانسداد القائم على مستوى مسار الاندماج الاقتصادي المغربي يمثل خسارة تتراوح بين 1 و 2% من نسب النمو لكل دولة من دول المنطقة³³.

دعت الجزائر إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية دول الاتحاد المغرب العربي، حسب بيان أصدر في 2018 وقد كان آخر اجتماع لمجلس وزراء المغربية في سنة 2016. وهي المرة الأولى التي ترد فيها الجزائر ولو بطريقة غير مباشرة على مبادرة محمد السادس إلى استحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور بين البلدين³⁴.

تقوم المقاربة الجزائرية في إطار المغرب العربي على أساس شامل فقد صرح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية عبد القادر مساهل في اجتماع لجنة متابعة اتحاد المغرب العربي، أن المقاربة الجزائرية تقوم على ثلاثة أجنحة كبرى سياسية، اقتصادية، وأمنية³⁵. الجناح الاقتصادي أكد الوزير أن الجزائر اقترحت ورقة طريق لدى مجلس وزراء الشؤون الخارجية في 2002 لتشكل مجموعة اقتصادية مغربية، أما أمنيا فقد دعا إلى مواقف موحدة واستراتيجية مشتركة على المستوى الثنائي وتعدد الأطراف في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهها دول المغرب العربي سيما الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجارة غير الشرعية.

المطلب الثاني: دعم وتفعيل الهوية المتوسطية

أصبحت الجزائر تولي أهمية معتبرة للجناح المتوسطي لأنها، وقد انعكس ذلك في دستور الجزائر حيث ورد في ديباجته أن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية. وبذلك تفوقت الدائرة

³² - حدادي جلال، مرجع سابق، ص 197.

³³ - حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل المغرب العربي، الجزائر: دار الهومة للنشر والتوزيع، 2010، ص 112.

³⁴ - بعد دعوة المغرب للحوار الجزائر تطلب عقد اجتماع مغاربي من الموقع الإلكتروني: <http://www.google.com/amp/s/amp/dw>.

³⁵ - قط سميح، مرجع سابق، ص 235.

المتوسطة على الإفريقية وذلك منذ أن بدأت أوروبا تلقت إلى ضفتها الجنوبية المتوسطية في إطار علاقات جديدة قائمة على الحوار والشراقات.

تعتبر الجزائر مسار برشلونة، الإطار الاستراتيجي الأشمل للشراكة الأورو-متوسطة والأكثر وضوحا، سيما بعد تعديله في مؤتمر إيطاليا 1998، فيما يسمى بـ"منتصف الطريق أين صحح مساره وصار أكثر توازنا بين أجنحته الثلاث، لهذا السبب كانت الجزائر ترفض المشاريع الأوروبية الموازية لمسار برشلونة التي ترى فيها صورا مكررة له لا طائل منها، وهذا ما جعلها تنتظر طويلا للانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار³⁶.

تؤكد الجزائر أنها لا ترفض المشاركة في أي مبادرة قائمة على الحوار ودعم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التشاور والمنفعة المتبادلة من شأنها تحقيق الأمن في الفضاء المتوسطي بشرط أن لا تتعارض مع نهجها السيادي وأن لا تكون أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا تخترق سيادتها، وليست المقاربة التي تدافع عنها الجزائر ضمن الدائرة المتوسطية إلا امتدادا لعقيدها.

فوفقا للمقاربة الجزائرية من حق كل دول المتوسط أن تتمتع بأمن غير منقوص وأن تختار نظامها للأمن القومي الذي ترى أنه الأنسب لضمان أمنها ويؤدي بها إلى التخلص من مختلف مهدداته دون تدخل أو إكراه خارجيين والتعاون للحد من مختلف التهديدات والأخطار التي تهدد الأمن في الفضاء المتوسطي على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب³⁷.

تعتبر الجزائر أن الأمن والاستقرار في المتوسط شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا لن يتأتى إلا في ظل بناء ثقة متبادلة بين ضفتي المتوسط وأيضا عبر حلول عادلة ومنصفة للنزاعات الموجودة بين الدول المتوسطية عبر احترام مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة والتسويات السلمية للخلافات.

إن مشاركة الجزائر في مختلف المبادرات الأمنية الأورو-متوسطة تمكنها من إعطاء بعد دولي لمكافحتها واستثمار تجربتها الداخلية في استعادة مكانتها السياسية الإقليمية والدولية وفك عزلتها التي عانت منها خلال التسعينات، كما تمكنها من التعبير عن انشغالاتها والدفاع عن عقيدتها الأمنية.

إن الجزائر تركز في علاقتها الأمنية في الإطار المتوسطي على ملف الإرهاب فهي تستفيد من هذا الملف، كورقة لإصباغ الشرعية على النظام وهي نفس المقاربة التي تتبعها مع حلف الأطلسي في إطار حوار المتوسطي³⁸.

أكدت الجزائر استعدادها الالتزام التام بالخيار الأطلسي بعد زيارة الرئيس "بوتفليقة" لمقر الناتو في 2001 ثم في 2002 كما كانت هناك زيارات عالية المستوى من

³⁶ - مرجع سابق، ص 165.

³⁷ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 207.

³⁸ - مرجع سابق، ص 209.

حلف الناتو للجزائر، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول جنوب المتوسط التزاما في الحوار مع الناتو فقد كانت حاضرة في الاجتماع الوزاري في بروكسل 2004 وفي اجتماع قيادة الأركان 2004-2005 وفي الجلسات البرلمانية للحلف، فضلا عن ذلك كانت الجزائر عضوا نشيطا في المجال العملياتي للحوار مع الأطلسي إذ كانت هناك رسو بحري للحلف في ميناء الجزائر في 2002 و 2003 و 2004 كذلك من خلال مشاركة الجزائر في العملية البحرية المسماة المسعى النشيط، كما تعد الجزائر أكثر البلدان الذين يرسلون ضباطا للتكوين في كلية حلف الناتو بروما³⁹.

شهدت الألفية الجديدة تقاربا بين العلاقات الجزائرية والناتو بواسطة أمريكية أين أصبحت الجزائر أحد أهم شركاء الناتو الأمنيين خاصة في الحرب على الإرهاب بيد هذه الشراكة ورغم ما ستجنيه الجزائر من مزايا منها فمن جهة أخرى ستفرض عليها هذه الشراكة قيودا وتحد من انعقادها الاستراتيجي.

المطلب الثالث: تفعيل وتقوية التعاون مع البلدان الإفريقية

إذا كانت الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة التهديدات داخليا مباشرة قائمة على مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، فلضمان تغطية أمنية أكبر للحدود البرية الجزائرية التي تعتبر المنافذ الرئيسية لمختلف التهديدات (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، قام النظام الجزائري بالتركيز على الصحراء الكبرى إذ أدخلت إصلاحات جذرية على قوات الأمن الجزائرية بمختلف تشكيلاتها تمثلت في تدريب الوحدات على أنواع متعددة من العتاد للقتال وطريقة الدفاع وعلى الأجهزة التي لم تكن موجودة سابقا كتلك الخاصة بتقنيات محاربة تهريب الأسلحة والمخدرات على المستوى الحدود الجنوبية أثبتت التحقيقات الأمنية صلتها بالجماعات الإرهابية إلى جانب القيام بدورات تكوينية⁴⁰. وإنشاء مراكز عمليات وطني وآخر إقليمي في الجنوب للتعامل مع المستجدات الأمنية في الصحراء الكبرى، هذه الإجراءات الجزائرية على المستوى الداخلي تأتي في إطار السياسة الأمنية كانت بالموازاة مع مجموعة من التحركات المكثفة على مستوى الدائرة الإفريقية لأمنها

القومي.

لكن الجزائر دائما تحافظ في تحركاتها على البعد الإفريقي على مقاربة متعددة الأطراف قائمة على التنسيق الإقليمي في التعامل مع تهديدات الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لتغطية ومراقبة الحدود المشتركة بينها وبين مالي، النيجر، موريتانيا و ليبيا وهذا ما أكده قائد أركان الجيش الجزائري " القايد صالح" بأن تزايد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وتصادم عمليات التهريب بكافة أشكالها سببها غياب نظرة موحدة بين دول المنطقة خاصة وأن أثرها على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة فإن المقاربة الجزائرية قائمة على إجراءات دعم الاستقرار الأمني، السياسي والاقتصادي بتنمية القارة الإفريقية

³⁹ - قط سمير، مرجع سابق، ص 183.

⁴⁰ - نبيل بونبية، مرجع سابق، ص 117-118.

وتمكنها من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة إلى حالة القدرة على التنمية تفعيلاً للمبادئ التضامن الدولي.

شكلت المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، التي قادتها الجزائر منذ انطلاقها في أكتوبر 2001 بلوزاكا (زامبيا) أحد أهم الرهانات في سياساتها الخارجية والتي سمحت لها بإثراء سجلها على المستوى القارة السمراء جاءت هذه الشراكة التي بادر بها كل من الرئيس "بوتفليقة" و"تاوأمبيكي" و"أولوسغون أوباسانجو" لتضع "خارطة طريق" لبناء إفريقيا وتكون بديلاً لتسوية تعقيدات القارة الإفريقية المترامية عبر قرار سياسي مستقل يسقط إلى الأبد الاتكالية المفرطة على الخارج كما أكد الأمين التنفيذي لمبادرة النيباد "إبراهيم مايكي" بأن التعاون المشترك بين الدول غير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية والتهديدات الجديدة⁴¹، وفي هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون إهمال السياسية منها في إطار هذا البرنامج الإفريقي وذلك من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوى الوطني والقاري والدولي، وقد جعل موقع الجيوستراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور محوري في منطقة إفريقيا وسعيها منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة، جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد انشغالها الشاغل من أجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية، وقطعت الجزائر تقدم معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي، لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء الجزائر لاغوس النيجر، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والنيجر جعلت الجزائر القارة من خلال النيباد شريكا مهما وقطبا جديدا للتنمية، وصارت إفريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى.

برز دور الجزائر في النيباد من خلال المداخلات الرئيس "بوتفليقة" في قمة "فرنسا" في ماي 2011 إلى شراكة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح إفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية، وأوضح الرئيس في سيرت بليبيا خلال القمة العربية الإفريقية التي عقدت في أكتوبر 2010 مقارنة تقوم على التكامل بين الدول الإفريقية والدول العربية بالنظر لعلاقات الجوار، أما قمة أوروبا إفريقيا في نوفمبر 2009 طرح الجزائر شراكة بين إفريقيا وأوروبا للتعاون في المسائل الجوهرية المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن، وتعزيز دولة القانون والديمقراطية وفي هذا المجال حققت الجزائر نتائج إيجابية في مجال الوقاية من النزاعات أو تسويتها، وتمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الإفريقي في استحداث استراتيجيات وآليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة، وشملت العناصر التالية:

• **السلام والأمن:** حيث يتمثل في ترقية الشروط طويلة المدى التي تساعد على تحقيق التنمية والأمن، وترسيخ قدرات الإنذار السريع للمؤسسات الإفريقية وتحسين قدراتها على الإدارة والقضاء على الصراعات والوقاية منها، ومأسسة الجهود المرتبطة بالقيم الأساسية التي تقوم عليها مبادرة النيباد، هذه العناصر تهدف إلى توفير الوسائل

⁴¹ - زهرة بودية، النيباد مخرج إفريقيا من الاضطرابات، جريدة الشعب، العدد 15309، 05 أكتوبر 2010، ص 05.

الضرورية لدعم المؤسسات الجهوية والقارية المتخصصة في إدارة الصراعات والوقاية في المجالات الأربعة التالية:

- إدارة وحل الصراعات والوقاية منها.
- دعم البحوث المتخصصة في تثبيت وفرض السلام.
- المصالحة وإعادة البناء بعد الصراع.
- مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة.

● **الديمقراطية والحكم الرشيد:** عن طريق تدعيم الإطار السياسي والإداري للدول بواسطة دعم تطبيق مبادئ الديمقراطية، الشفافية، احترام حقوق الإنسان ودولة القانون، وذلك من خلال اعتماد سلسلة من الإجراءات لتأسيس وترسيخ الممارسات والعمليات الأساسية للحكم الرشيد، ترقية الديمقراطية المباشرة والتشاركية والمكافحة الفعالة ضد الفساد.

● **الحكم الاقتصادي وحكم المؤسسات:** تدعيم قدرات الدولة بصفتها عامل أساسي لتحقيق التنمية وذلك من خلال إعداد برامج لتحسين نوعية التسيير الاقتصادي. إن ثقل الجزائر الجيوسياسي الناتج عن عوامل جغرافية، اقتصادية، سكانية له دور بالغ في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة دورها الريادي في المغرب العربي، وهذا الموقع جعلها أمام تحديات أمنية مباشرة.

عملت الجزائر منذ استقلالها على بناء السلم والأمن في القارة الإفريقية من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية، ومن شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومع رفضها التام للتدخل الأجنبي في القارة الإفريقية والعمل على أفارقة الحلول بشكل تام مع عدم الانغلاق والتفوق على الذات، بحيث ترفع من أجل إفريقيا في كل محافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم.

المبحث الثالث: نحو بناء عقيدة أمنية جزائرية

تأثرت الجزائر كغيرها من الدول من التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ نهاي الحرب الباردة فقد توسعت مضامين الأمن الوطني الجزائري في زمن العولمة هذا ما نحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: العولمة والعقيدة الأمنية الجزائرية

لا يوجد تعريف محدد يمكن الأخذ به لظاهرة العولمة، ولا يمكن حصرها في تعريف واحد حتى ولو تميز بالدقة المتناهية، فتعاريفها متعددة أبعادها ومستوياتها نظرا لتغيراتها الدائمة والمستمرة وعدم وصولها إلى الاكتمال.

من أهم مظاهر العقد الأخير من القرن الماضي هو تزايد مظاهر العولمة خاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا وانتهاء حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وظهور فلسفة السوق كبديل للتخطيط المركزي ولدور الدولة.

والعولمة ترجمة لكلمة Globalization الذي ظهر في الكتابات الأجنبية لوصف ظاهرة تشابك الاقتصاديات الدولية، وتعني كلمة Globe العالم أو الكرة الأرضية وقد ظهرت عدة ترجمات واستخدامات خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي أهمها: الكونية، الكوكبية والعولمة، هذه الأخيرة استخدمت في معظم نواحي الحياة للدلالة على تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل أو العالم.⁴²

وتعني العولمة: "تزايد اندماج الاقتصاد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، وهي عملية معقدة تؤثر في جوانب عديدة من حياتنا، إلى تطور التكنولوجي من خلال تطور الانترنت وتزايد سهولة الاتصالات والمواصلات حول العالم".⁴³

وتعرف العولمة على أنها مجموعة من الحركات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر ويعتبر الكثير من الدارسين بأن العولمة قد وفرت المناخ والوسائل المناسبة التي جعلت منها آلية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكالها، فحركات عبر الوطنية والعابرة للحدود في أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولاتية مثل المنظمات، الشركات، التي تستهدف بشكل كبير من التقنيات المتطورة وتكنولوجيات الاتصال في عصر العولمة.⁴⁴

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما كان يعتقد البعض تهتم بالجانب الاقتصادي فقط وتعميم النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية، فهي تريد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، ومست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلفا شديدا.

فالدولة القومية هي نقيض العولمة كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخلى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.

إن ظاهرة العولمة لا تهتم فقط بالجانب الاقتصادي بل لا تشمل النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة فحسب بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية، فهي تريد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

فالعقيدة الأمنية الجزائرية تأثرت بشكل وبآخر بظاهرة العولمة التي لم تعد تهتم لا بحدود الجغرافية، ولا بسيادة الوطنية والدولة القومية، فالتغيرات التي أفرزتها العولمة التي مست العديد من المجالات انعكس سلبا على الأمن القومي للدول ومن بينها الدولة الجزائرية، وعليه لم تعد التهديدات الأمن مقتصرة فقط على الجانب العسكري بل أصبحت التهديدات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية والثقافية أكثر حضورا.

⁴² - هناء عبيد، العولمة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 10.

⁴³ - بول كولبير وديفيد دولاوتر، تر: هشام عبد الله، تقرير البنك الدولي: العولمة والنمو والفرق بناء اقتصادي عالمي شامل، بيروت، 2003، ص 05.

⁴⁴ - أمند برفوق، "العولمة وإشكالية الأمن الإنساني" عبر الموقع <http://www.politics ar.com>.

إن توسع التهديدات الأمنية وكذا التنوع والتشابك في أبعادها المختلفة في الوقت الحاضر هو ما أثر في الأمن الوطني الجزائري على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية والأمنية خاصة ما أفرزته التهديدات الأمنية اللاتماثلية والتقدم التكنولوجي مما يفرض على قيادة الدولة من انتهاز سياسة جديدة لتصدي لهذه التهديدات الجديدة وطريقة التعامل معها.

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري، وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية، وتعد الجرائم المعلوماتية والالكترونية صنفا جديدا من الجرائم. وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة لعل من أبرزها جرائم الاختراقات، أي اختراق المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات. وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية سيما المواقع السياسية والتي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين النظام السياسي ومواطنيه، إضافة إلى كل ذلك هناك جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع، أين تعد الجزائر من التي أهلكتها هذه المعضلة. كذلك جرائم التجسس الالكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم يتم استثمارها للتجسس على الدولة، وأخيرا ما يعرف بالإرهاب الالكتروني والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها أو تعطيلها في عصر الازدهار الالكتروني⁴⁵.

المطلب الثاني: نحو مراجعة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

ظلت عقيدة الجزائر الأمنية حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، لأنها صممت في البداية لمواجهة تهديدات دولية المصدر قائمة بالأساس من الحدود الغربية بسبب التوتر البنيوي مع المغرب. ولم تستوعب كما ينبغي القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديد مستبعدة أو على الأقل مقللة من شأن التهديدات غير الدولية، لكنها بدأت تستوعب تدريجيا التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها⁴⁶. وإن كانت خبرة لمكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار.

يتوافق سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها المبادئ المؤسسة لعقيدتها، بيد أن تحليلا معمقا لسلوكها يبين أن تعديلات طفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمنية ولكنها تبقى تعديلات هامشية. ويمكن أن نستشف هذه التعديلات من خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكله بعض بناء العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتين الليبية والمالية، كما يمكن أن نستشفيها أيضا من

⁴⁵ - صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في تنامي تهديدات العولمة، مرجع سابق، ص 295-296.

⁴⁶ - عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2018، ص 04.

خلال تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية. فإبان هذه الأزمة اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها، حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمالي مالي في ديسمبر 2012، ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية، كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيا بتزويدها بالوقود في أقصى الجنوب البلاد؛ وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي (ربما يقصد من مشاركتها في هذه الاجتماعات تجنب سياسة المقعد الشاغر ومحاولة التأثير على كفاءات التدخل وأهدافه). كل هذا في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية.

يوضح هذا التناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك أن تعديلا طفيفا وظرفيا طرأ على عقيدتها الأمنية مفاده أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل وأنها تقبل بتدخل محدود، يعني هذا التناقض بين خطاب وطني-سيادي من جهة والمبادئ من جهة ثانية، تكيفا مع الواقع وفقا لمقتضيات مصالح الساعة. بمعنى التوافق بين المصالح الأمنية لكل من الجزائر وفرنسا خلال هذه الأزمة تفيد كل هذه التحولات بوجود تعديلات طفيفة ظرفية لكن دون مراجعة جوهرية لعقيدتها الأمنية، وتعتبر هذه التعديلات أيضا عن توتر بين المبادئ ومقتضيات الواقع⁴⁷.

تسببت طبيعة التهديدات غير الدولية وانتشار الأزمات في تخومها وتعقدها في بعض التناقض في مواقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين المبادئ (المؤسسة لعقيدتها الأمنية) والمصالح (الأمنية)، ما حتم تعاملنا مع بعض المبادئ وفق الحالات الإستعجالية، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية فإذا كان فتح المجال الجوي والذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية، يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل، فإنه يتوافق ومصلحتها الأمنية لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها. ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي والمصلحي ولكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها.

إنه وضع جديد بالنسبة للجزائر بذلك التوتر بين المستلزمين توتر ناشئ: فلأول مرة تجد نفسها معينة مباشرة بتهديدات غير دولية مرتفعة الحدة على حدودها، إنها محنة أمنية بالنسبة لعقيدتها خاصة أن التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بشكل مطلق في وقت غابت فيه الدولة في ليبيا وكادت تغيب في مالي، يحول دون قراءة متجددة للتهديدات فيما تستمر تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها والتي تجبر قواتها على خوض حرب استنزاف. من هذا المنظور يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطر على أمنها القومي. خلق هذا التوتر أيضا تناقضا في سلوك الجزائر قاريا كما يتضح من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة، فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي.

⁴⁷ - عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية، مرجع سابق، ص 04.

إن موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدهم التدخل الأجنبي لا يمكن الثبات عليه في حال الأزمات مرتفعة الحدة في دول الجوار (حالة مالي). حتى وإن كان التدخل يتسبب في مشاكل أمنية أكثر مما يقترح حلولاً فإنه جنب، في الحالة المالية، المنطقة قيام إمارة إرهابية. بطبع تقدير مدى خطورة أي وضع أمني مرهون بمدركات التهديد والشواغل الأمنية والمصالح البنيوية والظرفية، لذا تختلف مواقف الدول باختلاف الأزمات وجغرافيتها وهذا ما يفسر تطور موقف الجزائر من التدخل في مالي رفضته قبل أن تسايهه وتدعمه لوجستياً⁴⁸.

المطلب الثالث: الأمن الموسع كمدخل لبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية

اكتسب مفهوم الأمن خلال العقدتين الأخيرتين العديد من الدلالات الإضافية ويعد باري بوزان أحد المنظرين البارزين ضمن هذا السياق فقد عرف الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد. على المستوى الدولي يعني ذلك قدرة الدول والمجتمعات على كيانها المستقبلي وتمسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. أما على المستوى الوطني فإنه يعني قدرة الدول على الحفاظ هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية. كما يركز بوزان على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا خاصيته التركيبية، فهو مفهوم واسع وضيق في آن واحد، ضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسع عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي⁴⁹.

فقد وسع رواد مدرسة كوبنهاجن أبعاد الأمن بعدما كان يركز فقط على الجانب العسكري للدولة ليشمل جوانب أخرى منها الجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

لقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهور مجموعة من التهديدات الجديدة التي اتسع استخدامها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين والتي انبثقت عن تغيرات أخرى كالاتمادات المتبادلة الجديدة، التهديدات العابرة وتهديدات غير عسكرية من طبيعة استراتيجية والتي تشترك كلها في أنها تصف وتعرف ظواهرها تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكرية التقليدية وتلتقي التهديدات الجديدة مع التقليدية في مفهوم التهديد الذي "يشير إلى أفعال تحمل خطراً ضد القيم تحتم اللجوء إلى العقاب"⁵⁰.

إن شكل وطبيعة التهديدات الأمنية، هي التي تحدد شكل العقيدة الأمنية للدولة، فإذا كانت تهديدات ذات طبيعة تقليدية فإنه يحتم على الدولة أن تبني عقيدتها الأمنية للتعامل مع هذه التهديدات من خلال التركيز على تطوير وزيادة حجم قوتها، أما إذا كانت التهديدات لا تماثلية فعلى الدولة بناء عقيدة أمنية تتماشى مع متطلبات مواجهة هذه التهديدات. فالعقيدة الأمنية تعتبر المبدأ التوجيهي والإطار النظري لصياغة الاستراتيجية الأمنية

⁴⁸ - عبد النور بن عنتز، مرجع سابق، ص 05.

⁴⁹ - صالح زياتي، مرجع سابق، ص 295.

⁵⁰ - حسام حمزة، مرجع سابق، ص 50.

للدولة، التي تتحدد عن طريق عدة عوامل تشمل التهديدات المحلية والإقليمية والدولية والجغرافيا والثقافة السياسية والقدرات العسكرية والإمكانات الاقتصادية.

إلا أنه و مع نهاية الثمانينات وما صاحبها من تحولات عالمية وداخلية تميزت في أحداث 05 أكتوبر 1988 دفعت الجزائر إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها عقيدتها الأمنية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة، وترامت فترة هذه التحولات في الجزائر مع بروز ظاهرة العنف بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992، أمام هذه الظاهرة المعقدة تشابكت التحديات وتوسعت لترتبط بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة ما استدعى إعادة صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات التهديدات الجديدة معتمدة على ميكانيزمات التعاون والتنمية والتشاور لمحاصرة هذه التهديدات الجديدة بعد أن تعذر مواجهتها منفردة كونها ظاهرة عابرة للحدود يصعب محاصرتها والقضاء عليها داخل الدولة⁵¹.

أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وازدياد عملية الاعتماد المتبادل اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للارتكاز على عناصر جديدة وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات، وذلك بالانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها وأمام هذا المناخ الذي يسوده التنافس والتوتر سعت الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي إلى البروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية، وبفضل هذه المساعي تبرز بصفاتها الشريك الاستراتيجي القوي الذي يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسات الأمنية في المنطقة⁵².

إن التطورات التي يشهدها العالم في مختلف الميادين تساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، وهي تهديدات تمس كلا من مؤسسات الدولة وكذلك أفراد المجتمع إذ أن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية واستفحال حالة التسبب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطورا تكنولوجيا متناميا في الدول المتقدمة يطرح بجد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

⁵¹ - عمر سعداوي، عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي: قراءة في عملية تيقننورين، مجلة الزائد المغربي، ص 52.

⁵² - أمين عباس، آسيا منى، تضامن مطلق مع الجزائر في التصدي للإرهاب، جريدة الشعب، العدد 16010، جانفي 2013، ص 02.

الخاتمة:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمنين بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد وأهم مقومات الحياة الإنسانية أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدولة والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والعالمية في العملية الأمنية إذا كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري، فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد المضامين، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية حيث جمع باحثي الدراسات الأمنية على أنها التهديدات اللاتماثلية التي تضاف إلى جانب التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

فالملاحظ أن تعدد مستويات الأمن تبعا لتعدد مستويات حياة الإنسان الاجتماعية والسياسية أمن الفرد، أمن الأسرة، أمن القومي، أمن الإقليمي، أمن الدولي وتعدد طبيعة تهديدات الأمن تبعا لطبيعة المعقدة والمركبة لمقتضيات تحقيق الأمني نتيجة تداخل مناخي الحياة وصعوبة الفصل بين ما هو اجتماعي عن ما هو سياسي واقتصادي، وما هو داخلي عن ما هو خارجي، ما أمكن من تصنيف التهديدات إلى دولية ولادولية.

فالأمن القومي لا يتحدد في إطار حدود إقليم الدولة بل يتجاوز إلى ما ورائها لما يقتضيه ذلك من ضرورة وضع الدولة في إطار امتدادها الجيوسياسية للجزائر في الفضاء المغربي والإفريقي، ما انعكس عليها من أخطار وتهديدات أمنية جعلها تنوع من صنع استراتيجيتها الأمنية بالتعاون مع الدول الكبرى ودول الجوار، ومن هذا المنطلق نجد الحراك الذي شهدته البلدان العربية بما فيها الدول المغاربية تونس، ليبيا أنتج آثار خطيرة مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي الجزائري إذ استوجب على هذه الأخيرة الوقوف عندها وتفعيل البناء الديمقراطي السليم والخروج من دائرة الشعارات هذا البناء يبقى أنجع السبل وأقرب الطرق للوصول إلى بناء أمن قومي تقوم صلابته على شرعية السلطة ومشروعية الحكم. كما أن إفرازات الأزمة الليبية ذات التهديدات الأمنية من طبيعة الصلبة تمثلت في الترويج الكبير وغير المتحكم في الأسلحة ووصولها إلى الجماعات الإرهابية وعصابات المتاجرة بالسلاح وجعل الساحل الإفريقي سوق مفتوحة له وتزويد المتمردين في شمال مالي به وما ينجم عنه من خطر مباشر وهو بروز إقامة دولة جديدة تقوم على أساس عرقي (الطوارق). واستمرار خطر الإرهاب في الساحل ومحاولات التدخل الأجنبي في منطقة الجوار يؤدي إلى استنزاف الجزائر ماليا وعسكريا إذا تفجرت أزمة على مشارف حدودها بتخصيص مبالغ إضافية واستثنائية لتأمين الحدود الوطنية سواء من الجهة الشرقية أو الجنوبية لامتداد الحدود وصعوبة المسالك مع التوتر المغربي الجزائري وانعكاس النزاع الصحراوي هذا في مقاربة الأمن الشامل لتهديدات التماثلية، أما مقاربة الأمن الإنساني انطلاقا من الأمن الفردي لما يعيشه الفرد الجزائري من أجواء توتر نظرا لعدة ظروف منها

الخاتمة

أزمة السكن، أزمة الشغل و البيروقراطية، والأمن السياسي يتمثل في ضعف أداء الطبقة السياسية ما يستوجب على الإصلاحات السياسية إلى تفعيل ممارساتي أكثر من مجرد مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية ما يجعل المؤسسات السياسية قوية لا تقل مشروعيتها عن مدى شرعيتها باعتبار ذلك أضمن لأمن لقومي، والأمن الاجتماعي أصبح المجتمع الجزائري يعاني اللاأمن نتيجة تفشي الجرائم وانتشار الجريمة المنظمة ونقص الوازع الديني أما الأمن الاقتصادي ضعيف نتيجة عدم بناء قاعدة اقتصادية ويتم شراء الاجتماعي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات لكن مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية وما نلاحظه اليوم إتباع سياسة التقشف وفرض الضرائب.

فقد عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تطورات منذ الاستقلال أين كان التهديد خارجيا (المغرب)، ثم محليا (الإرهاب الداخلي)، ثم إقليميا (الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي)، فالجزائر في مأزق صعب وهو تمزقها بين انضمامها للمبادرات الأمنية واستراتيجيات القوى الكبرى في المنطقة وبين قدرتها على الحفاظ على مقاربة استراتيجية أمنية مستقلة كما كانت منذ الاستقلال وهذا أمر صعب في ظل عولمة المخاطر والتهديدات عقيدة الدفاع الوطني عرفت تطورا في السنوات الأخيرة متأثرة بالوضع الإقليمي المضطرب خاصة بعد اعتداء تيفنتورين في الصحراء الجزائرية، أين أدركت قيادات الجيش الوطني ضرورة تكييف قدرات القوات المسلحة بما يتناسب وتطور المخاطر المحدقة خاصة بالإرهاب الذي لا يمكن مجابهته بترسانة ثقيلة من الأسلحة أو بالفرق العسكرية الضخمة وإنما بوحدات قليلة العدد وخفيفة الحركة وبأسلحة متطورة لكنها غير ثقيلة كالمروحيات وأجهزة الرؤية الليلية... الخ.

التحدي الذي يواجه الدفاع الوطني في السنوات الأخيرة كذلك كان تأمين الحدود، فالأخيرة تعد رهان وتحديا أمام قوات الجيش الوطني الشعبي، ورغم كل الإجراءات الجادة التي اتخذتها الجزائر في هذا الصدد غير أنها لم تكن كافية بالنظر لحجم المخاطر العابرة لحدودنا الشرقية والجنوبية والغربية والسبب الرئيسي في ذلك هو تهالك الأجهزة الأمنية لدول المحيطة بالجزائر.

وتناولنا دور ومكانة الجزائر في الترتيبات الأمنية المصاغة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي ومنطقة المتوسط وهذا من خلال بناء مبادرات أمنية في إطار مجال التعاون فيما بين دول المنطقة تهدف من وراءها من تحقيق السلم والأمن رغم صعوبة الوضع الأمني في المنطقة (الساحل الإفريقي، المغرب العربي).

إن التحرك الجزائري يبدو محكما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر.

بالإضافة إلى التنويه تحقيق الأمن يكون بمواجهة التحديات والتهديدات الداخلية المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية المتوازنة والعادلة بالإضافة إلى مواجهة التهديدات بدول الجوار من خلال العمل الجماعي في ظل تفعيل اتحاد الإفريقي مع إعادة

الخاتمة

بعث جامعة الدول العربية، أما على المستوى الدولي كسب حلفاء استراتيجيين لمواجهة التهديدات الدولية.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

1. سورة قريش، الآيتان رقم 3 و4.
2. سورة النور، الآية 55.
3. سورة النساء، الآية 83.

أ. اللغة العربية

I. المصادر

• الموسوعات والمعاجم

1. وضاحزيتو عبد المنان، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.
2. عبد الوهاب الكيال وآخرون، الموسوعة السياسية، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

• الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 01-11 مؤرخ في 23 فيفري 2011 يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر بتاريخ 23 فيفري 2011.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008م، الجريدة الرسمية، ع 63، المؤرخ في 16، 11، 2008، المادة 26.

II. الكتب

1. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ط7، بيروت: دار صادر، 2011.
2. أكرم أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.
3. مجموعة من المؤلفين، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي، الرياض: أكاديمية العربية للعلوم الأمنية، 1998.
4. روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يوسف شاهين، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.
5. تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
6. معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
7. صلاح الدين حافظ، صراع القوى حول القرن الإفريقي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب، 1990.
8. باسم الطاوسي، الأمن القومي العربي: الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن وجهة نظر المثقفين في الأردن، عمان: دار سنباد للنشر، 1997.
9. مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.
10. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: دار السلاسل، 1984.
11. الحرائي ميلاد مفتاح، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

قائمة المراجع

12. طبوش سفيان، الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019.
13. محمد سعد أبو عامود، العلوم السياسية في إطار الكونية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
14. أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الشروق، 1991.
15. ممدوح شوقي، مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1985.
16. جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
17. محمد صلاح سالم، العراق ماذا جرى: احتمالات المستقبل، مصر: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003.
18. محمد نبيل فؤاد، حلف الشمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007.
19. محمد حسين هيكل، الزمن الأمريكي: من نيويورك إلى كابول، ط4، القاهرة: الشركة المصرية للنشر، 2003.
20. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا: دار الرواد، 2002.
21. شيببي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010.
22. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في النظرية العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
23. مارتن غيفيش وآخرون، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
24. جيمس دوروثي، روبرت بلتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.
25. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
26. مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: شركة باتنسييت، 2005.
27. ستيف سميث، جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
28. قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية "معضلة التطبيق في العالم العربي"، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.
29. جهادة عودة، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
30. ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن: نحو علم الاجتماع الأمني، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.
31. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط3، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2007.
32. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، تر: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
33. محمد طه بدوي، مدخل إلى العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة، 1990.
34. عدنان حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: الجامعة اللبنانية، 2003.

قائمة المراجع

35. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989.
36. موريس دوفرجه، مدخل إلى علم السياسة، تر: الأناسي وسامي الدروبي، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.
37. عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
38. بهجت قرني وآخرون، السياسات الخارجية للدول العربية، تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.
39. مقدم محمد، القاعدة في بلاد الإسلام، الجزائر: دار القصة للنشر، 2002.
40. سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
41. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: منشورات جامعة 8 ماي 1945، 2006.
42. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1990.
43. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
44. علي الدين هلال ونيفين سعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.
45. محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
46. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
47. حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
48. الحميد براهمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
49. هني أحمد، اقتصاد الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، د س ن.
50. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
51. رعد حسن الصرن، صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار الرضا للنشر، 2002.
52. العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت: مركز الوحدة العربية، 1999.
53. إسماعيل معرف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة والحديث عن الشرعية الدولية، الجزائر: دار الهومة، 2010.
54. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1974.
55. بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1997.

قائمة المراجع

56. محمد ادريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010.
57. عمر لعبيدي، مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية لجامعة الدول العربية، القاهرة: دار الطبع، 2012.
58. أحمد أحمد، نيفين مسعد، حالة الأمة: رياح التغيير 2010-2011، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2011.
59. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980.
60. شاكرا الحاج، الإرهاب بين التوراة والقرآن، بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، د س ن.
61. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986.
62. فرغلي هارون، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، تر: سامي فريد، دار الوافي للنشر، 2006.
63. إيريك موريس وآلان هو، الإرهاب التهديد والرد عليه، تر: أحمد حمدي محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
64. لونيبي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 1999.
65. أبو الحسن السلام، الإرهاب في وسائل الإعلام، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2005.
66. إمام حسين خليل، نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب: الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة، مصر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2008.
67. تلميذ أحمد، تداعيات ظهور داعش على الأمن الإقليمي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
68. مصطفى المرباط وآخرون، تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011.
69. تلين سميث، أساسيات علم السكان، تر: محمد السيد غلاب وآخرون، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971.
70. إلياس عبد الرزاق، هجرة الأدمغة العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.
71. علي عبد الرزاق حلبي، علم اجتماع السكان، ط4، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.
72. حسين المحمدي بواوي، تجربة مكافحة الإرهاب، مصر: دار الفكر الجامعية، 2006.
73. علي يوسف شكري، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، القاهرة: دار السلام الحديث، 2007.
74. محسن عبد الحميد أحمد، التعاون العربي والتحديات الأمنية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999.
75. علي محمد علي، أوروبا آمنة في عالم أفضل: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، لوكسمبورغ: مكتب إصدارات الاتحاد الأوروبي، 2010.
76. عثمان الحسين محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
77. إسماعيل صبري مقلد، منظمة شمال الأطلسي، الكويت: مؤسسة الصباح، 1990.
78. نزار إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

قائمة المراجع

79. عبد الواحد أكير، الحضور المغاربي-الأوروبي في إفريقيا الغربية، في أحمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الإفريقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
80. حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.
81. عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998.
82. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2001.
83. حسين توفيق براهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006.
84. أنور بوخرص، العنف السياسي في شمال إفريقيا، الدوحة: مركز بروكنجر، 2011.
85. عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999.
86. برقوق سالم، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، الجزائر: طاكسيك كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
87. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2001.
88. زكي الميلاد، المسألة الحضرية، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.
89. بوقطار الحسان، السياسة العربية للمملكة المغربية، مالطا: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.
90. تاج مهدي، المستقبل الجيوسياسي للمغرب والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
91. بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل المغرب العربي، الجزائر: دار الهومة للنشر والتوزيع، 2010.
92. عبيد هناء، العولمة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

III. المجالات العلمية.

1. علي فايز الجحني، لمحات في التخطيط الاستراتيجي: رؤية أمنية، المجلة العربية لدراسات الأمن والتدريب، المجلد 11، العدد 21.
2. منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، مجلة مقاربات، العدد 14-15، 2008.
3. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19.
4. بن صايم بونوار، مفهوم الأمن: دراسة في تاريخ التضمين السياسي للمفهوم، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004.
5. بن عنتر عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 160، 2005.
6. سلاطينة بلقاسم، قيرة إسماعيل، غربي علي، المجتمع العربي: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1997.
7. زايد عبيد الله مصباح، اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع، المستقبل العربي، العدد 236، بيروت: 1998.

قائمة المراجع

8. ماجد عمران، فيصل كلثوم، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2011.
9. رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 9، 2016.
10. مبروك كاهي، إدارة الأزمة: دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر "حالة شغور مؤسسات الدولة"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2013.
11. فريد بوراس، التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد 2، 2009.
12. شريف زراد، مجلة الجيش، 2009.
13. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد 5، د س ن.
14. فاروق أبو سراج، النظام السياسي الجزائري: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني الفرص والبدائل، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 02، الجزائر، 2006.
15. بو عنقة علي وعبد العالي دبله، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 225، بيروت، 1997.
16. فرحاتي عمر، النظم السياسية بين الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، 2002.
17. ركاش جهيدة، قسايسية الياس، التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
18. كنوش عاشور، بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02.
19. بن قانة إسماعيل، الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية، مجلة الباحث، العدد 8، 2010.
20. سكري عز الدين، عملية التحول لتعدد الأحزاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 98، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1989.
21. زياني صلاح، أمال حجيح، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري، السياسات والآفاق، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 21، قسم علوم الإعلام والاتصال وقسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
22. أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، حال الأمة 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داعمة، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 414، 2013.
23. عبد الرحيم المنار سليمي، الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية، مركز كارينغي، العدد 16، 2009.
24. إبتسام فوزي، من المسؤول عن تمويل داعش، القدس العربي، العدد 27، 2014.
25. عبد الواحد أكمر، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، المستقبل، العدد 433، 2015.
26. نجلاء سمكية، ساراكي وآخرون، الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان، العدد 16، 2010.
27. محمود عبد السلام، الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، العدد 161، 2005.

قائمة المراجع

28. محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2010.
29. أدمام شهرزاد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 1، 2013.
30. بن عنتر عبد النور، الحوار الأمني الأطلسي الشراكة الأمريكية الجزائرية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83، 1999.
31. بن عنتر عبد النور، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 47، 1997.
32. مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، 2013.
33. جريبي رضوان، لأجل تمتين التعاون الإقليمي، مجلة الجيش، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، 2011.
34. سليم الحص، العروبة والعولمة، المستقبل العربي، العدد 326، 2006.
35. قاسم محمد، الجزائر والديمقراطية، الصباح، العدد 01، 1998.
36. أحمد طه محمد، الأبعاد السياسية بين أوروبا وإفريقيا، السياسة الدولية، العدد 141، 2002.
37. مليكة أيت عميرات، قمة برشلونة: إفريقيا تسمع صوتها، مجلة الجيش، العدد 536، 2000.
38. زيان صالحي، تشكل المجتمع الجزائري وآفاق الحركة الجموعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 172، 2007.
39. لحرش موسى، التوجه الثقافي كبعد أساسي في عملية البناء الحضاري للمجتمع الإسلامي من منظور مالك بن نبي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2006.
40. محمد جابر الناصري، نحن في علاقة مشوهة مع النفس، العربي، العدد 518، 2002.
41. بن عنتر عبد النور، عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

IV. الرسائل الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه

1. بونقطة محمد مسعود، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014.
2. قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017.
3. منصوري لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.
4. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية-المتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
5. أسماء الرسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدبلوماسية والقوالب الكبرى، 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018.
6. أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

7. صاغو هشام، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة المغاربية دراسة في ضوء الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

ب. مذكرات الماجستير

1. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

2. حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2011.

3. العايب خير الدين، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في نقل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.

4. رداق طارق، الاتحاد الأوروبي من استراتيجيات الدفاع في إطار الناتو إلى نهاية الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

5. تبناني وهيب، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2014.

6. قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية في تطور مفهوم الأمن عبر منازعات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجيات والمستقبلات، جامعة الجزائر، 2010.

7. بن سعدون محمد اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

8. قريفة عبد السلام، دور الجزائر في إطار المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003-2004.

9. ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014)، مذكرة ماجستير في دراسات متوسطية ومغاربية، التعاون والأمن، جامعة مولود معمري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.

10. مقلد عيسى، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2008.

11. بن حمزة نبيل، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

12. غراف عبد الرزاق، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية نموذجا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، دس ن.

13. رواحية عبد الوهاب، السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسة مقارنة، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

قائمة المراجع

14. خاوة الطاهر، المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر، 2010.
15. بلحاج صالح، المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكا وجون كلود فاتان، مذكرة ماجستير، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 1988.
16. هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006.
17. بوساحية عبدالسميع، التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن: 1989-2005، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006.
18. بيلوم عمر، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2015، شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية ودولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014-2015.
19. عدوم حميدة، التنمية السياسية في الجزائر 1989-2012، شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.
20. عيساوي فاطمة، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغربية، شهادة الماستر، تخصص دراسات مغربية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.
21. علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية-نموذج الجزائر-، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
22. تقمونين إبراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي أنموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.
23. خالد كريم مسعودي، سياسة فرنسا في دول الساحل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1993.
24. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2010.
25. عمورة أعمر، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.
26. بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.
27. أمند برقوق، منطوق الأمننة في الساحل الأزلمات، محاضرة غير منشورة لطلبة العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012.
28. بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

قائمة المراجع

29. بودبوز غاني، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، مذكرة ماجستير في العلم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005.
30. سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية 1989-2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2009.
31. براهيم مريم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على الإرهاب وتأثيره على الأنظمة المغربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
32. البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

V. الملتقيات والتقارير

1. خولة كلفالي، متتبعات وخصائص في ظل دستور 1989-02-23، كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر 10-11 ديسمبر 2005، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2005.
2. كربوسة عمراني، "مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة" في كراسات الملتقى الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2005.
3. امحمد بوقوق، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية، ملتقى السياسة الخارجية بين تطورات وطا الخارج، منتظم قسم العلوم السياسية لجامعة جيجل، 2007.
4. بولكو لبير وديفيد دولا زتر، تر: هشاشا عبدالله، تقرير البنك الدولي: العولمة والنمو والفقر بناء اقتصادي عالم شامل، بيروت، 2003.
5. عليكساب، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها"، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 25-28 ماي 2003، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
6. بنيمين شايبا الذراع، وضعية المؤسسات الديمقراطية المقامة وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، في مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية، أعمال الملتقى الوطني الثالث، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012.
7. حسين بهاز، "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش: التحديات الأمنية والتوازنات الإقليمية في المنطقة العربية"، الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصديمرباح، قالمة، 10-11 نوفمبر 2014.
8. عبد النور بنعنتر، الاستراتيجية المغربية حيال الأزمة المالية، ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة «لمغرب بالعربيو التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.
9. جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
10. علاق جميلة، وفي خيرة مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والأطروحات النقدية الجديدة، مداخلة في ملتقى دولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008.

قائمة المراجع

11. رياض محمد وش، تطور مفهوم الأمنو الدراسات الأمنية في منظور اتالعلاقات الدولية، مناعمالا لملتقنا الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، 2008.

VI. الجرائد

1. أمين عباس، آسيامي، تضامن مطلق مع الجزائر في التصدي لإرهاب، جريدة الشعب، العدد 16010، جانفي 2013.
2. زهرة بودية، النيباد مخر جافري قيامنا لا اضطرابات، جريدة الشعب، العدد 15309، 05 أكتوبر 2010.
3. -يورام شفايتسر، "داعش الخطر الحقيقي"، تر: المركز العربي للدراسات الوثائقية المعلوماتية، الخبر، ع 596، 07 أوت 2014.
4. الخبر (جريدة جزائرية)، العدد 6109، 06 سبتمبر 2010.
5. حميد ياس، المعلومات الاستخباراتية الجزائرية مطلوبة لأننا لا نأمن الغرب بيفيخطر، جريدة الخبر، العدد 5872، جانفي 2010.
6. عبد الحفيظ محمد، اتفاقية الشراكة بين أوروبا والجزائر، جريدة الخبر، العدد 3627، 2002.

VII. المواقع الالكترونية

1. نافعا لشتيوي، الجزائر المتقلبة تحولاً لتمتسار عفة النظام السياسي تهديد المابعد بوقليقة، TRT العربية، 2016، شوهد يوم 25-03-2018، من الموقع: <http://www.trtrabic.tv>
2. أثار التعددية السياسية، حرية العمل في الدستور سنة 1989، من الموقع <http://www.Linaforumouf.com/18/11/2018>
3. بعدد عوة المغرب للحوار الجزائري تطبع قد اجتماع مغار بيمين الموقع الالكتروني: <http://www.google.com/amp/s/amp/dw>
4. بوحنية قوي، "التحول السياسي إشكالية التنمية في الجزائر"، من الموقع [Bouhaniania.com: new.php.action=view](http://Bouhaniania.com/new.php.action=view)
5. أمحد برقوق، "العولمة وإشكالية الأمن للإنساني" عبر الموقع [Http://www.politics.ar.com](http://www.politics.ar.com)
6. عبد القادر مشدال، الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة، ص 22. من الموقع www.enssa.net.enssea
7. عبد الرحمن الحديدي، قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية، تأصيل نظري، المركز الديمقراطي العربي، من الموقع <http://www.google.com>
8. سؤال ليبي، ترتيبات أمنية تتوكلت على الحدود مع الجزائر، 2018/12/25 موقع صحيفة <http://www.Rai.alyom>

://www.Rai.alyom

ب. اللغة الأجنبية

• الفرنسية:

(1) الكتب

1. Jean Jaques Roches, Théories des Relations Internationales, éd 4, Paris : Montchrestien, 2001.
2. Dario Batistella, Théories des relations Internationales, Paris : Presse de sciences politiques, 2003.
3. Charles Zorgbibe, 'l'avenir de la sécurité internationales', Paris : presses des sciences po, 2003.

4. Luis Martinez, ‘La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre’, Centre d’études et de recherches internationales(SERI), sciences po, Paris.
5. Karima Benabdallah-Gambier "les Etats-Unis et la question du Sahara Occidental" en : Abdennour Benantar, les états unis et le Maghreb regain d'intérêts, Alger C.R.E.A.D 2007.
6. Paul Balta ‘Le grand Maghreb dès l’indépendance à l’an 2000 ‘, Alger :laphomic, 1990.
7. OLE Weaver, Insécurité, Identité, une dialectique sans Fin, en Anne Marie, Entre Union et Nations L’Etat en Europe, Paris : Presse des sciences, 1998.
8. Yves LACOSTE, DICTIONNAIRE DE GEOPOLITIQUE, Paris : Flammarion, 1995.
9. Georges Mutin, GEOPOLITIQUE DU MONDE ARABE, 02éd, Paris, Ellipses, 2005.
10. Aymeric Chauprade, Géopolitique, constantes et changement dans l’histoire, Paris : Ellipses, 2000.
11. Mohamed Ali Adraoui, « Du golfe aux banlieues le Salafisme mondialisé », France : édition PUF, 2013
12. Mohamed Saïd Musette, Les maghrébines dans la migration internationales, Algérie : centre de recherche en économie appliquée pour le développement, 2006.

(2) المقالات

1. Jean François Rioux ‘Raoul-Dandurand Coll ‘«La sécurité humaine. Une nouvelle conception des relations internationales », Montréal, Chaire Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, 2001 : Etudes internationales, Québec : Institut québécois des hautes études internationales, Vol 34, N 2, juin 2003.
2. Ravenel Bernard, L’Algérie s’intègre dans l’Empire, Confluences Méditerranée, n°45, 2003.
3. Jocelyne Cesari, « L’Etat Algérien Protagoniste de la crise », In Peuple Méditerranéens, L’Algérie en Contre champs, N° 70-71, 1995.
4. Mustapha Schimia, Le Nord et sa Perception des menaces émanant du Sud : les retombées des crises Maghrébines », Cultures, Conflit, N°02, 1991.
5. Peter Herling, « Etat Islamique un monstre providentiel », Le monde Diplomatique, 2014.
6. Bassma Darwich, « L’euro-méditerranéen comme un jeu de société », Politique étrangère, N°11, 1998.

7. Jeans-robert henry «la méditerranée occidentale enquête d'un destin commun» **l'année du Maghreb** ,paris : 2004.
8. Rosemary Hollis, « Europe and the Middle East: Power by Stealth? », **International Affairs**, vol73, n°01, 1997.
9. Modibo Keita, « La Résolution du Conflit Touareg au Mali et Niger », Groupe de recherche sur les interventions de paix sur les conflits inter-étatiques, **GRIPCI**, note de recherche N°10, Juillet, 2002.
- 10.Georg klute, « Hostilities et alliances, Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali », **Cahiers d'Etudes Africaines**, vol 35, 1995.
- 11.Frédéric Deycard, 'Le Niger Entre deux feux : La nouvelle rébellion Touarègue face à Niamey, **Politique Africaine**, N°108, 2007.
- 12.JakkieCilliers, « L'Afrique et terrorisme », **Afrique contemporaine**, N°210, 2004.
- 13.Yassin Tamlali, Les migrations subsahariennes dans la presse quotidienne algérienne, **Confluences Méditerranée**, N°87, 2013.
- 14.Lucille Provost, paris et Alger brouille et complicité, **le monde diplomatique**, septembre1996.
- 15.Chérif Ouzani, Printemps Arabe : l'Algérie, **Jeune Afrique**, N°2618, 13mars 2011.
- 16.Frédéric Deycard, 'Le Niger Entre deux feux : La nouvelle rébellion Touarègue face à Niamey, **Politique Africaine**, N°108, 2007.

(3) التقارير

1. Jean-Pierre Dufau 'Assemblée nationale le projet de loi n°73 'autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défense entre le gouvernement de la république française et le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire **rapport** n° 343, 2012.
2. Lauren Ploch, « Africa command: U.S Strategies Interests and the Role of the US Military in Africa », Congressional Research Service **Report for Congress**, 2009.
3. AomarBaghzouz, « Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée », **travaux collège inter nation**, organisé l'université Menthouri à Constantine, Alger : 2009.

(4) الجرائد

1. Yazid Alilat, « Sahara Occidental : Délire Royal », **Le quotidien d'Oran**, N°4761, le 31-07-2010.

(5) المواقع الالكترونية

1. Dictionnaire Toupie, 'Définition de Doctrine' 'http : //www.toupie.org/dictionnaire/Doctrine.htm.

2. Alain Rey (Sous la direction de) «Définition de doctrine» 'Le Grand Robert de la langue française (Version électronique) ,2010.
3. Salim Chena, « l'école de Copenhague en relation Internationales et la notion de sécurité sociétal », Une théorie d'Huntington, N°4institutionalisation de la xénophobie en France, Mai 2008, Revue Alyson : <http://Reseau-terra.eu/article750.Hh>.
4. Mierry Balzac, Le Secteur Politico-Militaire dont la Sécurité : Définition secteurs et niveaux d'analyses.popups.ulg.ac.be1374 vu : 12/04/2019.
5. Hélène Viau, «Le conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique" : Quelque pistes de réflexion sur la sécurité humaine et de sécurité globale'', Aout 2018 sur : <http://www.uqam.ca>.

• اللغة الإنجليزية

(1) الكتب

1. Michael Dillo, **Politics of Security**, London: the taylor.2003.
2. Robert Pringle « **Democratization in Mali Putting History to Work** », United States Institute of Peace ,October 2006
3. Shahrbanow TADJBARHSH, Anuradha chenoy, Human Security Concepts and Implications, Canada : Routledge, 2000.
4. Henry Alfred Kissinger « **domestic structure and foreign policy** » 'In James Rosenau 'International politics and Foreign Policy, 3ndEdition ' New York : Free Press, 1970.
5. Barry Buzan, **People, states and fear: The National Security Problem International Relation**, Brighton: Harvester Wheat sheaf 1990.
6. Richard N 'Rosecrans ' **International Relations 'peace or war?**,New York: Macmillan, 1996.
7. John Spaniers, **Games Nations Play**, New York, College Publishing, 1984.
8. Hans Morgenthau, **Politics among Nations the strangle for power and peace**, 6ed, New York: Macmillan grew hill, 1993.
9. Scott Burchill, **Liberalism in Scott Burchill and others, Theories of international relations**, 3ed, New York, Palgrave Macmillan, 2005.
10. Barry Buzan, « **New patterns of global security in the twenty first Century** », International affairs, 1991.
11. Jeremy Keenan, **the Dark Sahara: Americas War on Terror in Africa**, London: Pluto Press, 2009.
12. Alex Schmidt, Garry Handle, **After the War one Terror Regional and Multilateral Perspectives on Counter Terrorism Strategy**, London: Royal United Services institute, 2009.
13. Mahmoud Manshipouri, **Democratization, liberalization and Human Right in the third world**, London: Rein publishers INC, 1995.

14.

(2) المقالات

1. Barry Buzan «Rethinking security after cold war «In cooperation and conflict» ,**Nordic journal of international studies**, Vol 32 ,N1, 1997.
2. Daniela Huber, Algeria three years after Arab spring, **the German marshall fund of the United States**, 2014.
3. Robert Chase, Emily Hill, Pivotal states and U.S. Strategy, **Foreign Affairs**, volume 75, n°1, 1996.
4. Yahia Zoubir and Karima Benabdallah Gambier, The United States and the North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara, **Mediterranean politics**, Vol 10, N°02, 2005

(3) المواقع الالكترونية

1. Francis Sempa «US National security doctrines historically viewed» , American diplomacy, 2003 ,**www.americandiplomacy.org**.

فهرس المحتويات:	
مقدمة	02.....
الفصل الأول: الأمن الوطني الجزائري: مقارنة مفاهيمية	10.....
المبحث الأول: مفهوم الأمن	13.....
المطلب الأول: تعريف الأمن	13.....
المطلب الثاني: مستويات الأمن	20.....
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن	26.....
المبحث الثاني: محددات الأمن الوطني الجزائري	35.....
المطلب الأول: المحددات الداخلية للأمن الوطني الجزائري	35.....
المطلب الثاني: المحددات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري	38.....
المطلب الثالث: المحددات الدولية للأمن الوطني الجزائري	40.....
المبحث الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية	42.....
المطلب الأول: المرتكزات التاريخية للعقيدة الأمنية الجزائرية	44.....
المطلب الثاني: المرتكزات الجغرافية للعقيدة الأمنية الجزائرية	51.....
المطلب الثالث: المرتكزات الإيديولوجية للعقيدة الأمنية الجزائرية	53.....
خلاصة الفصل الأول	56.....
الفصل الثاني: الأمن الوطني الجزائري في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية	58.....
المبحث الأول: التهديدات الداخلية للأمن الوطني الجزائري	59.....
المطلب الأول: تهديدات الاستقرار السياسي	59.....
المطلب الثاني: تهديدات الأمن الاقتصادي	69
المطلب الثالث: تهديدات الأمن الاجتماعي	73.....

المبحث الثاني: تهديدات الأمن الوطني الجزائري في دوائره الجيوسياسية.....	76
المطلب الأول: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المغاربية.....	77
المطلب الثاني: تهديد الأمن الوطني الجزائري في الدائرة المتوسطية.....	91
المطلب الثالث: تهديد الأمن الوطني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي.....	99
المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.....	110
المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.....	110
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.....	115
المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية.....	117
خلاصة الفصل الثاني.....	121
الفصل الثالث: استراتيجية مواجهة تهديدات الأمن الوطني الجزائري.....	122
المبحث الأول: آليات مواجهة التحديات الداخلية.....	123
المطلب الأول: تحقيق الاستقرار السياسي.....	123
المطلب الثاني: بناء منظومة اقتصادية.....	129
المطلب الثالث: تحقيق الاستقرار الاجتماعي.....	134
المبحث الثاني: آليات مواجهة التهديدات الإقليمية.....	137
المطلب الأول: خلق مناطق التعاون مع المغرب العربي.....	137
المطلب الثاني: بناء ودعم الهوية المتوسطية للجزائر.....	139
المطلب الثالث: تفعيل وتقوية التعاون مع البلدان الإفريقية.....	142
المبحث الثالث: نحو بناء عقيدة أمنية جزائرية.....	145
المطلب الأول: العولمة والعقيدة الأمنية الجزائرية.....	145
المطلب الثاني: نحو مواجهة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....	148

المطلب الثالث: الأمن الموسع كمدخل لبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية.....	150
خلاصة الفصل الثالث.....	153
خاتمة.....	155
قائمة المراجع.....	164